عدد ممتاز

المجلة التربوية

يُصْدرهَا المرَكز التربوي للبحُوثِ وَالإنمَاء

العَدد الثاني ١٩٨٠

خاصّ عَن :

ألتعْليمُ المهَنيّ وَالتقنيّ

الجمهورية اللبنانية - المركز التربوي للبحوث والانماء

المجلة التربوية

مجلة تربوية تعنى بشؤون المعلم

يصدرها

المركز التربوي للبحوث والإنماء

ص.ب: ٩٣٣٦ - بيروت/لبنان

المدير المسؤول: رئيس المركز

في هذا العدد

صفحة

الدكتور جورج المر

التعليم المهني والتقني ودوره في صناعة الانسان ٢

الدكتور روجيه شمالي

التجربة اللبنانية في مجال التكنولوجيا والاعداد المهني ٤

ابراهيم حمدان

التعليم المهني والتقني في أبعاده التربوية والاقتصادية ١٤

جورج أبي صالح

تقرير عن دراسة: تخطيط التلميذ اللبناني لمستقبله المهني ٢٢

جان أبو منصور

لمحة عن التعليم المهني الخاص ٣٢

المهندس انطوان طويل (ملف العدد)

لمحة عن التعليم المهني والتقني في لبنان ما قبل الاحداث ٤٠

الدكتور جورج هارون

تدريس العلوم الحديثة والمهنية والتقنية في عصر النهضة ٥٢

الياس الرياشي

التدريب المهني واقعه ومستقبله ٧٢

الدكتور وليم الخازن

الانسان والآلة (قصة) ٧٦

سمير نعمان

المعهد الفني السياحي ودوره في تنمية السياحة وقطاع الخدمات ٧٨

مكتب التجهيزات والوسائل التربوية

دائرة المنشورات والوسائل التربوية

رئيس وحدة التحرير بالتكليف: **د. جرجي طربيه**

التقويم الأدبي واللغوي: **سليم نكد**

مندوب المجلة: **يونس فقيه**

الاعداد والتصحيح الطباعي: **نسيب عون**

الخطوط: **حسين ماجد**

الاخراج الفني: **محمد شمس الدين**

أسهمَ في إعداد هذا العدد

ميشال عبد المسيح **المهندس انطوان طويل**

طباعة مطبعة المركز التربوي للبحوث والانماء /سن الفيل/ ١٩٨٠

التعليمُ المِهَني وَالتِقَني وَدورُه في صِنَاعَةِ الإِنْسَان .

الدكتور جُورج المُرّ
رَئيسُ المركز التربوي للبُحوثِ وَالانماء

ليس من شكّ في أن موقع لبنان المهمّ ، من الناحية الجغرافية ، كجسر واصل بين الشرق والغرب ، هيّأه لأن يقوم بدور أساسي في التاريخ . هذا الدور لن نعدّد عوامله ومجالاته ، فهي تحتاج الى دراسات مستفيضة ، انما ما يهمّنا منه هو اقتران العلم والعمل ، في الصورة الحضارية الاولى التي تتراءى في الاذهان . فاللبناني ، فيما انطلق معلّماً ينشر المعرفة النظرية ، انطلق أيضاً عاملاً ، تاجراً وصانعاً ؛ فالسفن التي حملته عبر البحار كانت من صنع يديه .

وهكذا يتكامل الانسان المفكر (homo-sapiens) والانسان العامل (homo-faber) ، في الصورة الحضارية اللبنانية الاولى .

هذا التكامل بين القول والعمل ، بين النظري والتطبيقي ، بات هدفاً من أهداف التربية الحديثة ، التي اسقطت الوهم القائل بأولوية النظري على العملي ، لتحلّ محلها نظرية التفاعل بين النظري والعملي ، بهدف التكامل بينهما ؛ وآراء المربي جون ديوي شهيرة في هذا المجال .

فإذا كان الانسان اللبناني قد بدأ في الزمن الغابر مفكّراً وعاملاً معاً ، فهل لا زال كذلك في الزمن الحاضر ؟ بسؤال أوضح : هل راعى لبنان الاستقلال التوازن المطلوب بين التعليم الاكاديمي والتعليم الفني والمهني ؟.

قبل الجواب عن هذا السؤال ، لا بد من توضيح نقطتين اساسيتين :

الاولى ان عملية التوازن هذه لا يمكن ان تتمّ إلاّ من ضمن خطة تربوية متكاملة .

والثانية ان كلمة توازن لا تعني بالضرورة المساواة او المناصفة ، وانما التكامل او التكافؤ .

وبعد ان ربط التوازن بين التعليم الاكاديمي والتعليم المهني بالتخطيط التربوي من جهة ، وافتقار لبنان الى تخطيط تربوي متكامل من جهة ثانية ، يؤدّي بنا الى

نتيجة منطقية هي انعدام التوازن بين التعليمين المذكورين في وضعهما الراهن ، مما يتطلب اعادة نظر سريعة في هذا المجال ، توفّق بين طموحات الفرد من من جهة وحاجات المجتمع من جهة ثانية ، فيتمّ تحقيق الغرض الاول بشكل لا يتعارض والغرض الثاني ، حتى اذا لم تتوافر مجالات العمل امام الجميع ، في اختصاص معين ، امكن توجيه قسم منهم نحو اختصاصات مشابهة للأولى أو مكملة لها .

وبانتظار ان يتمّ هذا التوازن ، لا يجب ان ننخدع بنمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الاخرى . فاذا كان نموّ الخدمات في المجتمعات المتقدمة يعتبر دليل عافية في اقتصادها وتوجُّهها البنائي ، باعتبار ان نموّها يتوّج نموّ سائر القطاعات ، فهذا لا ينطبق على اقتصادنا الذي ، إن لم يُبنَ على اساس ثابت من التكامل بين القطاعات ، يبقَ معرّضاً للانتكاسات في الظروف العادية ؛ فكيف في اثناء العواصف التي تهدّد كيان الامم ؟

إنطلاقاً من كل ذلك ، ولدى الاعداد للخطة التربوية المتكاملة ، تتوجب الاجابة عن الاسئلة التالية :

١ – ما هو التعليم المهني والتقني تحديداً ؟ وهل يسير هذا التعليم في اتجاه تطبيق هذا التحديد ؟ ام ان هناك انحرافاً يتوجب تقويمه ؟

٢ – هل ان فروع التعليم المهني واختصاصاته تعكس حاجات القطاعات الانمائية في لبنان ، خاصة الحاجات المستجدة التي اوجدتها الاحداث ؟ اي ، بعبارة أدقّ ، هل من ترابط بين التربية وسوق العمل ؟

٣ – هل تأمن لكل طالب مهنيّ مقعده ؟ وهل أُمّنت لهذا الطالب برامجه المتطورة ومدرسته اللائقة ، وأساتذته المعدّون ، وأدواته وتجهيزاته الحديثة ، وصولاً الى المستوى اللائق ؟

٤ – هل ان رقابة الدولة على المهنيات الرسمية والخاصة فعّالة ؟ وهل يعقب تخريج المهنيين توفير لسوق العمل ، حتى لا تكتظّ الشوارع بالعاطلين عن العمل ؟ هل من تنسيق بين غرفة التجارة والصناعة ، وسواها من المؤسسات المعنية بالتنمية ، وبين التعليم المهني والتقني ، لبحث ممكنات الانتاج ، على اساس المعطيات المتوافرة او التي يمكن توافرها ، اسوة بما تفعله الدول التي في طور النمو ؟

٥ – هل ان تجربة الانتاج ، في اثناء عملية الاعداد والتدريب المهني (مشروع التلفزيون والفندقية) ، ستعمم على سائر الاختصاصات الموجودة ؟

٦ – هل من تنسيق بين المؤسسات التربوية العامة ، لنقل اللبناني من مرحلة المستهلك الى مرحلة المنتج ، عن طريق تصنيع الوسائل التربوية ، محلياً ، وهو ما بدأه المركز التربوي فعلاً في هذا المجال ؟

٧ – وأخيراً ، هل حان الوقت لوضع خطة تربوية انمائية في هذا المجال ، ام ان قرار التخطيط يحتاج الى مزيد من الانتظار ؟

ان التخطيط هو شعار كل دولة حديثة ، أيًّا كان واقعها واتجاهها . فبالتخطيط المقترن بالتنفيذ يتحوّل لبنان الى دولة عقلانية وعلمية حديثة . ذاك هو قدرنا بعد طول انتظار ، منه نبدأ وبه نكون .

فإذا ادركنا اليوم كيف نوازن بين العطاءين العقلي واليدوي ، هيّأنا للغد اجيال التفاعل والتكامل ، التي هي الأمل ، وهي المستقبل ، وهي المستقبل في مناعة الانسان وفي بناء الدولة .

■■

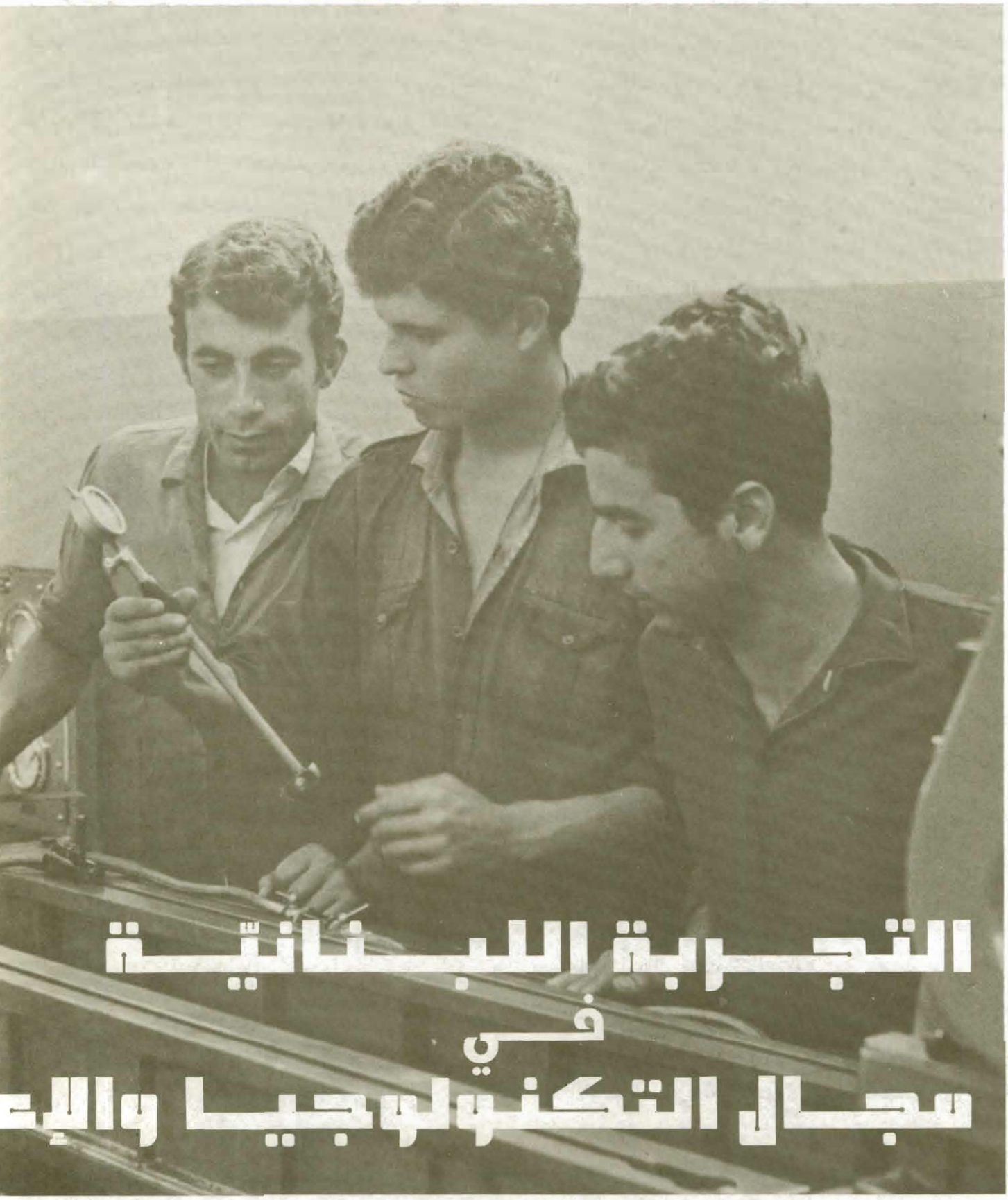

التجربة اللبنانية
في
مجال التكنولوجيا والإ

ميزة لبنان انه شكّل ، عبر التاريخ ، محطة عبور وتلاقٍ تفاعلت فوقها ، على مرّ العصور ، حضارات مختلفة .

هذه الميزة لم يتخلَّ عنها لبنان . فهو يقوم اليوم ، بفضل بنيته الاجتماعية والاقتصادية التي توحّد بين طائفتين كبيرتين ، ترتبط الواحدة منهما دينيًّا وثقافيًّا بالعالم العربي ، وتقيم الثانية منهما ، مع احتفاظها بهويتها العربية ، علاقات وثيقة مع الغرب ، يقوم بدور « المحوّل » الذي ينقل الثقافة الشرقية الى الغرب ويعرّف الثقافة الغربية وتكنولوجية الغرب الى الشرق ، يعينه في ذلك تعدّد اللغات الذي اصبح من مقومات الشخصية اللبنانية .

ليس من قبيل الصدفة ان يكون لبنان قد وحّد بين طائفتين ، أو أن يكون اللبنانيون تجاراً او ان يتقن اللبناني لغات عدّة او لغتين على الاقل . فالسبب في ذلك – وهنا لا نصدر حكماً حتميًّا ، بل نعبّر عن قناعة – مردّه الى موقع لبنان المميز ، هذا الموقع الذي أفاد منه الغزاة في العصور القديمة ، والذي كان من نتائجه ان جعل من لبنان تلك النقطة التي تلاقت فوقها الحضارات الاثنتان والعشرون التي نجد اليوم آثارها في جبيل او على صخور نهر الكلب .

من هنا ان لبنان معدّ ، بطبيعته ، لأن يكون هذا « المحوّل » المثالي ، المؤهَّل لنقل الحضارة والتكنولوجيا على اختلاف اشكالهما .

موقع لبنان الجغرافي ، دوره التاريخي كمحطة تفاعل حضاري ، وعي اللبناني لخصائص هذا الوطن الصغير الذي يعبر عنه تراثه العلمي ، هذا التراث الذي كنّزته الجامعات والمدارس التي أُنشئت في لبنان منذ عشرات السنين ، جميع هذه العناصر مجتمعة تشكل المرتكز الأساسي الذي يقوم عليه دور لبنان اليوم ، كترجمان بين الشرق والغرب. يؤكد ما نقوله الواقع الحي . يؤكده المهندس والطبيب والحقوقي ، والعالم والاداري والاختصاصي العربي الذي تخرج من جامعات لبنان.

يكفي ان نعرف :

– ان الجامعة الأميركية ، التي أُنشئت في بيروت عام ١٨٥٤ ، كانت تستقبل (في الستينات والسبعينات) طلاَّباً من البلدان العربية اكثر مما تستقبل طلاَّباً من لبنان ، الى درجة ان نسبة الطلاب العرب بلغت احياناً ٦٥٪ ، في حين ان نسبة الطلاب اللبنانيين لم تتجاوز الـ ٣٥٪ .

– وان جامعة القديس يوسف ، التي انشئت سنة ١٨٧٥ ، بالرغم من قلة إقبال الطلاب العرب عليها ، لميلهم الى اللغة الانكليزية (باستثناء الطلاب السوريين الذين كانوا يتابعون فيها دراسات عالية بالفرنسية) ، كانت شديدة الرغبة في قبول الطلاب العرب .

– وان عدد الطلاب العرب في الجامعة العربية في بيروت يفوق عدد

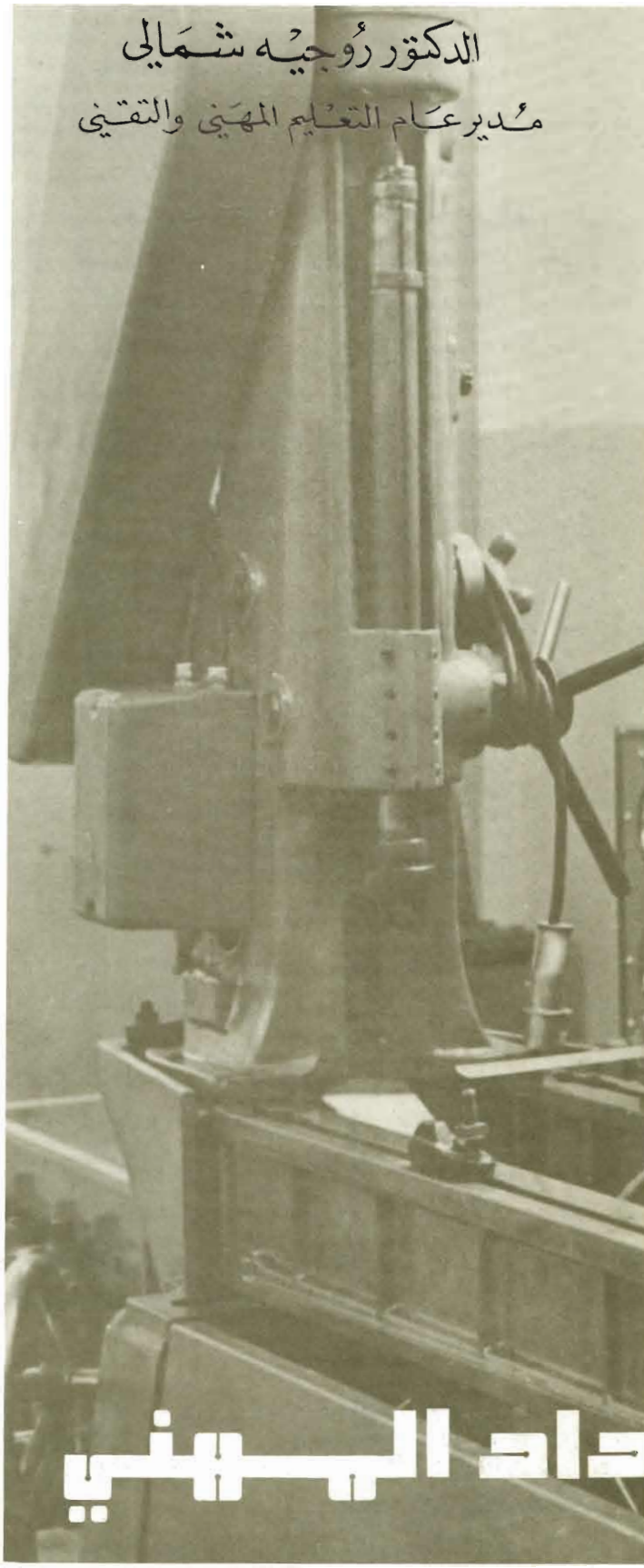

الطلاب اللبنانيين وغيرهم من المقيمين في لبنان ، بنسبة خمسة اضعاف. يكفي ان نعرف ذلك لنتأكد من صحة ما نقول .

زد على ذلك ان لبنان يضمّ اليوم ، بالاضافة الى معاهد التعليم العالي والجامعي المنفردة ، سبع جامعات ، ثلاث منها غير لبنانيـة (عربية ، فرنسية ، اميركية) ، واحدة رسمية (الجامعة اللبنانية) واثنتان وطنيتان (الكسليك والحكمة) . وان هذه المؤسسات تؤمّن ، الى جانب التعليم العالي العام ، امكانات التخصص التكنولوجي :

- في الزراعـة : معهدان .
- في الهندسة : ستة حقول اختصاص (هندسة مدنية ، معلوماتية ، الكتروميكانيك ، الكترونيك ، هندسة معمارية ، علوم تطبيقية) ، وهذه الاختصاصات تدرّس في خمس كليات او معاهد عالية .
- في ادارة المؤسسات والدراسات التجارية العالية : خمس كليـات .

أما على صعيد التعليم التقني والاعداد المهني بالذات ، فان امكانات التخصص متوافرة على مختلف المستويات ، بغية اعداد الأطر العليا والمتوسطة والقيادات التنفيذية والعمال المهرة . وتؤمّن هذه الامكانات شبكة مهمة من المعاهد العالية والمدارس التقنية التي كانت تضم نحواً من ٧٣ حقل اختصاص أو فناً ، على مختلف المستويات ، موزعة بصورة متناسقة بين قطاعي التعليم الخاص والرسمي ، بحيث تغطي الحاجات القومية وقسماً من الحاجات الاقليميّة ، في مجـالات التكنولوجيا الصناعية والصناعة الفندقية والسياحية والقطاع الثالث ، اي قطاع الخدمات .

وبصورة أدقّ ، ان التعليم التقني والمهني يؤمّنه حاليًّا في لبنان :

١ - في القطاع الرسمي :

- أربعة معاهد :

المعهد الفني الصناعي (للكهرباء والالكترونيك) ، والمعهد الفني السياحي ، والمعهد الفني العالي للعلوم البحرية لاعـداد الاطر العليا للبحرية التجارية (وهذا المعهد هو في طور الانشاء بمساعدة اكاديمية برمن التقنية في المانيا الاتحادية) ، والمعهد الفني التربوي لاعداد المعلمين اللازمين لتأمين الاعداد المهني والتعليم النظري والتطبيقي على المستوى الفني ، والمدربين للتدريب المهني (ويعمل هذا المعهد بمساعدة فرنسا التقنية) .

- مدرسة فنية وفنية عالية ، موزّعة على مختلف الانحـاء اللبنانيـة ، اهمها المجمـع القائم في الدكوانـه ، بالقرب من بيروت .

٢ - في القطاع الخاص :

- معهد واحد للتنمية الصناعية .
- سبعة معاهد للخبرة في المحاسبة .
- اربعة معاهد للخدمة الاجتماعية والتربية الحضانية والمعالجة الفيزيائيـة .
- اثنتان وثلاثون مدرسة فنية وفنية عالية ، مرخص لها بالتعليم تحت اشراف الدولة ، وفقاً للمناهج المعتمدة رسمياً . ويسمح لطلاب هذه المدارس بالتقدم ، في نهاية الدراسة ، من الامتحانات الرسمية ، في سبيل الحصول على احدى الشهادات السبع المشار اليها في ما بعد .
- ماية وخمسون مدرسة ، تعتبر فعلياً مراكز إعداد مهني ، مرخّص لها باتباع برامج تعليمية خاصة ، علماً بانه لا يحق لهـذه المدارس اعطاء شهـادات ، بـل افادات تثبت اهلية المتخرج .

يبلغ عدد التقنيات ، التي تدرس في معاهد التعليم المهني والتقني ومدارسه ، ٧٣ اختصاصاً ، موزعة على المستويات السبعة التي يشتمل عليها التعليم المهني والتقني .

وتقسم هذه الاختصاصات الى ثلاث مجموعات :

- مجموعة الاختصاصات المتعلقة بالتكنولوجيا الصناعية ،
- مجموعة الاختصاصات المتعلقة بالصناعة الفندقية والسياحية ،
- مجموعة الاختصاصات المتعلقة بالقطاع الثالث ، او ما يسمى عـادة بقطاع الخدمـات ، والتي تشغـل مركزاً مهماً في الاقتصاد الوطني .

نلاحظ هنا ان قطاع الصناعة الفندقية والسياحية وقطاع الخدمات يحتلان اهمية بارزة في سلم التقنيات التي يؤهّل لها التعليم المهني والتقني اللبناني طلابه . وهذه الاهمية ، ان دلت على شيء ، فعلى رغبة لبنان الصريحة في ان يؤكد دوره « كمحوّل » وكمركز تلاقٍ وانصهـار شعوب ونشاطات ، وبالتالي حضارات .

وفي التعليم الفني اربعة مستويات :

- مستوى البكالوريا الفنية - القسم الاول (B.T.1)
- مستوى البكالوريا الفنية - القسم الثاني (القيادة التنفيذية) (B.T.2)
- مستوى الامتياز الفني (الأطر المتوسطة) (T.S.)
- مستوى الاجازة الفنية او شهادة الدراسات التقنية العاليـة (الأطر العالية) (H.E.T.)

ويشتمل الإعداد المهني على ثلاثة مستويات :

- مستوى شهادة الكفاءة المهنية (C.A.P.)
- مستوى شهادة التكميلية المهنية (B.P.)
- مستوى شهادة التأهيلية المهنية العليا (F.P.M.)

يشير المصوّر الملحق الى المسالك المؤدية الى هذه المستويات ، والى مدة الدراسة في كل واحد منها .

لقد استقبل التعليم المهني والتقني ، منذ أن أُنشئ في لبنان ، أي منذ حوالي ٢٥ سنة ، في مختلف معاهده ومدارسه ، طلاباً سوريين ، واردنيين ، وعراقيين ، وسعوديين ، ويمنيين ، وبحرانيين ، ومصريين ، وتونسيين ، ومراكشيين ، بالاضافة الى الطلاب الفلسطينيين . وكان يتم استقبال هؤلاء الطلاب اما بصفتهم منتدبين من قبل حكومات بلدانهم ، وفي هذا الحال كانت نفقات التعليم تؤمّن إما عن طريق هذه الحكومات ، وإما عن طريق المؤسسات الدولية والشركات العالمية ، وإما عن طريق المنح التي كانت تقدمها في معظم الأحيان البلدان الأجنبية ، وإما على نفقتهم الخاصة – وهذا ما كان يحصل غالباً – عن طريق الحكومة اللبنانية ، وذلك لاكتساب تقنية في مختلف الاختصاصات ، او إكمال معلوماتهم من خلال دورات تدريبية خاصة ، في حقول الصناعة الفندقية والمطاعم .

كذلك استقبل التعليم المهني والتقني في لبنان طلاباً سوريين واردنيين وبحرانيين ، انتدبهم مكتب العمل الدولي ، بغية اعدادهم كأساتذة يتولون ، حين عودتهم الى بلدانهم ، مهمة انشاء المدارس التقنية .

وتجدر الاشارة الى ان بعض المراكز ، كمركز تصليح الساعات الذي انشئ في لبنان بمساعدة الاتحاد السويسري للساعات ، كانت ذا طابع اقليمي ومعدة خصيصاً لتنظيم دورات تدريبية و/أو اكمال معلومات للمرشحين القادمين من البلدان العربية بدون سواهم .

بالاضافة الى الطلاب العرب ، استقبلت المعاهد العالية والمدارس التقنية اللبنانية مرشحين للشهادات اللبنانية او متدربين أتوا من ايران والتشاد واوستراليا ، ومن مختلف بلدان افريقيا ، كزنبيا مثلاً ، او من بلدان آسيا كالنيبال .

ان ما تجدر الاشارة اليه ، هنا ، هو ان نقل التكنولوجيا الى البلدان العربية لم يتم عن طريق التعليم المهني والتقني اللبناني فحسب ، بل عن طريق الاعداد الضخمة من الكوادر المتخصصة والاطر القيادية واليد العاملة الماهرة التي انتقلت من لبنان الى البلدان العربية ووضعت نفسها في خدمتها وفي خدمة مشاريعها الجبارة . وفي الجدول بالأيدي العاملة اللبنانية ، المستوردة للعمالة في خلال عام ١٩٧٥ ، في مختلف البلدان ، الصادر عن مكتب منظمة العمل الدولية في بيروت ، ما يكفي للدلالة على ذلك بصورة واضحة :

البلد	العدد	النسبة
المملكة العربية السعودية	٢٠,٠٠٠	٢٠,١
ليبيا	٥,٧٠٠	٥,٦
دولة الامارات	٤,٥٠٠	٤,٥
الكويت	٧,٣٠٠	٧,٤
قطر	١,٥٠٠	١,٥
البحرين	٥٠٠	٠,٥
الاردن	٧,٥٠٠	٨,٤
عمان	١,١٠٠	١,١
العراق	٣,٠٠٠	٣,١
بلدان غرب افريقيا	٩,٤٠٠	٩,٥
اوروبا (بما فيها قبرص)	١٨,٠٠٠	١٨,٤
اميركا الشمالية	٥,٠٠٠	٥,١
اميركا الجنوبية	٨,٥٠٠	٨,٧
اوستراليا	٦,٠٠٠	٦,١
المجموع :	٩٨,٠٠٠	١٠٠,٠

وتبلغ نسبة حجم اليد العاملة في الخارج الى حجم اليد العاملة في لبنان ، للعام ١٩٧٥ ، ١٣,١٪ ، حسب تقديرات المصدر المذكور أعلاه .

كما ان العدد الاجمالي للأيدي العاملة المغتربة خارج لبنان ، في العام ١٩٧٥ ، البالغ ٩٨,٠٠٠ ، يوزّع على القطاعات الاقتصادية وفقاً للجدول الآتي :

القطاع	عدد المغتربين	النسبة
بناء	١١,٣٦٨	١١,٦
صناعة	٤٣,٨٠٦	٤٤,٧
تجارة ، فنادق وملاهٍ	٣٣,٢٢٢	٣٣,٩
نقل ومواصلات	٣,٥٢٨	٣,٦
ادارة ومصارف	٣,٧٢٤	٣,٨
خدمات اجتماعية وشخصية	٢,٣٥٢	٢,٤
المجموع :	٩٨,٠٠٠	١٠٠,٠

مجمل ما قلناه يؤكد ان لبنان يقوم بدور المزوّد للبلدان العربية بالكوادر الفنية ، بالنظر لاهمية نسبة الفنيين المغتربين الذين يعملون خارج لبنان ، في قطاعات البناء والصناعة والتجارة ، والصناعة الفندقية والسياحية .

وهو ، من هذا القبيل ، يتحمل الأعباء المالية التي يستلزمها إعداد هذه الكوادر ، في حين ان المستفيد الرئيسي من هذه الطاقات هوالعالم العربي ، على الصعيد الفني والانتاجي .

غير ان هذه العناصر البشرية هي ، ولا ريب ، العامل الاساسي والحقيقي لنقل التكنولوجيا .

وبالاضافة الى ذلك :

- لقد أمّن لبنان ، في مناسبات عديدة ولا يزال ، الخبراء الاختصاصيين لإطلاق نشاطات داخلة في برامج قومية للتنمية في بعض البلدان العربية ، او في برامج التنمية المشتركة بين البلدان العربية ، وذلك إما مباشرة وإما بواسطة المنظمات الدولية ، كمكتب العمل الدولي او الاونسكو او البنك الدولي للتعمير والانماء. نذكر من هذه النشاطات :
- دراسة الوضع الفندقي والسياحي ، في اليمن والكويت والمملكة العربية السعودية .
- المساعدة الفنية لإنشاء مدرسة فندقية في كل من سوريا والعراق .
- المساهمة في إنشاء معهد إقليمي للبلاد العربية ، لاعداد الاطر العليا والمعلمين في مجالات الصناعة الفندقية والسياحية ، وفي اعداد مناهج التعليم لهذا المعهد .
- المساعدة الفنية في انشاء المعهد التربوي الوطني لاعداد المعلمين الفنيين ، في الجزائر .
- المساهمة في التقييم الفني لمعهد مماثل في السودان . الخ .

* * *

لقد كان للاحداث الأخيرة أثرها السلبي ، على صعيد امكانات الاعداد المهني في لبنان ، باعتبار ان ابنية عدد من الكليات والمعاهد

العالية والمدارس الفنية والمهنية قد تضررت من جراء القصف ، كما تلفت تجهيزاتها جزئيًا او فقدت .

غير ان المنظمات الدولية التابعة للامم المتحدة وبعض الدول الغربية هبَّت ، بدافع التضامن الانساني وبفعل وعيها لدور لبنان الفريد في ميدان نقل التكنولوجيا ، الى تقديم بعض المساعدات التي ، وان كانت لا تتناسب مع فداحة الاضرار ، فهي تشكل بحدّ ذاتها اشارة الى الاهمية التي تعلّقها هذه الدول على التعليم الفني والاعداد المهني في لبنان.

لقد تمّت هذه المساعدة ، التي قدمتها لنا المنظمات الدولية ، على الشكل التالي :

- وافق البنك الدولي للتعمير والإنماء على تحويل قرض بقيمة ٦,٦ ملايين دولار، مخصص اصلاً للتعليم الابتدائي ، الى اعادة تجهيز المدارس الفنية والى اطلاق برنامج إعداد مهني سريع للشباب والكبار .
- قدَّم الاونسكو ومكتب العمل الدولي ، بتمويل من برنامج الامم المتحدة الانمائي ، المساعدة الفنية لاعادة تجهيز مصانع المدارس الفنية وانشاء مراكز للاعداد المهني السريع ، داخل هذه المدارس. وهاتان المنظمتان الدوليتان هما على استعداد للمساهمة في اعداد برامج تعليمية جديدة ، من ميزاتها الاساسية ان تكون مجزأة ، وان تلحظ المسالك التي تربط بين التعليم الفني والإعداد المهني ، لتأمين تعليم اكبر عدد من الشباب والكبار وتحقيق ديمقراطية التعليم بمفهومه المتطور .
- عرضت وكالة التعاون الثقافي والتقني للبلاد الناطقة بالفرنسية ، تمويل إنشاء وتجهيز مركز نموذجي للاعداد المهني والحرفي ، كما ساهمت بتزويد مكتبات المدارس الفنية بمجموعات سخية من الكتب الحديثة والقيّمة .

في ما يتعلق بالمساعدات الثنائية ، في مجال التعليم الفني والاعداد والاعداد المهني ، فقد قدّمت على الشكل الآتي :

فرنسا :

إعادة تجهيز كلية الهندسةفي الجامعة الفرنسية في بيروت بمعدات علمية حديثة ، والمساهمة في تجهيز المعهد الفني التربوي للتعليم المهني والتقني ، المنوط به اعداد المعلمين على اعلى المستويات ، لتأمين التعليم الفني النظري والتطبيقي وإعداد المدرّبين لتأهيل الشبان والكبار ، على الصعيد المهني . ونودّ ان نلفت النظر الى ان المساعدة الفرنسية تميزت ، بصورة خاصة ، بتقديم الخبراء والاساتذة ذوي الكفاءات العالية ، لتعليم معلمي التعليم المهني في المعهد الفني التربوي المذكور وتقديم المنح المدرسية لإعداد أساتذة هذا المعهد في فرنسا .

الولايات المتحدة الاميركية :

تخصيص مبلغ من المال لشراء معدات دقيقة وحديثة لتجهيز مختبرات الميكانيك والكهرباء والالكترونيك وعلم القياس وتصنيع المعادن وتحليل مواد البناء والتعليم الفندقي ، في المعهد الفني التربوي للتعليم المهني والتقني ، وإعطاء منح لتدريب اساتذة المعهد اللبنانيين على استخدام هذه المعدات .

جمهورية المانيا الاتحادية :

تزويد المعهد الفني العالي للعلوم البحرية ، لإعداد الأطر العالية والوسطى للبحرية التجارية ، بالمعدات العلمية والفنية ، وتقديم الخبراء لمعاونة الاساتذة اللبنانيين ، واعطاء منح دراسية لتخصيص المدرّبين في الاعداد المهني ، في المانيا الاتحادية .

بريطانيا :

تقديم مصنع كامل وحديث لاعداد الفنيين في ميكانيك الطيران ، وايفاد اختصاصيين لمساعدة الجهاز التعليمي اللبناني ، واعطاء منح دراسية لاعداد المدرّبين في حقل ميكانيك الطيران في انكلترا .

اننا واثقون من ان هذه المساعدات ، نقدية كانت ام عينية ، ستتدفق بحجم أكبر فور استتباب الوضع في لبنان . غير ان ما يبدو جلياً هو انه وان كانت الحرب قد دمّرت جزءًا من طاقة الإعداد ، فانها لم تمس ارادة اللبنانيين في اعادة بناء بلادهم واعادة تجهيزمدارسهم المتضررة . وقد باشروا بهذه العملية بمساعدة البلدان الصديقة ، من دون انتظار استقرار الوضع نهائياً . وسوف يتمكنون ، فور عودة الحياة الطبيعية الى بلادهم ، من تقديم خدمات الإعداد الفني والمهني على مختلف المستويات ، بحجم يعادل على الاقل الحجم الذي كان عليه قبل الحرب .

وقد أثر الوضع بشكل ملموس على امكانات نقل التكنولوجيا ، من حيث هي عملية اعداد الاطر العالية والمتوسطة العربية ، في الجامعات اللبنانية والمعاهد العالية والمدارس الفنية ، لان المرشحين من البلاد العربية لهذا الإعداد لم يقدموا الى لبنان الا باعداد قليلة .

غير ان نقل التكنولوجيا ، من حيث هو تصدير الكوادر المخصصة واليد العاملة المؤهلة ، فقد تكثف في خلال الحرب وبعدها ، في السنوات الاربع الاخيرة ، بسبب اغتراب عدد كثير من الكوادر المتخصصة ومن اليد العاملة اللبنانية الماهرة . وهذا النزف ، وان كان يشكل خسارة كبيرة على لبنان ، فقد يمثّل بالنسبة الى البلدان العربية ، ولا سيما البلدان المنتجة للبترول التي تملك مشاريع ضخمة ، مكسباً مهمًّا يعوّض ، الى حدّ بعيد ، النقص المؤقت في نقل التكنولوجيا ، الذي فات لبنان تقديمه في مجالات تعليم مرشحي البلاد العربية وإعدادهم .

* * *

في دراسة اجرتها المديرية العامة للتعليم المهني والتقني ، في خلال شهر شباط ١٩٧٥ ، تبين ان اليد العاملة في لبنان تبلغ حوالي ٥٤٠,٠٠٠ شخص . وإننا نعتقد بأن هذا الرقم تجاوز ، في الوقت الحاضر ، ٦٠٠,٠٠٠ شخص . وقد اعتبرت الدراسة المشار اليها ان نحواً من ربع العدد المذكور (اي نحو ١٥٠,٠٠٠) او ٢٥٪ من تلك اليد العاملة ، يتلقون إعداداً مهنيًّا . فاذا أخذنا في الاعتبار عدد الاشخاص الذين سينضمون الى الحقول المهنية ، والذين قد يتحوّلون من مهنة الى اخرى ، اضافة الى معدّلات النموّ السكاني ، فان معدل الاشخاص المتوجب اعدادهم سنويًّا سيرتفع الى النسب الآتية :

- نحو ٨٠٠ من الكوادر ذوي الاختصاص العالي ، من حملة دبلوم دراسات فنية عالية ، وشهادة الامتياز الفني .
- نحو ٤٥٠٠ فني او تقني ، من حملة البكالوريا الفنية او التأهيلية المهنية .
- نحو ٢١,٧٠٠ من العمال المهرة ، بمن فيهم حَملة الكفاءة المهنية أو التكميلية المهنية .

هذه الدراسة ، التي تمحورت حول الاحتياجات الوطنية للبنان ، بصورة اساسية ، للاختصاصات في التكنولوجيا الصناعية ، والاختصاصات العائدة للقطاع الثالث ، أي قطاع الخدمات ، قد أمكن تمديدها ، بمعاونة خبراء من مكتب العمل الدولي ، بحيث شملت ليس فقط الحاجات اللبنانية ، بل ايضاً الحاجات العائدة للعالم العربي ، انما في حقل الاختصاصات الفندقية من دون سواها . وان حجم الاعداد المطلوب ، موزعاً على المستويات وعلى سنوات الدراسة ، يمكن تقديره بالنسبة الى السنوات الخمس القادمة ، للاختصاصات الفندقية ، على الوجه الآتي :

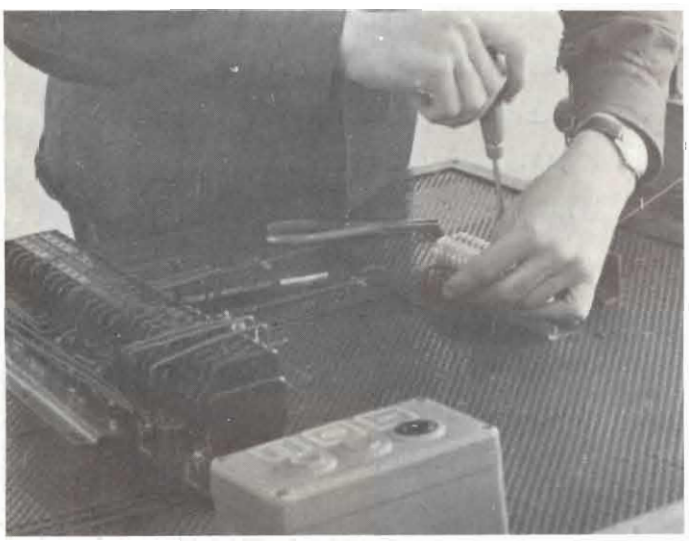

المستوى	النسبة المئوية	الاعداد		
		لبنان	العالم العربي	المجموع
قيادة (كوادر)	٢٪	٣٠	١٢٠	١٥٠
عمال	٨٪	١٢٠	٤٨٠	٦٠٠
متوسط	٣٠٪	٤٥٠	١٨٠٠	٢,٢٥٠
قاعدة	٤٥٪	٦٧٥	٢٧٠٠	٣,٣٧٥
بدون اختصاص	١٥٪	٢٢٥	٩٠٠	١,١٢٥
المجموع العام	١٠٠٪	١,٥٠٠	٦,٠٠٠	٧,٥٠٠

وبنتيجة الأحداث التي شهدها لبنان ، بات لا بدّ من إعادة النظر في هذه الأرقام ، بما في ذلك ما يعود لاحتياجات العالم العربي . ولكن ثمة حقيقة مؤكدة ، هي ان تلك الارقام تبدو وكأنها حدّ ادنى لا مندوحة عن ضمانه .

ثم انه ، من اجل مواجهة النموّ الطبيعي او السوي ، ومعالجة الضرورات التي تفرضها اعادة تعمير لبنان وتجديد بنيته ، تمّ وضع خطة سداسية لتنمية التعليم التقني والاعداد والتدريب المهنيين ، رُسمت لها الاغراض الآتية :

١ – إعادة النظر في الخطط الملحوظة للمدارس التقنية ، ولمراكز التدريب ، بحيث يرتفع الاستيعاب ، في المؤسسات العامة من بينها ، من ٥,٣٠٠ طالب الى ١٣,٥٠٠ طالب .

٢ – التحسين المستمر لتوعية التعليم التقني .

٣ – **خلق تعليم عالٍ** ، ذي مستوى جامعي ، على ان يظلّ متميزاً عن التعليم الجامعي ، سواء في تصميم مناهجه ، او في تخطيط طرائقه . **ويتمحور** التعليم التقني العالي ، بصفة خاصة ، **حول اعداد القيادات العليا للصناعة ، وللتجارة وللسياحة ، ولسائر قطاعات الاقتصاد** . ويعمّم هذا التعليم على نحو :

أ – **يتيح له نقل التكنولوجيا** ، خصوصاً ان وضعه موضع التنفيذ سوف يستتبع استدعاء مساعدات اجنبية متخصصة ، على هيئة مشروعات ثنائية (فرنسا ، المانيا الغربية ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الاميركية) او مشروعات دولية (الاونيسكو ، المكتب الدولي للعمل ، صندوق الامم المتحدة الانمائي ، البنك الدولي للاعمار والانماء) ، ووفقاً لنماذج مقتبسة عن مؤسسات التعليم العالي ، التي اثبتت جدارتها في البلدان المختلفة ، في اوروبا وأميركا ؛

ب – **وعلى نحو يضفي عليه طابعاً اقليمياً** ، بحيث يكون مفتوحاً لكل الدول العربية ، فيفسح المجال لقبول ابناء تلك الدول ، الراغبين في استكمال إعدادهم القيادي (كادرات أو أطر) ؛

وذلك على غرار المعهدين اللذين أُنشئا حديثاً ، وهما :

– المعهد الفني التربوي ، الذي تم انشاؤه بالتعاون المزدوج مع فرنسا والولايات المتحدة الاميركية ، بحيث قدّمت الاولى عناصر الهيئة التعليمية ، وقدّمت اميركا التجهيز الفني والعلمي والمختبرات . ومهمة هذه المؤسسة إعداد الأساتذة والمعلمين في الحقول التقنية والمهنية ؛

– المعهد الفني العالي للعلوم البحرية ، المنشأ بالتعاون مع المانيا الغربية ومهمته إعداد الأطر العليا او القيادات (الكوادر) والأطر المتوسطة اللازمة للبحرية التجارية وللمنشآت المرفأية التقنية .

٤ – إنماء الاعداد المهني للشبان والكبار ، على اسس متجددة ، وذلك لتلبية الحاجات الكمية والنوعية ، بدءًا بالاحتياجات الوطنية ، المتأتية من الوضع المتكوّن عبر السنوات الاخيرة .

أما الوسائل المقترح تجنيدها لبلوغ هذه الاغراض فهي :

– الافتتاح الفعلي للمعهد الفني التربوي للتعليم التقني ، المخصص لإعداد المعلمين والاساتذة للتعليم التقني ، والمدرّبين لمراكز التدريب .

الف – تطوير المعاهد الفنية القائمة ، والمهيأة لإعداد حمَلة الامتياز الفني في ميادين التكنولوجيا الصناعية (من كهرباء ، وإلكترون ، وهندسة مدنية) وادارة الاعمال والخبرة في المحاسبة والسياحة ، وتحويلها الى معاهد عالية للتكنولوجيا ، مهمتها الاعداد لدبلومات الدراسة العليا التقنية ، في الحقول والميادين المشار اليها . وذلك مع انشاء معاهد تقنية عليا جديدة ، تعنى بإعداد الأطر والقيادات لادارة المستشفيات ، لادارة الفنادق ، الخ .

باء – اعادة تأهيل المدارس القائمة المتضررة واصلاحها ، وتوسيعها بحيث يزاد استيعابها ، فترتفع معدلات الاستيعاب الفردية لكل منها ، من ٤٥٠ تلميذاً الى ٦٥٠ تلميذاً .

وقد جرى تقدير الاعتمادات اللازمة للنهوض بهذا البرنامج ، فبلغت نحو ٧٥ مليون ليرة لبنانية (او ما يعادل نحو ٢٥ مليون دولار اميركي) . علماً بأن عشرين مليون ليرة لبنانية (٦,٦ ملايين دولار اميركي) ، من اصل المبلغ المذكور ، قد تمّ استلافها من البنك الدولي للتعمير والانماء ، في حين قدّم لبنان ، في اطار موازنة الدولة ، المبلغ الباقي وقدره ٥٥ مليون ل. ل. (او ما يعادل ١٨,٤ مليون دولار اميركي) .

جيم – تأمين البناء والتجهيز لثماني مدارس جديدة ، يتمّ توزيعها بصورة منسجمة على مختلف المناطق اللبنانية ، الى جانب مراكز مستحدثة للتدريب المهني ، مخصصة للشبان والكبار .

وتبلغ تقديرات هذه النفقة نحو ١٢٢ مليون ليرة لبنانية أو ما يعادل ٤٠ مليون دولار اميركي) ، قررتها الحكومة

اللبنانية وربما احتاجت الى قروض لتغطيتها .

دال – استحداث العديد من الفروع التقنية ، غير التكنولوجية ، التي تنصبّ على اختصاصات القطاع الثالث (الخدمات) في نطاق المدارس الثانوية الاكاديمية ، وذلك بغية زيادة الامكانات المتاحة للتعليم الفني ، بحيث يستفاد من الأمكنة والأطر والوسائل التعليمية المتوافرة في تلك المدارس ، وهذا ما سوف يشجع عدداً متزايداً من التلاميذ على ان يتخلوا عن التعليم العام الاكاديمي ، الذي لا يؤدي الى سوق العمل ، ويتحولوا الى التعليم التقني ، الذي يصبّ ، على نحو مباشر ، في الحياة الناشطة والانتاج .

هاء – اعادة تنظيم التعليم المهني والتقني ، وبصورة خاصة اعادة تصميم المناهج ، بحيث تراعي المتطلبات الآتية :

– توجيه الطالب المتخرج من التعليم التقني ، على المستوى الثانوي ، نحو سوق العمل بصفة اساسية ، ونحو الجامعة بصفة استطرادية . فاذا تمّ ذلك ، أمكن تخفيف سنوات الدراسة ، المؤدية الى البكالوريا الفنية ، من اربع سنوات الى ثلاث .

– اعتبار التعليم التقني العالي ، ذي المستوى الجامعي ، الذي تقدم البحث في أمره ، بمثابة تمديد طبيعي للتعليم الفني ، بالافضلية عن التعليم الجامعي ، الكلاسيكي او الانساني .

– السعي الى ان يتأمن في المدارس نفسها ، وفي النظام نفسه ما امكن ذلك ، التعليم التقني والتدريب المهني للشبان والكبار ، بحيث تعمم المناهج على شكل وحدات تعليمية (شرائح او ارصدة) ، الأمر الذي يسمح بالتدرج من وحدة أُنجزت الى وحدة تالية لها ، اي بخلق جسور وعبّارات تصل ما بين التعليم والتدريب ، التعليم التقني والاعداد المهني ، وبذلك يتحقق قدر من المرونة اكبر مما هو في النظام الحالي ، ومردود اعلى لعملية الاعداد ، على نحو يستجيب ، في آن معاً ، لمتطلبات التعليم ، والاعداد والتدريب ، وتحسين الاساليب والتوجيه ، وزيادة كفاية اليد العاملة المتخصصة . وكل هذا يصبّ في تحقيق ديمقراطية اصيلة وفعّالة ، على صعيد التعليم .

ثم ان اعتماد مثل هذا النظام يحمل في طيّاته الحل الأمثل لإعادة تنظيم المدارس الخاصة ، المرخّص لها بتدريس مناهج مهنية خصوصية والمخوّلة ان تزوّد تلاميذها بإفادة تنبئ بانجازهم تلك المناهج . فإصلاح النظام التعليمي التقني والمهني ، على الوجه المتقدم عرضه ، سيتيح للدولة ان تفرض ، على تلك المدارس ، المناهج الرسمية المقررة لبعض الوحدات المرشحة لتكوين برامج كاملة للاختصاصات التي اجيز لتلك

المدارس تعليمها . وان توحيد المناهج الدراسية بين مختلف المدارس ، المعنيّة بتدريس وحدة معينة من الاختصاص الواحد ، سوف يكون من شأنه تسوية الفروقات في المستوى التعليمي ، بحيث تتأمن الجودة ويرتفع المستوى عموماً ، فيتاح لطلاب تلك المدارس ان يتقدّموا الى الامتحانات الرسمية ، وان يحصلوا بنتيجة نجاحهم فيها على شهادات رسمية ، تحلّ محل الإفادات المدرسية غير الرسمية ، التي لا حق لهم بسواها في الوضع الحالي ، والتي لا قيمة رسمية لها في سوق العمل . وعلى المدى القصير ، يمكن تلك المدارس ان تبقى في فئة المدارس التي تهيئ للشهادات الرسمية ، اذا امّنت تعليم كل الوحدات التي يفترض تكاملها لتكوين برنامج الشهادة لاختصاص واحد ، أو لعدة اختصاصات .

ان انفاذ هذه الخطة – وقد بدأ تنفيذها في العام المنصرم – سوف يتيح امكانات اكيدة لتطوير الاعداد التقني ، ولتحقيق انتقال التكنولوجيا ، وهي إمكانات ذات شأن ..

يضاف الى ذلك ان لبنان ، بحكم موقعه الفريد والمتميز :

– يمتلك بنية راسخة من المؤسسات ، ومن الرصيد الثقافي (جامعات ، مركز وطني للبحث العلمي ، مؤسسات للابحاث ، مراكز توثيق واعلام ، الخ .) ؛

- يؤلف ميدان الالتقاء لعدد كبير من المؤسسات الدولية والاقليمية الحكومية وغير الحكومية

(OIT — WFD — UNIDO — ECWA — UNDP UNHCR — UNICEF — OMS — UNRWA — UNESCO — FAO — UNIS).

- يمتلك وسائط اتصال عصرية ، منوعة وفعّالة (شبكة مواصلات بعيدة المدى ، مطار، تسهيلات بحرية ومرفأية ، شركات بحرية دولية) ،
- يتمتع بمؤهلات مناخية واقتصادية وانسانية ، تسمح له بأن يكون البلد المفضل للعيش والعمل (طقس معتدل ولطيف ،تسهيلات مصرفية ،خدمات طبية ، خدمات سياحية ومراكز للاستجمام ، خدمات مدرسية وثقافية ، تسهيلات للسكن) .

استنتاج عام

لهذا السبب ، وأكثر من أي وقت مضى ، يظهر لبنان – هذا البلد الذي تلتقي فيه وتتفاعل حضارات الشرق والغرب – بمثابة البلد المختار لتحقيق نقل التكنولوجيا ، خصوصاً وان بنيته المؤسسية تمكّنه من ازالة كل القيود والعقبات ، بما في ذلك عقبات اللغة والمفاهيم والعقليات .

ان المؤسسات الجامعية والمدرسية التقنية والمهنية ، القائمة في لبنان ، او التي هي قيد الانشاء فيه ، في سياق اعادة تنظيمه وتجديد بناه ، وكذلك نظامه التعليمي المتين ، كل ذلك يهيئ لبنان لأن يقدّم – كمّاً ونوعاً – وخصوصاً على المستويات الرفيعة ، اعظم الامكانات في حقل الاعداد التقني ، بغية تأمين نقل التكنولوجيا ، وعلى الأخص لخدمة اعداد الكادرات ، والأطر العليا ، والمعلمين ، من ذوي المؤهلات الراقية ، التي نرى العالم العربي كله في أمسّ الحاجة اليها .

أما على المستوى الأدنى ، صعيد إعداد العاملين المتخصصين ، فان لبنان لا يخامره الطموح الى تلبية الحاجة الضخمة للبلدان العربية ، وعلى الأخص في اثناء هذه الفترة ، التي تشهد تطوراً اقتصادياً في مختلف تلك البلدان . وبالمقابل ، فإن لبنان بفضل معاهده التقنية العليا ، ذات الطابع الاقليمي ، وبفضل المعونة الثنائية المغدقة عليه من لدن البلدان الاوروبية والاميركية ، ذات المستوى التكنولوجي الأرفع ، والمعونة المقدمة من المؤسسات الدولية المتخصصة – (BIRD PNUD – UNIDO – UNESCO – BIT) ، الخ . ، مهيأ لإعداد العناصر الفنية اللازمة ، سواء للمؤسسات الوطنية للتعليم أو للكادرات العالية للصناعة . وبكلمة نقول ان لبنان ، بفضل التجهيز ، والخبرة ، والسبق العمراني ، والتسهيلات القانونية والعلمية والاجتماعية والمالية المختلفة ، وسائر المزايا التي تقدّم بيانها ، يؤلف المكان المفضّل لتعليم الناس ان يتعلموا ، وان يعلموا . اي ان ينجزوا مهمة النقل الفعّال للتكنولوجيا . وتلك هي رسالته الطبيعية ، من انفتاح على الآخرين ومن اتاحة التلاقي والتقاطع للحضارات والافكار، كما انها المهمة الاساسية التي اخذ على عاتقه تحقيقها ، إنفاذاً لتلك الرسالة . ومن جهة ثانية ، في هذا الاطار ، وفيه دون سواه ، فهم لبنان التعاون التقني مع البلدان الاوروبية والاميركية ، اي مع الغرب ومع الغريب عموماً . وهو لا يفتأ ينشد ذلك التعاون ويطوّره ، لانه يرى فيه رسالته لخدمة نفسه ، ولخدمة محيطه العربي والاسيوي عموماً ، ولخدمة الحضارة الانسانية كلها .

التعاون التقني ، في هذا المنظور ، يحمل الخير الى كل الفرقاء المعنيين به ، لأنه يكفل انتقال التكنولوجيا ، من دون ان يقتلع ابن البلاد من محيطه الطبيعي ، ومن دون ان يتعرض البلد مقدم التكنولوجيا الى مشكلات ايواء القادمين اليه طلباً للتكنولوجيا ، من تأمين أود العيش ، وتجاوز عقدة اللغة وما اشبه . فالمنتفع بالتكنولوجيا يجدها عبر لبنان متاحة له في افضل احوالها وشروطها ، ومقدم التكنولوجيا يوفر على نفسه ، بواسطة الجسر اللبناني ، صعوبات التبادل والتعامل المباشر مع البلدان المحتاجة الى الاقتباس من تقدمه ذاك . يضاف الى ذلك ان دور لبنان يبرز تضاعف اهميته على هذا الصعيد ، لكونه لا يقتصر على اعداد العاملين ، بل يقوم ، بصفة خاصة ، على اعداد المعلمين والرواد ، اي على اعداد المدربين والقياديين الذين سيتولون ، بدورهم ، اتمام المهمة في نقل التكنولوجيا ، بعد عودتهم الى بلدانهم ، وفقاً لمتطلبات تلك البلدان وتبعاً لواقعها وامكاناتها القائمة فعلاً .

هكذا يكون كل تقدم ، عبر لبنان ، على صعيد الإعداد المهني ، في خدمة المصلحة المشتركة والمتبادلة لكل من العالم الغربي معطي التكنولوجيا ، والعالم العربي مستهلكها او مقتبسها . وهذا ما سيكون من شأنه تعزيز الدور الاقتصادي والاجتماعي والخلقي (القيم الانسانية) والثقافي للبنان ، وتدعيم موقعه التاريخي ، بوصفه حلبة حوار بين الثقافات ، والعنصر الضروري للسلام .

■■

←

MINISTRY OF NATIONAL EDUCATION
General Directorate of Technical
and Vocational Education
Technical Department

TECHNICAL AND VOCATIONAL EDUCATIONAL SYSTEM IN LEBANON

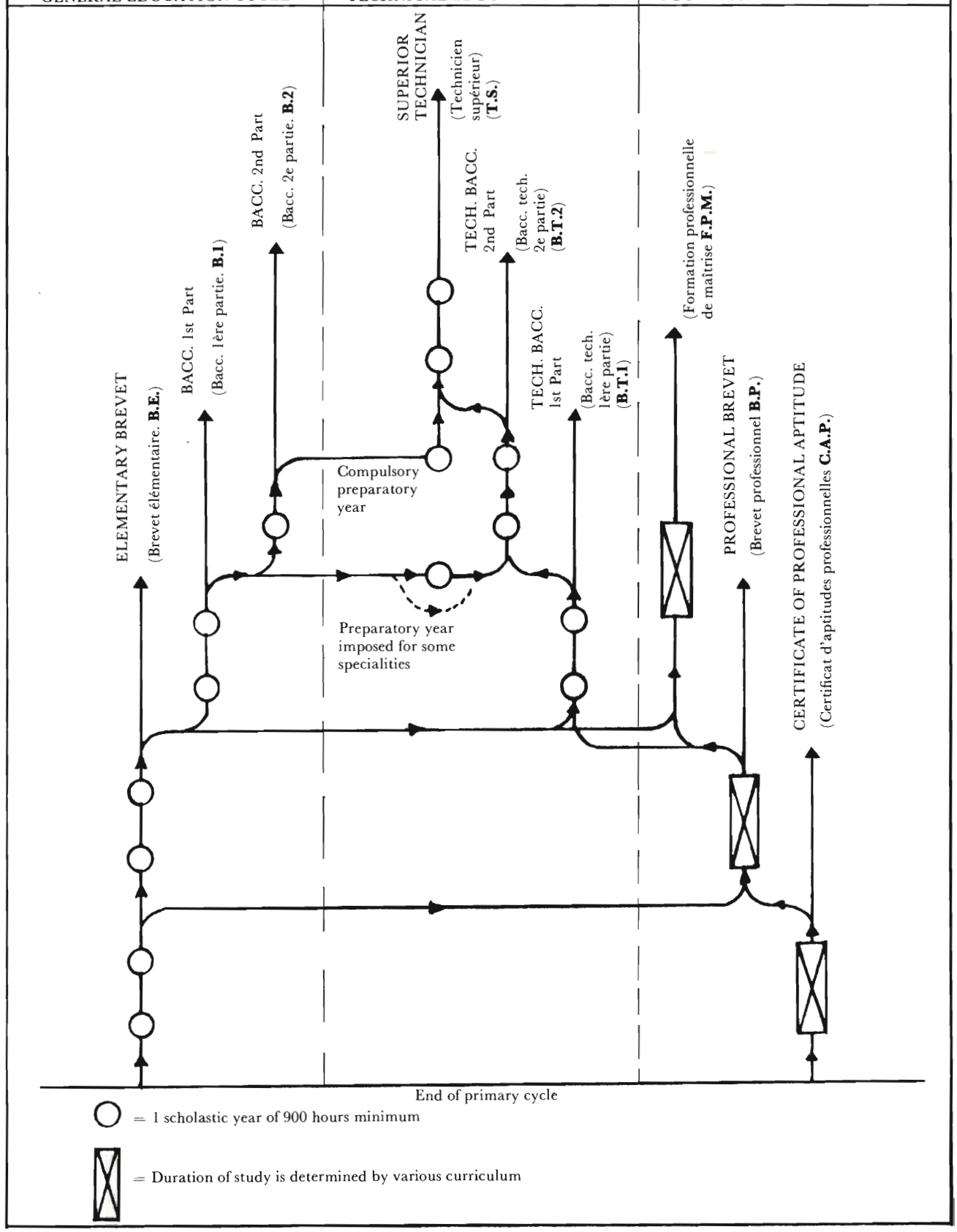

التعليم المهني في أبعاده التربوية

إعداد :
إبراهيم حمدان
مدير الرقابة والتفتيش في مصلحة الضمان الاجتماعي
بالتنسيق مع **الدكتور أسعد ح. يونس**

• الثروة البشرية هي الثروة الأولى والأهمّ

اذا كانت التربية ، في المطلق ، هي إنماء المواطن الصالح ، فالتربية المهنية أو التقنية هي ، ولا شك ، تأهيل المواطن الصالح للانتاج .

في هذا التعريف إلقاء ضوء على أهمية توفير المهني والحرفي والعامل المتخصص ، في أي مجتمع كان ، وفيه بلورة لدوره المرتقب في اطلاق عملية الانتاج وتسييرها ، وهي الأساس في الانماء الوطني العام وتوفير الازدهار الشامل .

يمكن في عالمنا الحاضر توزيع الدول ، في المفهوم الاقتصادي العام ، الى دول مستهلكة ، ودول منتجة ؛ ومقدار التخلف يقاس بمدى تدني الاستهلاك وتدني الانتاج ، بينما يقاس مدى النموّ باتساع الانتاج ، وفي الوقت نفسه يتزايد الاستهلاك . من هنا القول انّ التطوّر أدّى الى خلق مجتمعات الاستهلاك التي تفترض أرضية انتاجية .

فالاستهلاك يفترض توافر السلع ، وبالتالي توافر اليد الصانعة ، والصيانة والتطوير والتنويع .

من هنا يمكننا الجزم بأن المقياس الحضاري لنموّ المجتمعات ينطلق من عناصر بشرية مؤهلة للانتاج . قادرة على الاسهام في انماء موارد

والتقني والاقتصادية

الوطن ، وتيسير السلع والتبادل التجاري عن طريق التصدير .

واليوم تجاوز العالم النظرة الكلاسيكية التي كانت تحصر إمكان التصنيع وتوفير السلع بالبلاد التي تملك موارد طبيعية ومناجم ومصادر طاقة . وقد أثبتت دول كثيرة لا تملك هذه الثروات الطبيعية قدرتها على تطوير صناعات متعددة ، تستورد كامل مقوماتها وعناصرها ، وتعيدها تصديراً الى الأسواق بعد تحويلها الى سلع مرتفعة الثمن .

من هنا يمكن القول ، ان أي بلد يمكن ان يمركز قواعد انتاجية وصناعية ، بشرط توفير عنصر مهمّ ولا غنى عنه ، هو **الطاقة البشرية المؤهلة** . وتأهيل هذه الطاقة وتدريبها يتمّان عن طريق واحد هو التعليم المهني والتقني بمفهومه المتشعّب الواسع ، كما سنورد ذلك .

الانتاجية أو عقلنة الانتاج

ان النموّ لا يمكن ان يحجّر ، فهو حركة دائمة . وأي توقّف يؤدّي ، في خلال فترة قصيرة ، الى التخلف عن الركب .

والانتاج لا يحافظ على مستوى معين من النوعية ليقف عنده ، وإلا انحطّ تدريجيًّا بحيث تنعدم ، مع الوقت ، آثار النوعية فيه .

من هنا التركيز ، في مجتمعات الاقتصاد النامي ، على الانتاجية بمختلف عناصرها .

وعناصر الانتاجية متعدّدة ، يمكن تلخيصها بأنها مجموعة الكفاءات والمعارف التقنية والوسائل (آلات وأدوات) التي تسمح بزيادة الانتاج في فترة ثابتة من الزمن .

مثل على ذلك ان الآلة التي تصنع ألف مسمار في الساعة ، تعتبر أكثر انتاجية من آلة تصنع ثمانماية ، وأن العامل الذي يُنجز ، بفعل الممارسة والكفاءة ، عشرة أمتار من النسيج في الساعة ، هو أكثر انتاجية من آخر ينجز سبعة أمتار ، وان تجمّع العوامل التي تنمي الانتاجية في اطار صناعة معينة ، يجعل هذه الصناعة أكثر منافسة من غيرها ، سواء لجهة النوعية ، أو لجهة كلفة الانتاج .

والتنافس اليوم ينحصر ، بين البلاد النامية ، في تطوير الانتاجية ورفع مستوى النوعية وخفض الكلفة أو حصرها في حدود ضيقة .

بالايجاز ، ان التنافس يركز ، في جوهره ، على العنصر البشري من دون سواه ، ويحاول انماء كفاءته في مختلف مواقعه : خلف الآلة – في مختبر الأبحاث والتطوير – في ادارة التخطيط للانتاج – في إدارة التسويق والعلاقات – في استغلال طاقة الاجهزة الى أقصى حدود ...

الاختصاص وتسيير عجلة الانتاج

ان التعقيد التقني في عمليات الانتاج العصرية يجعل من المحتم التركيز على الاختصاص وتوزيع الأدوار . والاختصاص لا يقتصر اليوم على العمليات الصناعية المعقدة ، بل يبدأ من أبسط المهن ، وفي الحقول المهنية من دون استثناء : فهو عنصر فاعل في الأعمال الزراعية ، والحرف ، والأعمال التجارية ، وهو ، بدون ريب ، أساس العمليات المعقدة في مستوى الصناعة بكامل تشعّباتها ، وشرط رئيسي في بناء اقتصاد سليم ، من نتائجه زيادة في الدخل القومي وتحسّن في مستوى المعيشة . كما انه من المسلم به ان تدريب العناصر الفنية أمر له الأفضلية في التخطيط لاعداد الأطر الفنية ، اذ انه يستحيل تقدّم المجتمعات من دون الانسان المتقن لقواعد العمل الفني الحديث ، والمطبّق لهذه القواعد ببراعة ونشاط وانتظام .

وهذا ما جعل الدول النامية تلجأ الى توسيع برامج التعليم المهني والحرفي والصناعي والجامعي ، بحيث وضعت البرامج لآلاف من المهن والاختصاصات . وحتى عدد الاختصاصات في البلدان المتقدمة يراوح بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ (في أميركا) و١٥٠٠ و٢٠٠٠ (في المانيا الاتحادية) . وهذه الأرقام تتحرك صعوداً ونزولاً ، بفعل زوال مهن معينة ، ونشوء مهن جديدة . ونذكر ، على سبيل المثل ، أنه في السنوات العشر الأخيرة وضعت برامج مدرسية لنحو مئة اختصاص في حقلي الألكترونيك والكيميائيات البترولية . ويفوق عدد الاختصاصات الجديدة في حقول الطاقة المختلفة (لا سيما الطاقة النووية) العشرين ، الا أن تدريسها يتمّ في مراكز إنتاج الطاقة نفسها وتطويرها ، بحيث أنها لم تدخل المدارس رسميًّا ، لطابعها السري .

أمّا الزوال فيصيب على الغالب المهن الحرفية واليدوية ، اذ ان اكثر اختصاصات التعدين وأعمال المناجم وصنع المنسوجات يدويًّا ، وأعمال التجارة اليدوية ، تندثر تدريجيًّا لتنشأ مكانها اختصاصات الانجاز الآلي والتصنيع السريع .

ومن مميّزات الاختصاص الحديث ، أنه خاضع للحركة والتطوّر ، بحيث يصيب المهنة نفسها بالتعديل ، في خلال فترات متلاحقة . وهذا ما يدعو المؤسسات الصناعية ودور التعليم الى تنظيم دورات لإعادة

التأهيل ، او لزيادة المعلومات . كما تضطر أحياناً ، في حال اندثار مهنة معينة ، الى تلقين الراشدين مهنة جديدة كلّيًا ، منعاً لانتشار البطالة بين أصحاب اختصاص تعدّاه الزمن .

من هنا يمكن الايجاز :

- بأن الاختصاص يشمل ، في مجتمع متطور ، أكثر المهن التي يمارسها الانسان ، مهما كانت بسيطة ، مثل : أعمال الزراعة والحرف والتنظيفات والجزارة وقيادة الآليات وصيانة الاجهزة المنزلية الصحية ، الخ .
- وان الاختصاص يتفرّع بصورة مطردة ، بحيث يتناسق مع تعقيدات عمليات الانتاج .
- وأنه يخضع لإعادة النظر والتطوير ، في ضوء معلومات جديدة .

◦ شمولية التعليم المهني والتقني

ان المعطيات العامة التي عرضناها تبيّن ان التعليم المهني والتقني لا يمكن ان يحصر باختصاصات محددة ، بل هو ذو صفة شمولية . يُخضع بالمطلق ، وفي أحسن الافتراضات ، جميع الأعمال والممارسات البشرية للتدريب والتأهيل .

وان الأمية ، في مجتمع متطور ، لا تعني جهل القراءة والكتابة ، بل جهل الأصول والتقنيات في ممارسة مهنة معينة بصورة منتجة وفعّالة .

وان العنصر البشري ، وهو قاعدة الاقتصاد الوطني والنماء العام ، لا يمكن ان يشكل ثروة فعلية اذا لم يكن عنصراً متخصصاً مؤهلاً .

والعنصر البشري ، حتى يصبح طاقة منتجة ، يجب ان يخضع لعملية تخطيط مستمرة ، بحيث يتوافر في بلد معين اهل الاختصاص ، في الحقول الانتاجية التي تتوافق مع قدرات هذا البلد : فيتركز التدريب ، في بلد زراعي ، على الاختصاصات الزراعية ، وفي بلد للخدمات والصناعة والزراعة كلبنان ، على مجموعة منوعة ومتناسقة من المهن ، وفي بلد صناعي متقدم على مهن تقنية رفيعة ...

◦ التخطيط للتعليم التقني

من هنا ان التخطيط للتعليم المهني والتقني لا ينفصل عن التخطيط الاقتصادي العام . فهو الجزء الأهم في الخطة الشاملة للانماء ، لأنه يركّز على إنماء الطاقة الأولى والأهمّ ، أي الطاقة البشرية (رسم ١) .

والتخطيط للتعليم التقني يأخذ في الاعتبار حاجات البلد لمختلف الطاقات المؤهلة ، في جميع القطاعات ، ويسعى الى ان لا يمارس شخص عملاً معيّناً ، بدون تأهيل مسبق . من هنا نلاحظ ان الدول النامية وضعت المناهج التعليمية لآلاف الاختصاصات المدرسية ، ورصدت البرامج التدريبية والدورات التأهيلية لهذه الاختصاصات ، ولعدد مماثل من اختصاصات أخرى أصابها التعديل أو التطوير .

رسم رقم ١

هرم جهاز العاملين في مؤسسة

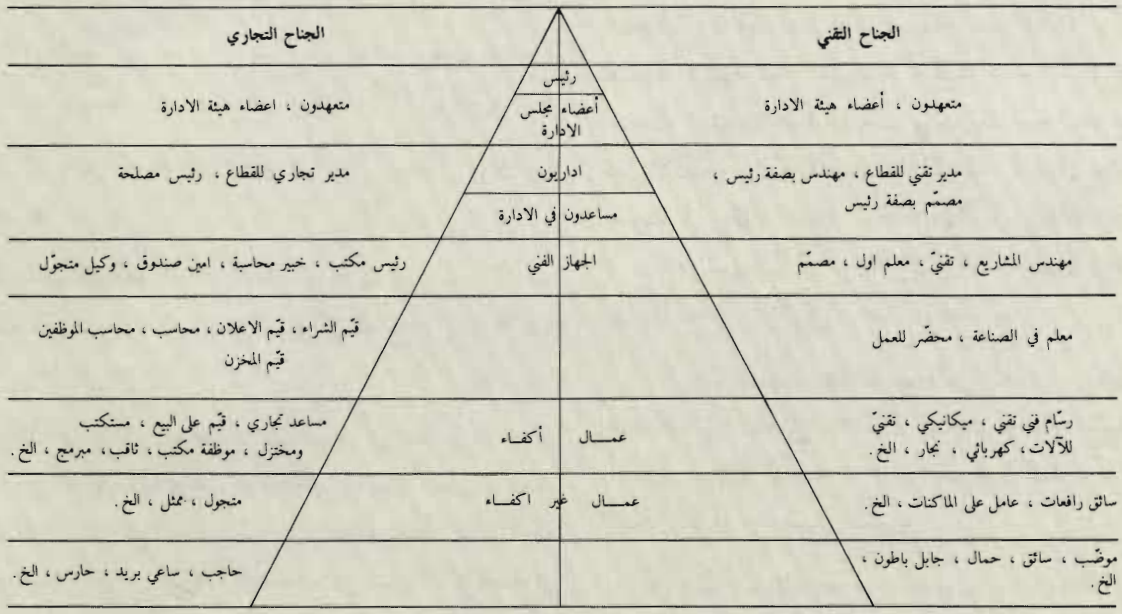

يمثل هذا الرسم ، هرم الدكتور شالبروبخ (استاذ التنظيم الصناعي في جامعة برلين التقنية) وفيه يبين توزيع الوظائف نوعا وكما في أية مؤسسة صناعية أو تجارية . من هذا الهرم يمكننا تحديد حاجة القطاع الاقتصادي في البلد الى اليد العاملة كمّاً ونوعاً ، وبالتالي تحديد العدد الملائم من المرشحين للتعليم المهني والتقني على مختلف المستويات الفنية والمهنية

قصور التعليم المهني والتقني في لبنان

على الرغم من كون التعليم المهني والتقني في لبنان قد بدأ مبكراً ، ومع مطلع القرن العشرين (سنة ١٩٠٤ على وجه التحديد) ، فان هذا التعليم لا يزال في مرحلة بدائية ، للأسباب التالية :

١ – إنه لا يشمل ، في مجال الاختصاصات ، سوى عدد ضئيل من المهن والاعمال ، لا يتجاوز العشرات (١) ، بينما يمارس اللبناني آلاف المهن التي يقوم بها من دون دراسة سابقة ، ويتقنها جزئيًّا أو كليًّا بفعل الممارسة ، وتبعاً لقاعدة « التجربة والخطأ » .

٢ – انه لا يشمل ، بالتالي ، من الطلاب سوى النزر اليسير ، مما يسبب فقدان التوازن بين الإعداد الأكاديمي والإعداد المهني ، إذ دلت احصاءات العام الدراسي ١٩٧٧ – ١٩٧٨ ، التي قامت بها دائرة الاحصاء في مكتب البحوث التربوية – المركز التربوي للبحوث والانماء . على ان مجموع الطلاب الثانويين في لبنان قد بلغ في اثنائه ٦٧٠٢٢ طالباً (في التعليم الرسمي والخاص) ، بينما كان مجموع الطلاب في مؤسسات التعليم المهني ٢٦٢٥٧ طالباً ، موزعين على الشكل التالي :

في القطاع الخاص : ١٥٤٣٦ طالباً – اختصاصات خاصة (افادات مدرسية) .

٥٥٢١ طالباً – اختصاصات رسمية .

في القطاع الرسمي : ٥٣٠٠ طالباً – اختصاصات رسمية .

وبلغ مجموع طلاب دور المعلمين والمعلمات ١٣٢٣ طالباً . (كان عدد طلاب الدور في هذا العام ضئيلاً ، بشكل استثنائي) .

الجدول رقم ١

التعليم المهني والتقني الخاص ٧٧ – ٧٨

توزّع الطلاب في المدارس والمؤسسات المهنية والتقنية الخاصة حسب الاختصاصات والشهادات الرسمية والخاصة والسنوات الدراسية

الرقم التسلسل	اسم الاختصاص / السنة الدراسية / الشهادة	الشهادات الرسمية																الشهادات الخاصة غير الرسمية	المجموع العام
		C.A.P.		B. P.		F.P.M.			BT1		BT2		T. S.			المجموع			
		١	٢	١	٢	١	٢	٣	١	٢	١	٢	قضيرية	١	٢				
١	منكتب محترل	–	–	١٧٣	٦٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٣٥		٢٣٥	–
٢	منكتب	١٢١	٣٧٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٥٨		١٥٨	–
٣	أمانة سر	–	–	–	–	–	–	–	٢٣٧	١١٩	٣٧	٤٢	–	–	–	٤٣٥		٤٨٢	٤٧
٤	أمينة سر تنفيذية															–		٣٨٣	٣٨٣
٥	أمينة سر محترلة															–		١٦٥	١٦٥
٦	أمين سر محاسبة															–		٢٠	٢٠
٧	أمانة سر شركات															–		٣٢	٣٢
٨	أمانة خاصة															–		٤٧	٤٧
٩	أمانة عامة															–		٣٣٣	٣٣٣
١٠	إختزال															–		٢٦	٢٦
١١	علوم تأمين															–		٢٧١	٢٧١
١٢	إدارة وتنظيم															–		١٨٩	١٨٩
١٣	سكرتاريا															–		٤١	٤١
١٤	سكرتاريا إدارية															–		١٠٥	١٠٥
١٥	آلة كاتبة															–		٢٣٥٠	٢٣٥٠
١٦	لغة إنكليزي															–		١٣٧٤	١٣٧٤
١٧	لغة فرنسي															–		٢٢٨	٢٢٨
١٨	مدير تجاري															–		١٢٧	١٢٧
١٩	معاون خدمة معلم	١٩	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٩		–	١٩
٢٠	احصائي علوم مصارف																	٢٩٩	٢٩٩
٢١	محاسب	–	–	–	–	٣١	٣٠	١٩	–	–	–	–	٦٣	–	–	١٤٣		٩٢٦	١٠٦٩
٢٢	رئيس محاسبة															–		٨٢٣	٨٢٣
٢٣	اخصائي علوم اقتصادية ومحاسبة عليا															–		٢٨	٢٨
٢٤	مساعد محاسب	–	–	٤٧	٣٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٧٩		–	٧٩
٢٥	خبرة ومراجعة في المحاسبة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٦٧	١٢٠	١٨	٣٠٥		٦٣٤		٢٩٩	٩٣٩
٢٦	محاسب تجاري															–		٥٢٤	٥٢٤
٢٧	محاسب صناعي															–		٧٠٢	٧٠٢
٢٨	محاسب فنادق ومطاعم															–		١٤٢	١٤٢
٢٩	مسك دفاتر															–		٤١٨	٤١٨
٣٠	دروس تجارية															–		١٣٦	١٣٦
٣١	تجارة عامة															–		٧٦	٧٦
٣٢	علوم تجارية	–	–	–	–	–	–	–	٣٢١	١٨٣	٢٨٧	٣٧١	٩٢	١٨٦	٩٢	١٥٣٢		–	١٥٣٢
٣٣	ادارة أعمال	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٦	–	–	١٦		٤٩٥	٥١١
٣٤	فنون الاعلان	–	–	–	–	–	–	–	٢١	–	٢٥	٣٤	–	–	–	٨٠		–	٨٠
٣٥	خدمة اجتماعية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣٨	١٨	٥٦			–	٥٦
٣٦	عناية تمريضية	–	–	–	–	–	–	–	١٠٥	٧١	٨٥	٨٤	–	–	–	٣٤٥		–	٣٤٥
٣٧	معاون صحي	–	–	٧	١٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٩		–	١٩
٣٨	معالجة فيزيائية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٣	١٤	٨	٣٥		–	٣٥
٣٩	متعهد مساعد	٢١	٨	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٩		–	٢٩
٤٠	تربية حضانية	–	–	–	–	–	–	–	٦٥	٢٢	٣٦	٧٤	–	–	–	١٩٧		–	١٩٧
٤١	تدريب المصافين مبعما ونطقا															–		٥	٥
٤٢	رسم معماري	–	–	–	–	–	–	–	٣٤	١٧	–	–	–	–	–	٥١		٢٠٣	٢٥٤
٤٣	رسم فني	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–		٩	٩
٤٤	فنون الهندسة المدنية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣٥	٤٧	–	–	–	٨٢		–	٨٢
٤٥	هندسة مدنية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٩	١٧	٨	٣٤		–	٣٤
٤٦	رسام هندسة مدنية	–	–	–	–	–	–	٣	١	–	–	–	–	–	–	٤		–	٤
٤٧	اخصائي مساحة															–		٤١	٤١
٤٨	فنون البناء															–		٤	٤
٤٩	طبوغراف															–		٢١	٢١
٥٠	تصليح راديو	–	–	١٧	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٧		–	١٧
٥١	تصليح تلفزيون	–	–	٤	٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٧		–	٧
٥٢	تصليح راديو وتلفزيون	–	–	٢٣	١١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣٤		٤٣٣	٤٦٧
٥٣	تكييف هواء															–		٥٩٠	٥٩٠
٥٤	الكترونيك	–	–	–	–	–	–	–	٨٤	٦١	١٠٧	–	١٨	–	–	٢٧٠		١١٧	٣٨٧
٥٥	فنون الالكترونيك	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣٦	١٢٩	–	–	–	١٦٥		–	١٦٥
٥٦	تشغيل حاسبات الكترونية	–	–	–	–	–	–	–	١٧	–	–	–	–	–	–	١٧		–	١٧
٥٧	مبرمج الكتروني															–		٥٣	٥٣
٥٨	مبرمج															–		٣٥٨	٣٥٨
٥٩	محلل أنظمة															–		٧٩	٧٩
٦٠	التنقيب الالكتروني															–		٥٠	٥٠

الجدول رقم ٢

التعليم المهني والتقني
الرسمي
٧٧ - ٧٨

توزع الطلاب حسب الإختصاصات
ومستوى الشهادات والسنوات المنهجية

الرقم التسلسل	إسم الإختصاص / السنة الدراسية / إسم الشهادة	الكفاءة المهنية C.A.P. ١	الكفاءة المهنية C.A.P. ٢	التكميلية المهنية B.P. ١	التكميلية المهنية B.P. ٢	التأهيلية المهنية العليا F.P.M. ١	التأهيلية المهنية العليا F.P.M. ٢	التأهيلية المهنية العليا F.P.M. ٣	البكالوريا الفنية قسم أول BT 1 ١	البكالوريا الفنية قسم أول BT 1 ٢	البكالوريا الفنية قسم ثان BT 2 ١	البكالوريا الفنية قسم ثان BT 2 ٢	الاستيداء الفني T.S. تحضيرية	الاستيداء الفني T.S. ١	الاستيداء الفني T.S. ٢	المجموع
١	علوم سياحية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٤	٤٧	١٠	٨١
٢	فنون سياحية	—	—	—	—	—	—	—	٤١	٢٠	—	١٣	—	—	—	٧٤
٣	علوم تجاربية	—	—	—	—	—	—	—	٢١٣	٩٩	٣٠	٧٢	—	—	—	٤١٤
٤	ترجمة فورية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٠	—	—	٢٠
٥	ميكانيك عام	—	—	—	—	—	—	—	١٦٤	٥١	—	١٢	—	—	—	٢٢٧
٦	ميكانيك طائرات	—	—	—	—	—	—	—	٢٥	—	—	٢٣	—	—	—	٤٨
٧	ميكانيك سيارات	—	—	—	—	—	—	—	٤٤	٩	—	—	—	—	—	٥٣
٨	فنون الميكانيك	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٢	١٨٧	—	—	—	٢٠٩
٩	ميكانيك بحري	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٦	—	—	—	١٦
١٠	ميكانيك محركات	—	—	—	—	—	—	—	٢٢	—	—	—	—	—	—	٢٢
١١	ميكانيك آليات	—	—	٢٢	١٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣٩
١٢	كهرباء صناعية	—	—	—	—	—	—	—	٣٩١	١٩٩	—	—	—	—	—	٥٩٠
١٣	فنون الكهرباء	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٨٩	١٩٢	—	—	—	٢٨١
١٤	الكهرباء	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٧	٣٣	٣٣	٩٣
١٥	كهرباء آلية	—	١٢	١٣٤	٤٨	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٩٤
١٦	تمديدات كهربائية	١١٨	٥٨	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٧٦
١٧	ماحـــة	—	—	—	١٣	—	—	—	٥٢	٣٠	٣٠	٣٣	—	—	—	١٥٨
١٨	انشاءات معدنية	—	—	٤٠	—	—	—	—	١١٦	٣٦	—	—	—	—	—	١٩٢
١٩	حداد صفائح	—	—	١١٩	٣٨	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٥٧
٢٠	لحام	٩٥	٧٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٦٥
٢١	خراط براد	٣٢	١٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤٥
٢٢	فنون مختبرات	—	—	—	—	—	—	—	٨٦	١٧	—	—	—	—	—	١٠٣
٢٣	الالكترونيك	—	—	—	—	—	—	—	٥٧	٣٤	—	٢٠	٣٧	٣١	٣٧	٢٠٦
٢٤	برمجة حسابات الكترونية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣٦	٢٢	—	—	—	٥٨
٢٥	فنون الهندسة المدنية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٥٤	١٦٠	—	—	—	٣١٤
٢٦	رسم معماري	—	—	—	—	—	—	—	١٤٣	٨٩	—	—	—	—	—	٢٣٢
٢٧	فنون بناء	—	—	—	—	—	—	—	٢٠١	٦٠	—	—	—	—	—	٢٦١
٢٨	رسم صناعي	—	—	—	—	—	—	—	٢٣	٢٨	—	—	—	—	—	٥١
٢٩	تكييف هواء	—	—	—	—	—	—	—	٤٠	٤٤	٢٢	٦٨	—	—	—	١٧٤
٣٠	فنون الاعلان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٨	—	—	—	٨
٣١	أمانة سر	—	—	—	—	—	—	—	٧١	١٥	٢٠	٢٩	—	—	—	١٣٥
٣٢	ادارة محفوظات	—	—	—	—	—	—	—	٢٧	—	—	١٠	—	—	—	٣٧
٣٣	كيمياء صناعية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٤	٢٥	—	—	—	٣٩
٣٤	تجارة موبيليا	٦٤	٤٨	٥١	٢١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٩٤
٣٥	عناية فريضية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	—	—	—	٥
٣٦	تجميل داخلي	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٤	٧	—	—	—	٢١
٣٧	رئيس خدمة مطعم	—	—	—	—	٨٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٨٢
٣٨	رئيس طهو	—	—	—	—	٣١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣١
٣٩	رئيس إنتاج حلواني	—	—	—	—	٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٩
٤٠	فنون مطعمية	—	—	—	—	—	—	—	٢٥	—	—	—	—	—	—	٢٥
٤١	فنون فندقية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤٧	١٤	—	—	—	٦١
المجموع العام		٣٠٩	٢٠١	٣٦٦	١٤٧	١٢٢	—	—	١٧٤١	٧٤٥	٤٦٤	٩١٦	٩٨	١١١	٨٠	٥٣٠٠

الرقم التسلسل	إسم الإختصاص / السنة الدراسية	المجموع
٦١	مبادىء البرمجة	١١٩
٦٢	هندسة مساحة	٢٢
٦٣	ماكياج	١٧
٦٤	تصفيف شعر	٣٢
٦٥	التجميل	٣٢
٦٦	اخصائي تجميل داخلي	١٠٠
٦٧	اخصائي تجميل	٣٨
٦٨	ديكور	١٥٦
٦٩	موسيقى	٤٤
٧٠	خياط رجالي	٤
٧١	خياطة وتفصيل	٣٧١
٧٢	خياطة نسائية	٢٥
٧٣	خياطة مساعدة	٣٠
٧٤	حداد صفائح	٥٥
٧٥	حداد	١٣
٧٦	خراط براد	١١
٧٧	لحـــام	٤٦
٧٨	صناعة حقائب جلدية	٨
٧٩	نجار	٧٨
٨٠	كهرباء سيارات	٣٠٣
٨١	كهرباء آلية	٦٨
٨٢	كهرباء عامة	٨٦٨
٨٣	عامل تمديدات كهربائية	٧٨
٨٤	فنون الكهرباء	١٠٠
٨٥	كهرباء صناعية	١٧٥
٨٦	ميكانيك آليات	٤٣
٨٧	ميكانيك عام	١٥٧
٨٨	ميكانيك سيارات	٥٨٤
٨٩	ميكانيك محركات	٤٢
٩٠	فنون الميكانيك	٣
٩١	ميكانيك طيران	٦١
٩٢	طيار تجاري	٦
المجموع العام		٢٠٩٥٧

عن دليل مدارس ومؤسسات التعليم المهني والتقني في لبنان عام ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ، الصادر عن المركز التربوي للبحوث والانماء - مكتب البحوث التربوية - دائرة الاحصاء .

تجدر الاشارة هنا الى ان عدد الطلاب في الاختصاصات الخاصة هو الذي رفع العدد الاجمالي . غير ان التساؤل يظل قائماً حول مدة الدراسة ونوعيتها ، او التدريب الذي يتلقاه هؤلاء الطلاب ، لا سيما انهم لا يخضعون لامتحانات رسمية .

فاذا اعتمدنا الاختصاصات الرسمية معايير أساسية معادلات التعليم المهني بالتعليم الأكاديمي ، نجد ان نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم المهني والتقني – المرحلة الفنية ، لا تزيد عن ١٦٪ من مجموع الطلاب في المرحلة الثانوية .

ان اية مقارنة بين لبنان وأي بلد متطور تظهر أننا في حالة تخلّف عن ركب التقنية الحديثة . فبينما يراوح طلاب التعليم المهني في المرحلة الثانوية / الفنية ما يقارب نسبة ١٦٪ من مجمل الطلاب الثانويين في لبنان يقارب عددهم في المانيا الاتحادية ٨٥,٥٪ ، وفي المانيا الديمقراطية ٨٦,٧٪ ، وفي فرنسا ٥٣,٧٪ ، وفي انكلترا ٨١,٦٪ ، وفي النمسا ٨٠,٦٪ ، وفي الاتحاد السوفياتي ٤٦,٦٪ ، وفي هولندا ٤٠,٨٪ . أما في لبنان فلم يتجاوز ، سنة ١٩٧١ ، في أثناء اجراء الاحصاءات أعلاه ١٤,٥٪ (انظر الرسم البياني في الجدول رقم ٣ التالي : عن تقرير الخبير الالماني السيد كورت كويغمان ، عام ١٩٧٥) .

فضلاً عن ذلك ، أظهرت الانتاجية الخارجية لنظام التعليم في لبنان اختلالاً آخر بين فروع الاختصاصات الاكاديمية وفروع الاختصاصات المهنية ، اذ توزّعت نسب الطلاب اللبنانيين المسجلين في قطاع التعليم العالي ، للعام الدراسي ١٩٧٧ – ١٩٧٨ ، وفقاً لما يلي(٢) :

الطب	: ٣٪	خدمات	: ١٣٪
الهندسة	: ٧٪		
الفنون	: ٢٪	المجموع	: ١٠٠٪
علوم بحتة	: ١٤,٦٪		
علوم اجتماعية	: ٣٣,٤٪		
علوم انسانية	: ٢٧٪		

الجدول رقم ٣

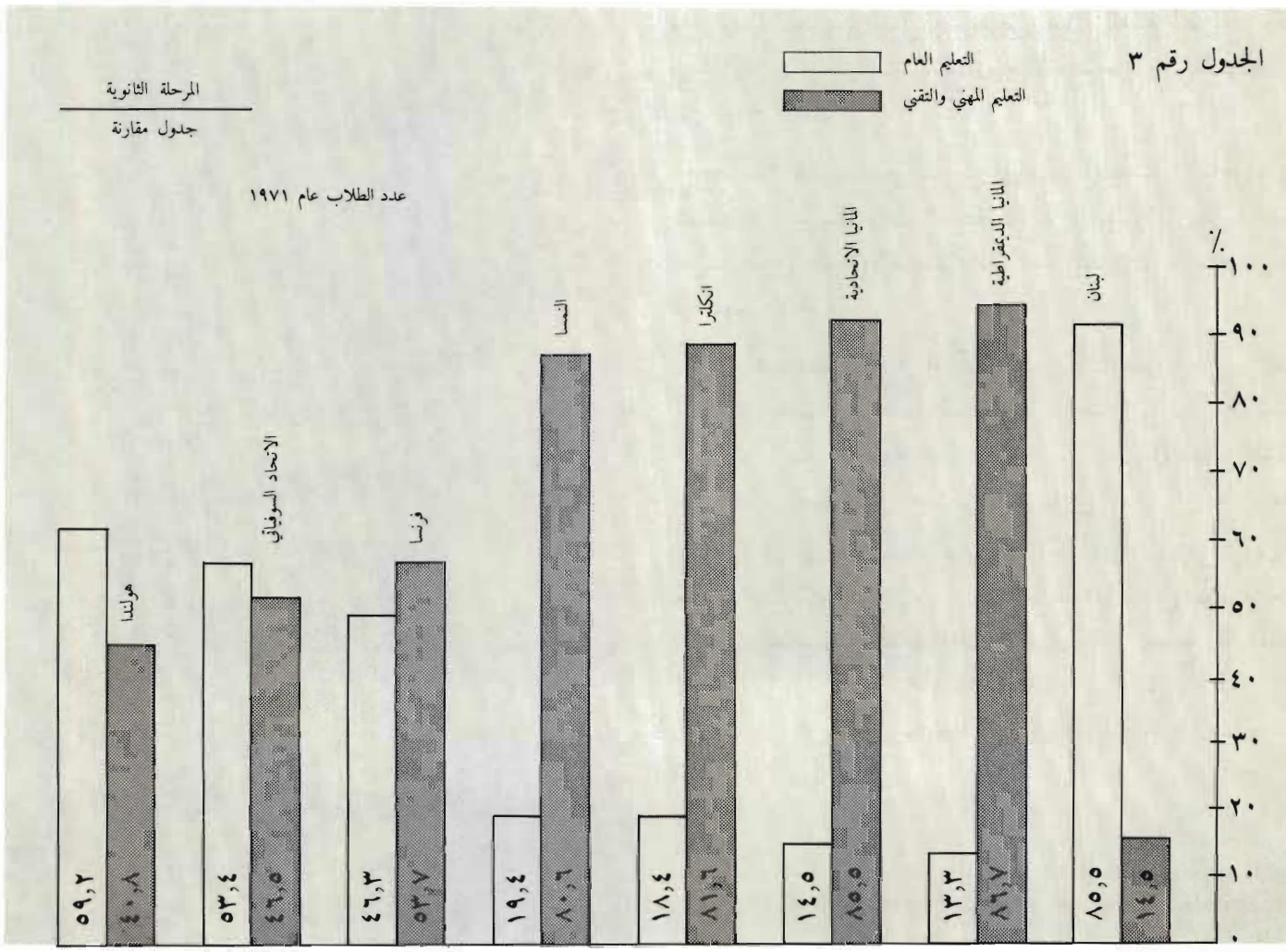

ولعل أبرز ما يوضح مواطن الضعف والخلل ، داخل النظام التربوي القائم في لبنان ، أن ٦٠,٤٪ من الطلاب اللبنانيين يدرسون في فرعي العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية ، بينما لا تتعدى نسبة الطلاب الذين يدرسون في فرعي الطب والهندسة ١٠٪ .

٣ – ان الاختصاصات المعتمدة لا تقوم بتحضير فنيين للصناعة المحلية ، بدليل وجود عدد ضئيل من خريجي معاهد التعليم المهني والتقني في الصناعات اللبنانية ، بل تهيئ مستخدمين للمكاتب والمساعدة الفنية (معاون مهندس ، بكالوريا فنية ، قسم أول وثان ...)

لعل أبرز أسباب هذه المشكلة هو ان نظام التعليم في لبنان لا يؤهل التلميذ أكاديمياً وعملياً ، من خلال المناهج ، لدخول عالم العمل ، بل يترك التلميذ اللبناني يتخذ قراراً غير واع وغير مبني على أسس منطقية . فبالرغم من تميز المجتمع اللبناني بالمجتمع الاستهلاكي ، وبالرغم من ارتكاز بنيته الاقتصادية ، بشكل اساسي ، على قطاع التجارة والخدمات الذي ينمو على حساب قطاعي الزراعة والصناعة الانتاجية (٣) ، فان الحاجة ملحّة الى تنمية قطاعي الزراعة والصناعة وتأمين اليد العاملة المؤهلة لهما ، بحيث يسهم هذان القطاعان في ازدهار الاقتصاد اللبناني وتركيزه على أسس متينة .

٤ – ان الاختصاصات المعتمدة يتمّ تلقينها في اطار برامج ذات طابع نظري ورياضي عام ، لا يترك مجالاً كافياً للتدريب على الآلة ، وعلى الانتاج الفعلي .

فالمخطط العام لتعليم اختصاصات البكالوريا الفنية يترك ٢٥٪ من الوقت للتدريب العملي ، ويفرض ٧٥٪ للعلوم النظرية ، وهي في أكثرها لا تتعلق مباشرة بممارسة الاختصاص (الرياضيات – الفيزياء – اللغات ...) .

هذا عدا افتقار مناهج التدريب الى مادة « التصنيع الإنتاجي » وما تتضمنه من أساليب ونظم انتاجية عادية أو متطورة ، ومن ممارسة فعلية لها في اثناء الاعداد والتدريب المهنيين ، بالتخصص في مراحلهما الأخيرة .

تبرز أهمية هذه المادة في استكمال المتدرب لتحصيله التقني ، الذي يشكو غالباً قصوراً في حدود التجهيزات المدرسية التي يمكن ان تؤمنها امكانات المؤسسة التعليمية المهنية والفنية ، كما تبرز في سهولة تطبيقها على مختلف المستويات ، فيتمكن المتدرب من العمل ، في خلال مدة إعداده ، في جوّ هو أقرب ما يكون من الجو الذي سيمارس فيه مهنته بعد اعداده ، كما يتمكن من الاطلاع ، ميدانياً ، على معظم مراحل الانتاج والصعوبات والاعتبارات الاخرى التي تخضع لها العملية الانتاجية (اختبار نوعية المواد ، تقدير الكلفة ورسم الجداول الزمنية ...). وقد ورد في تقرير أحد المفتشين التربويين الفرنسيين، في أيلول سنة ١٩٦١ ، ما يلي :

"Il apparaît nécessaire de faire de nos ateliers scolaires de véritables usines et de n'accepter, sous aucun prétexte, de les faire fonctionner autrement."

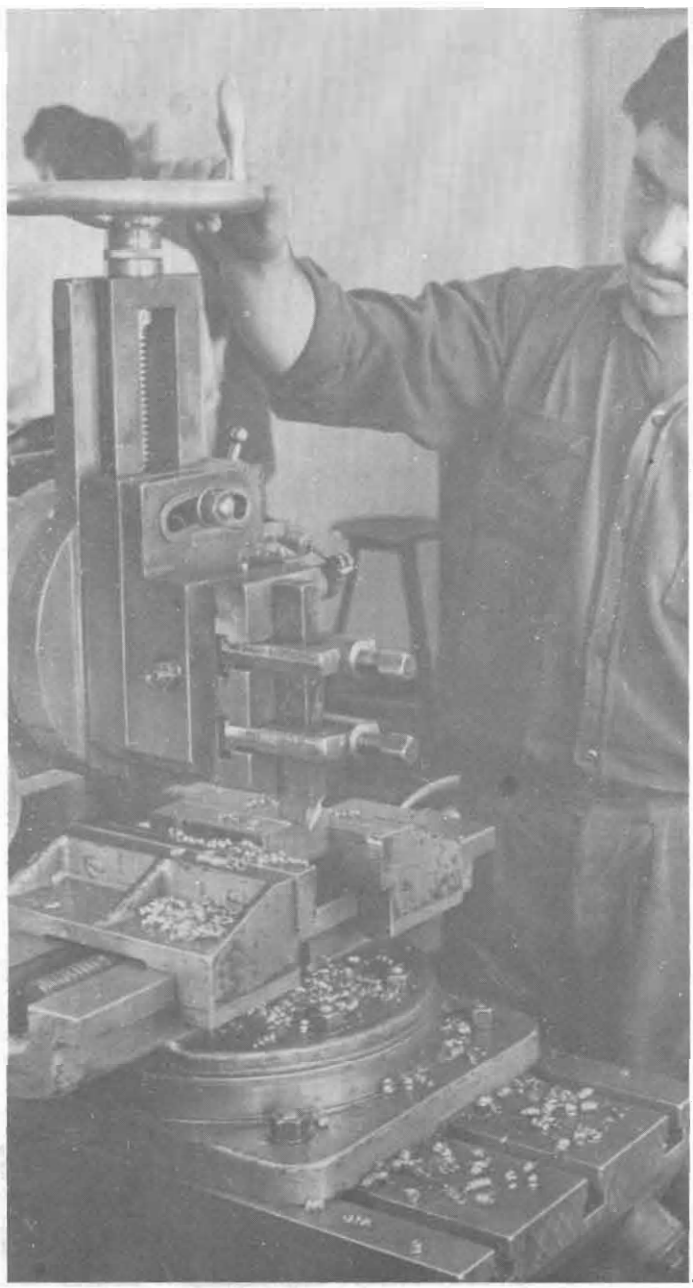

وقد أكّد هذا مواطنه الاختصاصي السيد تريكور (R. Tricourt) حين كتب(٥) :

"Si nous voulons former des hommes capables à l'évolution de l'humanité, il faut nous efforcer, en rapprochant nos méthodes de travail à celles que l'on pratique dans l'industrie, de développer en eux les facultés d'adaption à leur future fonction."

٥ – انه يؤهل الخريجين مبدئيًّا للوظائف العامة ، وهي القاعدة التي على أساسها أحدثت مدرسة الصنائع عام ١٩٠٤ ، على يد الوالي التركي آنذاك ، ولم يستطع لبنان التخلص منها طيلة ثلاثة أرباع القرن .

من هنا ان التعليم المهني والتقني أهمل كليًّا تأهيل اليد العاملة المتخصصة في حقول الأعمال الحرة : الزراعة ، الصناعة ، البناء ، الخدمات ، التجارة ، القطاع الصحي ، وفشل بالتالي في أن يخرج من حلقة الاختصاصات العامة الاساسية : الكهرباء ، الميكانيك ، وكأنه لا يعمل الا لتخريج الموظفين لوزارتي الاشغال والموارد ، ولمصلحتي الكهرباء والهاتف ...

وللتدليل على قصور التعليم المهني ، نذكر أنه لم يضع منهجاً واحداً لقطاع البناء ، وجميع الذين يعملون في هذا القطاع ، باستثناء المهندس الجامعي ، من الحرفيين الذين أتقنوا العمل بالتقليد ، والممارسة .

٦ – انه لم يضع خطة شاملة للتعليم المهني والتقني ، تبدأ بالمستويات البسيطة ، من الحرف والأعمال اليدوية ذات المستوى النظري المحدود ، وتنتهي بالمستويات الموازية للدراسة الجامعية .

بالاضافة الى ذلك وقع في خطإٍ أساسي ، اذ التصق بالتعليم النظري ، واعتمد تسمياته (البروفيه المهنية – البكالوريا الفنية ...) .

ان الاصلاح الجذري ينطلق من معالجة ما أشرنا اليه سابقاً ، بما يؤمّن تفادي مسالك الخطإ والانزلاق ، في مخطط التعليم المهني والتقني في لبنان .

كما اننا نعتقد بأن الخطأ الجذري يكمن في أننا نعتبر التعليم التقني تابعاً للتعليم العام ، بينما هو بلورة لحاجات البلد الى يد عاملة مؤهّلة . وموقعه الطبيعي في صلب خطة الانماء ، وارتباطه بالتعليم العادي يرتكز الى نقطتين أساسيتين :

اولاً : إنه يبدأ بعد مرحلة من الدراسة الالزامية (٧ الى ١٠ سنوات).

ثانياً : انه يوازي التعليم العام ولا يتداخل فيه ، نظراً لاختلاف المنطلقات والأهداف بينهما .

هوامش

(١) حدّدت النشرة الاحصائية الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والانماء لعام ٧٧ - ٧٨ ، هذه الاختصاصات بـ ١٥٣ اختصاصاً ، منها ٤١ إختصاصاً فقط تعدّ لها معاهد التعليم المهني والتقني الرسمي ، البالغ عددها ١٧ مدرسة رسمية . ويتولى الإعداد لباقي الاختصاصات (١١٢ إختصاصاً) ١٣٠ مدرسة خاصة ، يتوزع معظمها في بيروت والصواحي (يؤم محافظة بيروت وصواحيها عدد من الطلاب يزيد عن ١٨٨٧٩ طالباً ، أي بنسبة ٩٠٪ تقريباً من مجموع الطلاب)

(٢) راجع المصدر رقم ١

(٣) دلت احصاءات عام ١٩٧٠ ، الصادرة عن الامم المتحدة ، ان الطاقة العاملة في لبنان تتوزع على القطاعات الاقتصادية بنسبة ١٩٪ الزراعة ، ٢٥,٤٪ الصناعة ، و ٥٥,٦٪ التجارة والخدمات .

(٤) « يبدو ضرورياً ان نحوّل محترفاتنا المدرسية الى مصانع حقيقية ، وألاّ نقبل ، بأية حجة ، أن نشغلها خلاف ذلك . »

(٥) « اذا أردنا اعداد رجال قادرين على الاسهام في تطوير الانسانية ، علينا ، ونحن نقرّب مناهجنا في العمل من التي نعتمدها في الصناعة ، ان نجهد لتطوير ملكاتهم في التكيّف مع مهماتهم المستقبلية . »

إعداد :
جورج أبي صالح

انجز مكتب البحوث التربوية دراسة حول « تخطيط التلميذ اللبناني لمستقبله المهني » ، وهي دراسة اولية ومحدودة اشرف عليها الدكتور جورج تيودوري كباحث مسؤول ، وشارك فيها ، من قبل المكتب ، الاستاذ جورج ابي صالح كباحث مساعد . في ما يلي عرض موجز لمضمون هذه الدراسة :

تقرير عن دراسة :
تخطيط التلميذ اللبناني لمستقبله

مقدمة البحث :

تضمنت الدراسة ما يلي :

١ – تعريف مفهوم « التربية نحو المهنة » (Career Education).
٢ – التوجيه التربوي نحو المهنة .
٣ – المبادئ التربوية والاجتماعية والاقتصادية التي ساعدت على تطوير مفهوم المهنة .
٤ – ضرورة تنسيق نشاطات التلميذ وفقاً لبرامج التوجيه المهني .

١ – تعريف مفهوم « التربية نحو المهنة » :

التربية نحو المهنة هي استراتيجية تعليمية تربط بين عالم التربية وعالم العمل . ويترجم هذا المفهوم ، عملياً ، في وجوب توعية التلاميذ ، تدريجياً ، في جميع مراحل الدراسة ، لكي يتعرفوا الى حقيقة قدراتهم وميولهم والى حاجات سوق العمل ، بحيث يستطيعون اتخاذ قرار منطقي وواقعي ، في ما يختص باختياراتهم المهنية .

ولتأمين هذا الوعي الكافي عند التلميذ ، ينبغي على المدرسة ان تعدّ نشاطات تعليمية تساعد على توجيه التلميذ ، لكي يستكشف عالم العمل ويحضّر نفسه للمهنة التي يقع اختياره عليها . وهكذا تصبح هذه التربية سياقاً مترابط الحلقات ، يشمل جميع مستويات التعليم . وهي ليست مادة تعليمية مستقلة ، تدخل في اطار المنهج ، بل هي استراتيجية تعليمية هدفها الاهم تسهيل انتقال التلميذ من المدرسة او الجامعة الى سوق العمل . كما تهدف ايضاً الى حثّ التلميذ على تقدير دور العمل وأهميته ، في علاقته بالتطور الاجتماعي والاقتصادي للبلد . وتالياً ، يمكن اعتبار هذا المفهوم الجديد مفهوماً اصلاحيًّا يتطلب تغيّراً مهمًّا في مواقف كل من المجتمع والمدرسة والبيت ، تجاه وظيفة التربية وارتباطها بعالم العمل . لهذا يجب على المدرسة ان تحضّر التلميذ تحضيراً كافياً لسوق العمل ، بأن تقدم له فرصاً واختبارات في المجالين الاكاديمي والتقني ، بشكل يؤهّله لاتخاذ القرار المناسب لمستقبله ومستقبل البلد . اما القرار المناسب فهو القرار المبني منطقيًّا على قدرات التلميذ الحقيقية وميوله ، المراقبة والموجهة بواسطة ميكانية تسمى « التوجيه التربوي نحو المهنة » .

٢ – التوجيه التربوي نحو المهنة :

اعتمد التوجيه في الغرب ، كحلّ ديمقراطي لمشكلات الانتاج المدرسي وحاجات سوق العمل ، خصوصاً في خلال المراحل الاولى للثورة الصناعية . واول من استعمل عبارة «التوجيه المهني» كان البروفسور الاميركي « فرانك بارسونز » (F. Parsons) ، في عام ١٩٠٩ ، وذلك في كتابه «اختيار المهنة»(١) ومن أهمّ ما ذكره بارسونز هو أن على التوجيه ان يكوّن عند الشخص مفهوم الذات ، بما يتلاءم مع اختياره المفضل لمهنة ما . كما عرّف الاميركي لايتون (Layton) التوجيه بما يلي : «انه العملية الهادفة الى تعريف الفرد ، من خلال طرائق متنوعة ، الى استعداداته الفطرية والى مجالات هذه

الاستعدادات وإمكانات تنميتها ، بحيث يؤمّن حياة منتجة لنفسه ولمجتمعه » (٢) .

وهكذا فان التوجيه عملية تبدأ باعطاء المعلومات ، في المدرسة ، عن عالم المهن ، وتنتهي بممارسة مهنة ما . وفي غضون السنوات الدراسية ، تتاح للتلميذ فرص معايشة او مزاولة او اختبار مختلف المهن ، على اساس تخطيط مسبق .

٣ – المبادئ التربوية والاجتماعية والاقتصادية التي ساعدت على تطوير مفهوم المهنة :

ان المبادئ التالية تمثل المنطلق الفكري للتربية نحو المهنة :

- التربية هي تنظيم اجتماعي يلعب دوراً رئيسيًّا في بناء المجتمع . وباستطاعة التربية دفع التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي أو شله وتعطيله . لهذا فان المناهج التربوية تعكس نوعية التطور الانمائي العام وتحدّد اتجاهه .

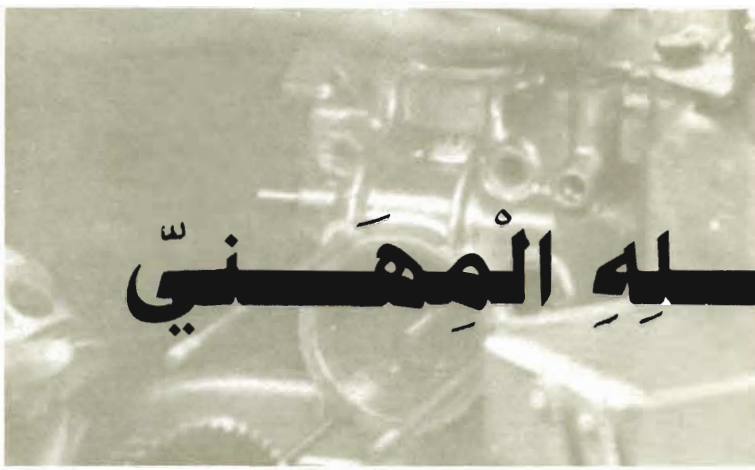

- يتخذ التلاميذ ، عادةً ، قرارات مهنية متعددة قبل ان يبلغوا مرحلة النضج الشخصي الكافي لاختيار مهنة معينة . وهذا النضج هو حاصل دمج العلاقات بين القيم والنزعات العاطفية ، ونوعية الخبرات التربوية ومدى سرعة التلميذ في تقبل واقعه (٣) . وهكذا يمكن الافتراض ان معظم قرارات التلميذ المهنية لها دوافع اقتصادية.لذا فان « التربية نحو المهنة » مرتبطة ارتباطا وثيقا بسوق العمل .
- ان تطور مفهوم المهنة عند الفرد وتطور قراراته المهنية مرتبطان بتصوراته وقيمه المتعاقبة ، المتعلقة بموقعه في الطبقات الاجتماعية . وقد اثبتت نتائج الابحاث في الغرب الرأي القائل بان الاهل في الطبقات الاجتماعية «الدنيا» وان كانوا يطمحون الى مستقبل افضل لأولادهم ، يفتقرون الى الامكانات المادية التي تسمح لهؤلاء باحتلال مراكز اجتماعية مرموقة(٤) . وهذا الاستنتاج يصح بوجه خاص بالنسبة الى لبنان .

٤ – ضرورة تنسيق نشاطات التلميذ وفقاً لبرامج التوجيه المهني :

على برامج التوجيه المهني ان تصمّم وتنسق نشاطات التلميذ ، بحيث يستطيع استكشاف عالم الاعمال ، من خلال عمليات تراوح بين المطالعة وممارسة العمل نفسه . وفي سبيل التعرّف المسبق الى حاجات الفرد وميوله وقدرته على اتخاذ القرار المهني ، يمكن استخدام طريقة «عامل السمات» (trait factor) . ان هذه الطريقة تفترض وجود تشابه كبير بين عناصر المجموعة المهنية الواحدة(٥) ، وتدرس شخصية الفرد وقدراته العقلية ، لتحديد مدى توافقها مع خصائص مجموعة مهنية معينة . ففي حال اكتشاف مثل هذا التوافق عند التلميذ ، يتوجب على المدرسة ان تتيح له القيام باختبارات تربوية ومهنية تؤهّله ، عبر تطوير هذا التوافق ، للتوجّه نحو المهنة التي يرغب بها .

ومن الناحية النفسية ، يمكن القول ان تطور مفهوم المهنة عند الفرد يعتمد على بنية احتياجاته الذاتية . وتتكون هذه الحاجات في مرحلة الطفولة وتتطور مع تطور حياة الانسان . لهذا ، كلما ازدادت معرفة التلميذ بعالم العمل ، ازدادت قدرته على تحديد المهنة التي تناسب هذه الحاجات . كذلك اظهرت البحوث انه اذا لم تقدم للفرد المعلومات الضرورية عن عالم العمل ، فليس من السهل عليه ان يتمكن ، في حال الفشل او الاستياء من عمله ، من العودة الى الوراء لاتخاذ قرار آخر يتناسب مع حاجاته وتطلعاته الحقيقية(٦) . واذا تفحصنا نظرية «سلّم الحاجات» عند مازلو (Maslow) يتبين لنا ان اختيار المهنة والدافع اليها يرتكزان على مدى تحقيق الفرد لحاجاته المختلفة(٧) . وفي عام ١٩٥٧ وجد سوبر (Super) ان الاختيارات المهنية تختلف باختلاف مراحل الحياة . وهذه المراحل تبدأ بمرحلة النموّ (من صفر إلى ٦ سنوات) ثم مرحلة الاستكشاف (من ٦ سنوات حتى نهاية سن المراهقة) فمرحلة التجريب (من ٢١ الى ٤٤ سنة) فمرحلة العمل الثابت (من ٤٤ الى ٦٥ سنة) ، حيث تبدأ بعدها مرحلة الركود(٨) . وفي مرحلة الاستكشاف ، تقدم للتلميذ اختبارات مهنية عديدة ، يتوصل في نهايتها الى حصر اختياراته المهنية في عنصر او اثنين من عناصر مجموعة مهنية معينة .

خلاصة :

غني عن القول ان لبنان ، وخصوصاً في هذه الظروف الصعبة التي يمرّ بها ، يعاني مشكلات عدة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية ، وليس أقلّ هذه المشكلات أهمية غياب التنسيق بين نظام التعليم وسوق العمل . وفي اعتقاد الباحث ان تطبيق مفهوم « التربية نحو المهنة » (Career Education) ، مع ما

يستتبعه من اصلاحات ، من شأنه ان يلعب دوراً مهمًّا في التخفيف من حدة هذه المشكلات ، وفي تطوير النظام اللبناني ، من حيث علاقته بسوق العمل بنوع خاصّ .

الفصل الاول : البحث

١ – ١ تحديد المشكلة :

مع كل فوج من خريجي المرحلة الثانوية ، تبرز مشكلة « عدم تلاؤم قدرات التلميذ اللبناني وميوله مع اختياره لمهنة المستقبل ، او تخصصه الجامعي » . ولعل أبرز اسباب هذه المشكلة ان نظام التعليم في لبنان لا يؤهّل التلميذ ، أكاديميًّا وعمليًّا ، من خلال المناهج ، لدخول عالم العمل . اما ابرز نتائجها فهي ان التلميذ اللبناني يتخذ قراراً مهنيًّا غير واعٍ ، وغير مبني على اسس منطقية .

١ – ٢ المشكلة :

١ – ٢ – ١ – من الناحية التربوية : لا يزال نظام التعليم في لبنان يفصل بين التعليم الاكاديمي العام والتعليم المهني ، من حيث المؤسسات والاعداد والمناهج ، وهو لم يتوصّل بعد الى مرحلة تحقيق التكامل بين هذين النوعين من التعليم . بالاضافة الى ذلك ، يلاحظ فقدان التوازن بين الإعداد الاكاديمي والإعداد المهني ، كما تبين احصاءات العام الدراسي ١٩٧٧ – ١٩٧٨ ، إذ بلغ مجموع الطلاب الثانويين في لبنان (رسمي وخاص) ٦٧٠٢٢ طالباً وطالبة ، بينما كان مجموع عدد الطلاب في مؤسسات التعليم المهني ٢٦٢٥٧ طالباً وطالبة ، موزعين على الشكل التالي :

في القطاع الخاص : ١٥٤٣٦ اختصاصات خاصة (إفادات مدرسية) *
٥٥٢١ اختصاصات رسمية
في القطاع الرسمي : ٥٣٠٠
في دور المعلمين : ١٣٢٣ * *

من جهة اخرى ، تعتبر الانتاجية الداخلية لنظام التعليم اللبناني متدنية ، اذا ما أخذنا بالاعتبار معدلات الرسوب والتسرّب والتأخر الدراسي ، في كل من المراحل التعليمية الثلاث ، حسب نتائج دراسة « عائدات النظام التربوي » للعام الدراسي ١٩٧٢ – ١٩٧٣ :

معدلات الرسوب : ٤٩,٩٪ ، ٥٧,١٪ ، ٥٤,٨٪ .
معدلات التسرّب : ٥,٠٣٪ ، ٨,١٧٪ ، ٢٣,٠٠٪ .
معدلات التأخر : ٦٥,٢٪ ، ٥,٧٪ ، ٨٢٪ .

فضلاً عن ذلك ، اظهرت الانتاجية الخارجية لنظام التعليم اختلالاً بين فروع الاختصاصات الاكاديمية وفروع الاختصاصات المهنية ، إذ توزعت نسب الطلاب اللبنانيين ، المسجلين في قطاع التعليم العالي في خلال العام الدراسي ١٩٧٧ – ١٩٧٨ ، وفقاً لما يلي(١٠) :

الطب	٣,٠ ٪
الهندسة	٧,٠ ٪
الفنون	٢,٠ ٪
علوم بحتة	١٤,٠٪
علوم اجتماعية	٣٣,٤٪
علوم انسانية	٢٧,٠٪
خدمات	١٣,٠٪
المجموع	١٠٠,٠٪

١ – ٢ – ٢ من الناحية الاقتصادية : يتميز المجتمع اللبناني بأنه مجتمع استهلاكي ، ترتكز بنيته الاقتصادية ، بشكل أساسي ، على قطاع التجارة والخدمات ، الذي ينمو على حساب قطاعي الزراعة والصناعة الانتاجيين . وقد دلت احصاءات عام ١٩٧٠ ، الصادرة عن الامم المتحدة(١١) ، على ان الطاقة العاملة في لبنان تتوزع على القطاعات الاقتصادية وفقاً للنسب التالية :

الزراعة	١٩٪
الصناعة	٢٥,٤٪
التجارة والخدمات	٥٥,٦٪

واذا اعتبرنا انه لم يطرأ على هذه النسب اي تطوّر يذكر ، يتبين لنا مدى الحاجة الى تنمية قطاعي الزراعة والصناعة وتأمين اليد العاملة المؤهلة لهما ، بحيث يسهم هذان القطاعان ، على نحو أفضل ، في ازدهار الاقتصاد اللبناني وتركيزه على اسس متينة . ولا بد من وضع استراتيجية خاصة للاستفادة من الطاقات البشرية وإعدادها إعداداً ملائماً لحاجات سوق العمل .

وعلى كل استراتيجية من هذا النوع ان تنطلق من منطلق تطوير بنية نظام التعليم والمؤسسات التربوية والمناهج والبرامج والطرائق والوسائل التعليمية ، بحيث يؤمّن نظام التعليم خلق أطر فنية مؤهلة ، تستطيع التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية التي تعانيها البلاد .

١ – ٣ اهداف البحث :

١ – ٣ – ١ الهدف العام : هو الكشف عن مدى حاجة نظام التعليم في لبنان الى استراتيجية « التربية نحو المهنة » ، في سبيل اعتمادها وتطبيق مفاهيمها ، وصولاً الى مساعدة التلميذ اللبناني على اتخاذ قرار مهني واعٍ ، يتلاءم مع قدراته وميوله من جهة ، ومع متطلبات سوق العمل من جهة أخرى .

١ – ٣ – ٢ **الأهداف الخاصة** ، وهي :

- دراسة قدرات التلميذ اللبناني وتحليلها ، في تحصيله الاكاديمي والكشف عن ميوله المهنية .
- معرفة مدى التوافق بين قدرات التلميذ العلمية ونظرته الى ذاته .
- التعرّف الى معلومات التلميذ عن عالم العمل ، من حيث نوعيتها ومصدرها .
- التعرف الى مدى إسهام المدرسة ، ممثلة بالمدير والمعلمين ، في توعية التلميذ وتحضيره لعالم العمل .
- استقصاء آراء التلاميذ حول مدى ملاءمة مناهج التعليم الثانوي لإعدادهم للمهن التي يختارونها ، سعياً وراء إبراز التعديلات الممكنة في هذه المناهج ، انطلاقاً من مفاهيم « التربية نحو المهنة » .

١ – ٤ **أهمية البحث** : يعتبر هذا البحث خطوة اولية وأساسية ، من شأنها ان تتيح متابعة الدراسة في مجال العلاقات بين التلميذ والمدرسة وعالم العمل . ولا ريب ان اقتراحات التغيير في المناهج التربوية ، في حال مراعاتها لمفاهيم « التربية نحو المهنة » ، سوف تعطي أفضل مردود إنساني واقتصادي ممكن .

١ – ٥ **فرضيات البحث** : يطرح البحث بضع فرضيات ، بحيث تأتي نتائج البحث كمؤشرات علمية على صحة هذه الفرضيات أو بطلانها . واستناداً الى اهداف البحث اقتصر عدد الفرضيات المطروحة على خمس ، هي :

١) هناك ارتباط وثيق بين تحصيل التلميذ الاكاديمي ونظرته الى نفسه .
٢) ان قرار التلميذ اللبناني ، في ما يتعلق بمهنة المستقبل ، هو قرار ناضج ، مبني على اساس منطقي وواقعي ، وهو يتوافق مع حاجات سوق العمل اللبنانية .
٣) ان مناهج التعليم الثانوي تستجيب لمتطلبات إعداد التلميذ اللبناني لمستقبله المهني .
٤) تتاح للتلميذ اللبناني ، من خلال المدرسة ، فرصة استكشاف عالم العمل وتحضير نفسه له .
٥) ان مؤسسات التعليم الخاص تتفوّق على مؤسسات التعليم الرسمي ، لجهة تقديم خدمات التوجيه المهني للتلاميذ .

١ – ٦ **منهجية البحث** : انه بحث ميداني ، يستند الى مفاهيم استراتيجية « التربية نحو المهنة » كأساس نظري ، والى الاستقصاء بالعينة المنهجية كأساس عملي . كما سيعتمد هذا البحث طرائق التحليل الكمّي والكيفي ، مستعيناً بعدد من الطرائق الإحصائية .

أ) **العينة** : منهجية مكونة من ٢١ مدرسة ثانوية ، وهي تراعي العوامل التالية :

- نوع المدرسة : خاصة (دينية ، غير دينية) ، رسمية ، مختلطة وغير مختلطة .
- اللغة الاجنبية المعتمدة : الفرنسية والانكليزية .
- التوزُّع الجغرافي : جميع المحافظات اللبنانية (باستثناء محافظة لبنان الشمالي لاسباب أمنية) .

اما عدد التلاميذ الذين شملتهم العينة فهو ٤٢٠ تلميذاً من تلامذة صف البكالوريا – القسم الاول بفرعيه الادبي والعلمي ، اي بمعدل ٢٠ تلميذاً لكل مدرسة . وقد تمّ اختيار هؤلاء التلاميذ بطريقة عشوائية .

ب) **الاستمارة** : وهي مكوّنة من قسمين :

القسم الاول ، ويهدف الى الحصول على المعلومات التالية عن كل تلميذ :

- الاسم والعمر .
- المدرسة والشعبة .
- معدّل العلامات العامّ والتفصيلي .
- عمل الوالدين .

القسم الثاني ، ويشتمل على تسعة عشر سؤالاً ، تتناول الامور التالية :

- نظرة التلميذ الى ذاته ، بالنسبة الى مستوى تحصيله العام ومقدرته الشفهية ، وقدرته على التعامل مع الأرقام والكميات .
- الاهمية التي يعلّقها التلميذ على إيجاد مهنة له في المستقبل ، والتعرّف الى مدى اختباره لميدان العمل .
- تحديد المهن التي يرغب التلميذ في ممارستها (ثلاثة اختيارات تتدرج وفقاً لاهميتها في نظر التلميذ) ، وتحديد أسباب تفضيله لتلك المهن ، مع تعيين المهنة التي يرغب بها أهله .
- مدى معرفة التلميذ لنوعية المهمّات التي يقوم بها صاحب المهنة المحددة كاختيار اول ، وللمستوى العلمي المطلوب للوصول اليها .
- استقصاء رأي التلميذ حول مدى ملاءمة مناهج التعليم الثانوي لاعداده للمهنة التي اختارها .
- معرفة مصادر التلميذ ، الحالية والممكنة ، للحصول على المعلومات المتعلقة بعالم العمل .
- معرفة مدى حاجة التلميذ الى المساعدة لاتخاذ قراره بشأن المستقبل ، ومقدار شعوره بإسهام المدرسة (المدير والاساتذة)

في هذا المجال .

ج) **كيفية تنفيذ البحث** : جرى اولاً تدريب فريق من المحققين على طريقة ملء الاستمارة ، التي تقضي بأن يقابل المحقق كل تلميذ على حدة ، ويدوّن بنفسه الاجوبة المعطاة عن كل سؤال ، مع التأكيد على عدم وجوب اطلاع التلاميذ على **وجود** الصفحة الاولى من الاستمارة ، والمتعلقة بعلاماتهم المأخوذة من ادارة المدرسة . وقد زُوّد المحققون ببطاقة تعليمات تساعدهم على تنفيذ مهمتهم على الوجه الافضل .

د) **تحليل النتائج** : وقد تمّ ، كمّياً وكيفياً ، عن طريق فرز المعلومات الواردة في اجوبة التلاميذ ، مع الاستعانة بالطرائق الاحصائية التالية :

- النسب المئوية وحساب الوسط (Percentage and Means Analyses)
- مقياس ليكرت للتقدير (Likert Rating scale)
- اختبار – ت (T – Test)
- الانحراف المعياري (Standard Deviation)
- معامل الترابط (Correlation Coefficient)

وفي نهاية الفصل الاول عرض لحدود البحث وقيوده ، مع تعريف اهم المصطلحات المستخدمة في البحث .

الفصل الثاني : عرض النتائج وتحليلها

لقد تمّ عرض النتائج وتحليلها وفقاً لتسلسل فرضيات البحث الخمس ، إذ عرض الباحث نتائج اجوبة التلاميذ عن مجموعة من الاسئلة ، بحيث تشكّل هذه النتائج مؤشرات يمكن بواسطتها الحكم على صحة الفرضية المعنية أو بطلانها .

١ – ٢ الفرضية الاولى :

بعد اعتماد « مقياس ليكرت للتقدير » ، واستناداً الى قاعدة حساب معامل الترابط ، تبين ما يلي :

- ان معامل الترابط بين تصنيف التلاميذ لانفسهم ، بالنسبة الى مستوى تحصيلهم العام ، وبين معدّلات علاماتهم العامة كان ضعيفاً جداً ، اذ بلغ ٠,٢٤ فقط .
- ان معامل الترابط بين تصنيف التلاميذ لانفسهم ، بالنسبة الى مستواهم في الرياضيات ، وبين معدلات علاماتهم في مادة الرياضيات ضعيف ايضاً ، اذ بلغ ٠,٣٢ .
- ان ٢,١٪ من مجموع التلاميذ يصنفون أنفسهم في مرتبتي « دون الوسط » و « متدن » ، بالنسبة الى مستوى تحصيلهم العام ، في حين ان ٣٠٪ منهم قد نالوا معدلات عامة تقلّ عن ٤٩ على ١٠٠ . وهكذا اتضح من النتائج المبينة اعلاه انه لا يوجد ارتباط بين تحصيل التلميذ الاكاديمي وبين نظرته الى نفسه ، اي انه لا تتوافر لدى التلميذ صورة واقعية عن قدراته الاكاديمية .

وهذا يعني بطلان الفرضية الاولى .

٢ – ٢ الفرضية الثانية :

لقد قدمت أجوبة التلاميذ عن مجموعة الاسئلة المتعلقة بهذه الفرضية المعطيات التالية :

- ان ما يزيد على ثلثي التلاميذ (٦٩,٢٨٪) قد حددوا اختيارات مهنية غير متناسقة ، لا بل متباعدة في ما بينها . وبالرغم من ذلك ، فقد اعتبر معظم التلاميذ ان الميل الشخصي يشكل الدافع الاول لاختياراتهم المهنية الثلاثة (٦٥,٢٣٪ ، ٤٤,٥٢٪ ، ٢٨,٨٪) ، مما يعني أنَّ التلميذ اللبناني لا يدرك تماماً حقيقة ميوله المهنية ، اذ انه يميل ، في آن معاً ، الى ثلاث مهن متباعدة في ما بينها .
- ان ٤٤،٤٣٪ من مجموع التلاميذ الذين نالوا معدل علامات يقل عن ١٠٠/٤٠ قد اختاروا المهن الطبية والهندسية . وهذه النتيجة تعني أنَّ التلميذ اللبناني لا يعي حقيقة قدراته التحصيلية .
- ان ٤٠٪ من التلاميذ يعرفون معرفة كافية نوعية المهمات التي يقوم بها صاحب المهنة المحددة من قبلهم كاختيار اول . لكن تجدر الاشارة الى ان معظم هؤلاء كانوا ممن اختاروا مهن المجموعتين الطبية والتعليمية ، ومهمات هذه المهن معروفة عموما .
- بالرغم من حالة الضياع عند التلاميذ ، والمثبتة من خلال النقاط الواردة أعلاه ، يعتبر ٤١,٩٪ منهم انهم ليسوا بحاجة الى مساعدة لاتخاذ قرار بخصوص مستقبلهم المهني .
- في عداد اختيارات التلاميذ المهنية ، لوحظ غياب عدد من المهن التي تحتاجها سوق العمل اللبنانية (المهن الزراعية ، الحرف اليدوية ، الاختصاصات التقنية المتوسطة المستوى) ، والتي من شأنها ان تساعد على تحويل الاقتصاد اللبناني الى اقتصاد انتاجي . ولعل ابرز الشواهد على ذلك هو أن ٥٢،٣٧٪ من التلاميذ قد اختاروا مهناً تندرج في إطار مجموعتي الطب والهندسة ، في حين اختار ٢,٨٥٪ منهم ،

فقط ، مهناً تتطلب تخصّصاً تقنيًّا متوسط المستوى ، مع الاشارة الى ان ثلاثة تلاميذ فقط قد اختاروا مهنة الهندسة الزراعية ، اي ما نسبته ٣,٢٩٪ من الاختيارات الواردة في مجموعة المهن الهندسية أو ما نسبته ٠,٧١٪ من مجموع الاختيارات المهنية للتلاميذ الذين تناولتهم العينة .

- إنَّ نسبة ضئيلة من التلاميذ قد ربطت بين اختياراتها المهنية وحاجات البلد ، اذ اعتبرت هذه الحاجة دافعاً للاختيارات المهنية الثلاثة عند التلاميذ ، وفقاً للنسب التالية : ٨,٥٧٪ ، ١٠,٧١٪ ، ٦,٩٠٪ . وهكذا يتضح ، مما تقدم ، انه لا يوجد ارتباط بين تحصيل التلميذ الاكاديمي وميوله المهنية ، مما يجعل قراره بشأن مهنة المستقبل قراراً غير ناضج ، وغير مبني على اساس منطقي وواقعي ، كما ان هذا القرار لا يتوافق مع حاجات سوق العمل اللبنانية . وهذا يعني بطلان فرضية البحث الثانية .

٢ – ٣ الفرضية الثالثة :

بعد استعراض اجوبة التلاميذ عن الاسئلة المتعلقة بهذه الفرضية ، تمَّ استخلاص النتائج التالية :

- ان نحو ثلثي التلاميذ (٦٤,١٪) يعتبرون ان المواد التي درسوها في المرحلة الثانوية غير ملائمة ، بشكل كافٍ ، لإعدادهم للمهن التي حددوها كاختيار اول .
- كما ان نصف التلاميذ (٥٠,٣٪) يرون أن المواد التي درسوها في المرحلة الثانوية غير ملائمة ، بشكل كاف ، لإعدادهم للمهن الأخرى التي حددوها كاختيار ثانٍ وثالثٍ . واذا أضفنا الى هذه النتائج ما يعانيه التلميذ اللبناني من ضياع وجهل ، بشأن مهنة المستقبل ، كما هو مثبت في الفرضيتين السابقتين ، يصبح في وسعنا القول بأن مناهج التعليم في المرحلة الثانوية لا تقوم بدورٍ كافٍ في تحضير التلميذ اللبناني لعالم العمل ، اذ انها لا تستجيب لمتطلبات اعداده لمستقبله المهني . وبتعبير آخر ، يعني ذلك بطلان الفرضية الثالثة لهذا البحث .

٢ – ٤ الفرضية الرابعة :

تستخلص من اجوبة التلاميذ عن الاسئلة المتعلقة بهذه الفرضية النتائج التالية :

- بلغت نسبة التلاميذ الذين يعلقون اهمية كبيرة على قضية مهنة لهم في المستقبل ٩٥,٩٪ ، في حين ان ٢٧,٨٪ منهم ، فقط ، قد سبق لهم ان مارسوا عملاً ما . اي انه لم تتوافر لنحو ثلاثة ارباع التلاميذ فرصة اختبار ميدان العمل ، في اثناء حياتهم المدرسية .
- ان ٦,٩٪ فقط من التلاميذ قد حصلوا من المدرسة على معلوماتهم المتعلقة بالمهن التي اختاروها . وهي نسبة ضئيلة جدًّا اذا ما قورنت بنسب مصادر المعلومات الاخرى ، كالاصدقاء (٢٧,٦٤٪) والاهل (٢٤,٨٢٪) ووسائل الإعلام (٢١,٥٧٪) .
- يعتبر ٣,٨٪ فقط من التلاميذ ان بامكانهم اللجوء الى المدرسة للحصول على معلومات حول انواع المهن المتوافرة في سوق العمل . وهي نسبة ضئيلة جدًّا اذا ما قورنت بنسب مصادر المعلومات الأخرى الممكنة ، كوسائل الاعلام (٣٣,٠٩٪) والاصدقاء (٢٧,٨٥٪) والاهل (٢٥,٢٣٪) ، علماً بان ما يزيد على خمس التلاميذ (٢٠,٤٧٪) لا يعرفون المصدر الذي يمكنهم الاستعانة به في هذا المجال .
- يشعر ٦١,٤٪ من التلاميذ ان المدرسة لا تقدم لهم اية مساعدة تذكر ، في ما يخصّ اختيارهم لمهنة المستقبل . اي ان المدرسة تفتقر الى خدمات التوجيه الضرورية لتعريف التلميذ بعالم العمل وتحضيره له .
- ان نسبة التلاميذ الذين حصلوا ، من المدير او الاساتذة ، على معلوماتهم المتعلقة بالمهن التي اختاروها ، هي ١٣,٨٪ فقط . كذلك فان ١٠٪ فقط من التلاميذ يعتقدون بإمكان اللجوء الى المدير او الاساتذة للحصول على معلومات عن انواع المهن المختلفة . كما ان ٦٠,٧٪ من التلاميذ يشعرون بأن المدير او الاساتذة لا يقدّمون لهم اية مساعدة تذكر ، في ما يتعلق باختيارهم المهني او بمتابعة الدراسة الجامعية .

ان هذه النتائج تبرز بوضوح ضعف الدور الذي تقوم به الهيئتان الادارية والتعليمية في المدرسة اللبنانية ، في مجال توعية التلميذ مهنيًّا . واذا أُضيف الى هذه النتائج ما بيّناه سابقاً حول عدم معرفة التلاميذ بنوعية المهمات التي يقوم بها صاحب المهنة التي حددوها كاختيار اول ، وحول رأيهم بمناهج المرحلة الثانوية ، يتضح لنا بطلان فرضية البحث الرابعة . وهذا يعني انه لا تتاح للتلميذ اللبناني ، من خلال المدرسة ، فرصة استكشاف عالم العمل وتحضير نفسه له .

٢ – ٥ الفرضية الخامسة :

في سبيل التأكد من صحة هذه الفرضية او بطلانها ، عمد الباحث الى الامور التالية :

أ) مقارنة معدلات العلامات العامة لتلامذة كل من المدارس الرسمية والخاصة ، من خلال تطبيق «اختبار – ت» حيث بلغت قيمة «ت» (– ٠,٦٦١٨١٢٨٥) ، وهي قيمة غير معبّرة احصائيًّا ، اي انه لا توجد فروقات ذات مدلول احصائي بين معدلات العلامات العامة لتلامذة كل من المدارس الرسمية والخاصة .

ب) مقارنة معدلات علامات الرياضيات لتلامذة كل من المدارس الرسمية والخاصة ، من خلال تطبيق «اختبار – ت» ، حيث كانت قيمة «ت» ايضاً غير معبّرة احصائيًّا ، اذ بلغت (١,١٢٥٤٣٣٩٥) .

ج) مقارنة اجوبة تلاميذ المدارس الرسمية بأجوبة تلاميذ المدارس الخاصة ، على عشرة اسئلة من الاستمارة . وقد كانت جميع قيم «ت» العائدة لكل من هذه الاسئلة العشرة غير معبّرة احصائيًّا ، اي انه ليست هناك اية فروقات ذات مدلول بين اجوبة تلاميذ المدارس الخاصة بالنسبة الى معظم الموضوعات التي تناولتها الاستمارة ، اذ جاءت النتائج متقاربة ، باستثناء ما يتعلق منها بمدى تناسق الاختيارات المهنية الثلاثة من قبل التلاميذ ، حيث كانت اختيارات تلامذة المدارس الخاصة اقل تباعداً ، في ما بينها ، من اختيارات تلامذة المدارس الرسمية ، كما تبين من خلال عملية المقارنة الاخيرة التي اجراها الباحث ، اذ بلغت قيمة «ت» (– ٢,٨٩٠٠٧٣٦١٥)

وهكذا يمكن القول ان مؤسسات التعليم الخاص لا تتفوق على مؤسسات التعليم الرسمي ، من ناحية تقديم خدمات التوجيه المهني للتلاميذ .

الفصل الثالث : استنتاجات ومقترحات

٣ – ١ الاستنتاجات : وهي التالية :

– ان التلميذ اللبناني لا يعي ، بشكل كافٍ ، قدراته العلمية واستعداداته المهنية .

– المدرسة اللبنانية لا توفر للتلميذ الفرصة لاستكشاف عالم العمل ولا تحضّره له .

– ان غياب التوجيه المهني في المدارس اللبنانية قد دفع التلاميذ الى اختيار مهن لا تلبي حاجات سوق العمل اللبنانية ، حاضراً ومستقبلاً .

– ان قرار التلميذ اللبناني بشأن مهنة المستقبل هو قرار غير ناضج ، وغير مبني على اساس منطقي وواقعي .

وخلاصة القول ان أهمّ الظواهر السلبية ، التي كشف عنها البحث ، هي التالية :

– هدر تربوي كبير في نظام التعليم اللبناني ، مع ما يستتبعه من بطالة وهجرة .

– عدم إسهام هذا النظام ، بصورة كافية ، في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد .

٣ – ٢ المقترحات :

أ) مقترحات إجمالية :

– ضرورة التوسّع في هذا البحث ، بحيث يشمل جميع تلامذة المدارس الثانوية في لبنان .

– وجوب اعتماد استراتيجية جديدة في اطار نظام التعليم القائم في لبنان ، وذلك عن طريق إدخال مفهوم «التربية نحو المهنة» (Career Education) في جميع المراحل التعليمية .

– ضرورة اعتماد اساليب التقييم المختلفة ، التي من شأنها المساعدة على كشف قدرات التلاميذ واستعداداتهم ، بما يتفق مع طموحاتهم الفردية ، وحاجات سوق العمل اللبنانية .

– التمهيد لتحقيق التنسيق بين الهيئات التربوية والهيئات الاقتصادية ، الرسمية والخاصة ، بغية تحقيق ترابط أوثق بين نظام التعليم وسوق العمل في لبنان .

– التحضير لاقامة دورات تدريبية لمديري المدارس ، والاساتذة ، حول كيفية الاستفادة عمليًّا من مفهوم «التربية نحو المهنة» .

– بدء العمل لاعداد مرشدين تربويين ومهنيين ، يتولون القيام

بالمهمات التي يتضمنها مفهوم « التربية نحو المهنة » .

- ادخال تعديلات ضرورية على المناهج ، في مختلف مراحل التعليم ، ضمن إطار استراتيجية « التربية نحو المهنة » .
- اعتماد النموذج المدرسي « للتربية نحو المهنة » وتطبيق برنامجه .

ب) **النموذج المدرسي « للتربية نحو المهنة »** : ويمكن إيجاز أهدافه بما يلي :

- اهداف الوعي المهني (في خلال مرحلة التعليم الابتدائي) .
- اهداف الاستكشاف المهني (في خلال مرحلة التعليم المتوسط) .
- اهداف الاستعداد المهني (في خلال مرحلة التعليم الثانوي) .

وتتلخص اهداف الوعي المهني بمساعدة التلميذ على تكوين ادراك واقعي لذاته ولعالم العمل . اما اهداف الاستكشاف فتتحقق عن طريق اطلاع التلميذ على مختلف انواع المهن وممارسته لبعض النشاطات المهنية ، بحيث يصبح التلميذ ، في طور الاستعداد ، قادراً على حصر اختياراته المهنية في مهنة او مهنتين ، وصولاً الى اتخاذ قرار شبه نهائي بهذا الصدد في نهاية هذا الطور ، الذي قد يمتدّ احياناً الى ابعد من نهاية مرحلة التعليم الثانوي ، في بعض مجالات التخصص الاكاديمي او المهني . كل ذلك وفقاً لما هو مبين في الرسم رقم ١ :

رسم رقم ١ : النموذج المدرسي « للتربية نحو المهنة »

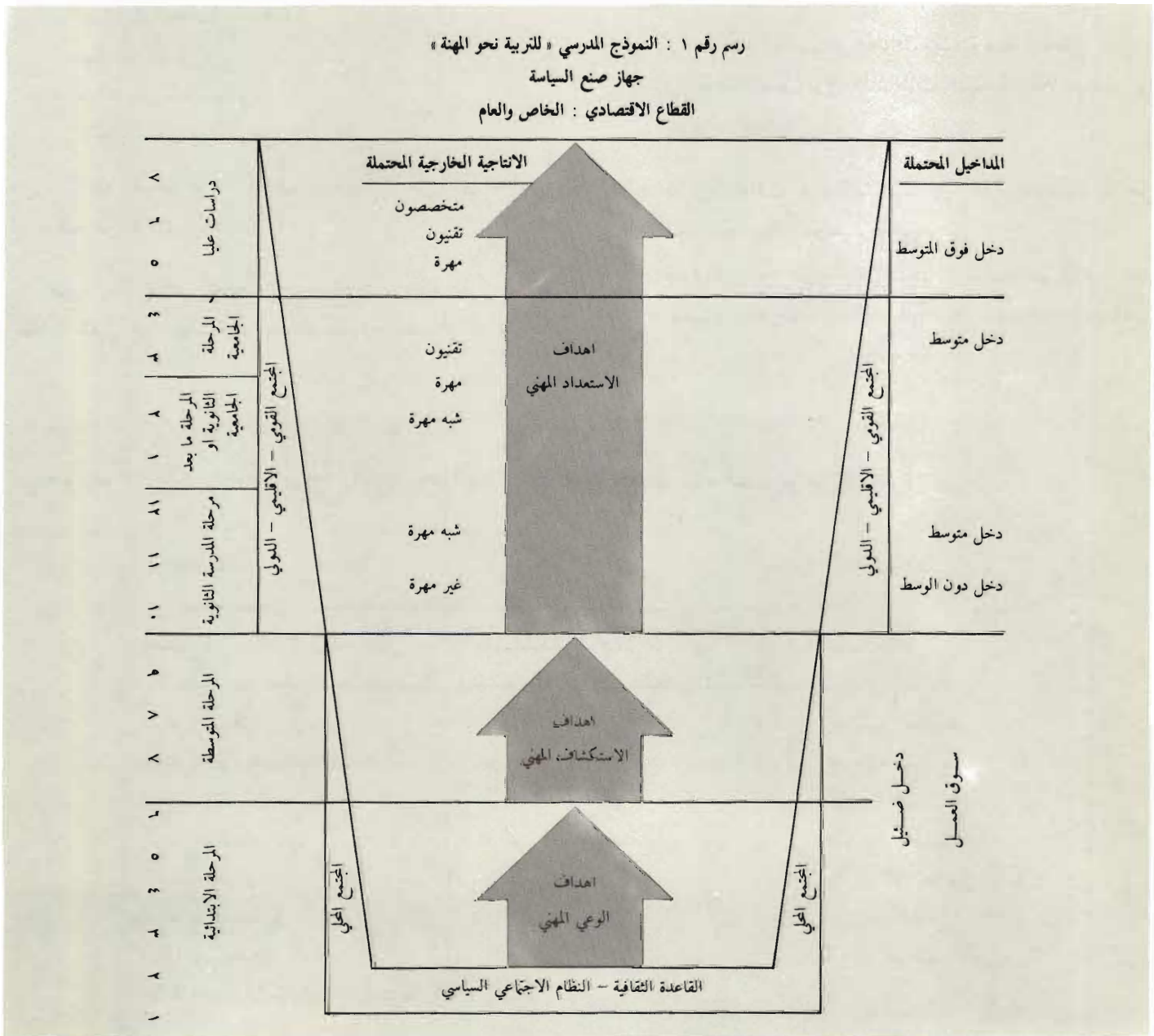

ان النموذج المعروض آنفاً يعكس، وفقاً لترتيب عَموديّ، اهداف « التربية نحو المهنة » متلازمة مع مراحل التعليم المختلفة ، ومع بيان الانتاجية الخارجية المحتملة لنظام التعليم وفرص العمل والمداخيل المحتملة ، في المجتمعات على مختلف مستوياتها .

ج) **قالب** Matrix « **برنامج التربية نحو المهنة** » : وهو يتكوّن من العناصر التالية :

الهوية الذاتية ،
الهوية التربوية ،
الهوية المهنية ،
الفهم الاقتصادي ،
القرارات الخاصة بالمهنة ،
مهارات العمل ،
مراكز التوظيف المهني ،
الانجاز الذاتي والاجتماعي .

ولهذه العناصر نقاط انطلاق سببية ، في اسفل السلّم التعليمي ، كما هو مبين في الرسم رقم ٢ :

جميع هذه العناصر تبين لنا ، بوضوح ، ان اتخاذ القرار الخاص بمهنة المستقبل هو حصيلة خبرات التلميذ ومختلف أوجه النشاطات التي يقوم بها في خلال حياته المدرسية . ثم ان تطبيق برنامج « التربية نحو المهنة » هو الذي سيطوّر مثلاً وعي التلميذ لذاته ، في مرحلة التعليم الابتدائي ، وصولا الى جعل هويته الذاتية في المرحلة الثانوية أمراً واقعاً ، وذلك عبر النشاطات والخبرات التي يقوم بها التلميذ في مختلف مراحل حياته الدراسية ، بشكل يتلاءم مع حاجاته وقدراته وطور النمو الذي يمرّ به ، وفقاً لما هو مبين في الرسم رقم ٣ :

ان اعتماد هذا القالب ، للوصول الى تحقيق برنامج استراتيجية « التربية نحو المهنة » ، يتطلب مراعاة الاسس التالية :

- وجوب إدخال العناصر الآنفة الذكر ضمن نظام التعليم ، على مختلف مستوياته .
- ترجمة هذه العناصر الى اهداف وظيفية قابلة للتحقيق عملياً ، في غرفة الصف وفي النشاطات المنهجية واللامنهجية التي يقوم بها التلاميذ .
- ضرورة تعاقب هذه النشاطات في خلال مختلف المراحل الدراسية ، وفقاً لتخطيط مسبق .
- ضرورة دمج التربية الاكاديمية والتربية المهنية في اطار مفهوم « المدرسة الشاملة » (Comprehensive School).

رسم رقم ٢ : عناصر برامج « التربية نحو المهنة » . الواجب تحقيقها في مختلف المراحل الدراسية

الحضانة		المرحلة الثانوية
وعي	استكشاف	استعداد
الوعي الذاتي	« التربية نحو المهنة » وحياة المجتمع	الهوية الذاتية
الوعي التربوي		الهوية التربوية
الوعي المهني		الهوية المهنية
الوعي الاقتصادي		الفهم الاقتصادي
اتخاذ القرارات		القرارات الخاصة بالمهنة
الكفاءة الابتدائية		مهارات العمل
مهارات الخدمة		مراكز التوظيف المهني
الاتجاهات والاهتمامات الشخصية		الانجاز الذاتي والاجتماعي

رسم رقم ٣ :

قالب برنامج « التربية نحو المهنة »

	الحضانة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	
الوعي الذاتي														الهوية الذاتية
الوعي التربوي														الهوية التربوية
الوعي المهني														الهوية المهنية
الوعي الاقتصادي														الفهم الاقتصادي
اتخاذ القرارات														القرارات الخاصة بالمهنة
الكفاءة الاولية														مهارات العمل
مهارات الخدمة														مراكز التوظيف المهني
الاتجاهات والاهتمامات الشخصية														تحقيق الذات – المجتمع

خاتمة :

ان هذه المقترحات هي أفكار اولية ، قابلة للتعديل والتبديل ، وفقاً لمقتضيات الواقع التربوي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد ، وهي لا تعني ، على اي حال ، تغييراً جذرياً في نظام التعليم وبنيته ، بل انها تهدف الى الاستفادة من بعض المعطيات التربوية والاقتصادية للواقع الراهن ، سعياً وراء التنسيق بين هذه المعطيات ، بشكل يكفل الاستخدام الامثل للامكانات المتاحة . وحريّ بنا ان نشدّد ، بعد النتائج التي توصل اليها هذا البحث ، على ضرورة وضع خطة شاملة تقيّم حاجات البلاد التربوية والاقتصادية وتقترح الوسائل الكفيلة بتلبية هذه الحاجات .

هوامش

(١) Parsons, Frank W *Choosing a vocation*, Boston, Massachussets, Honghton Milflin company, 1909.

(٢) Lavton, S, Hawkins, Harry. A. Jager and Giles, M. Ruch *(Organization and Administration)* Washington, D.C.U.S. Office of Education, Vocational Division Bulletin, n°204. Occupational Information and guidance, series n 1, 1939, p.4.

(٣) Buch (1968) Wrem (1964) Tiedman (1967), Herrand Cramer (1972. Ginzberg (1951) and Super (1957, 1969 a 1969 6)

(٤) Gottlieb, David. *Poor youth do want to be Middle class but it's not easy,* Personal and guidance journal. vol, 46. n°2 (october 1967), p. 116–122.

(٥) Williamson, E.H : *Vocational Counseling ; Trait-Factor Theory. Theories of counseling.* Edited by Buford Steffere. New York ; McGraw-Hill Book company, 1965.

(٦) Lyon, R. : Vocational Development and the Elementary School Journal, 66 (1966) p. 368–376.

(٧) Maslow, A.H. : *Motivation and personality,* New York, Harper and Row 1974.

(٨) Super Donald E. : *The psychology Careers An Introduction to vocational Development*. First edition, New York, Harper and Row, 1957

(٩) حسب ارقام دائرة الاحصاء في مكتب البحوث التربوية – المركز التربوي للبحوث والانماء .

(١٠) المركز التربوي للبحوث والانماء : « احصاءات التعليم العالي في لبنان لسنة ١٩٧٧ – ١٩٧٨ » .

(١١) ECWA, *Population Bulletin*, n°14, June 1978.

* ان عدد الطلاب في الاختصاصات الخاصة هو الذي رفع العدد الاجمالي ، غير ان التساؤل يظل قائماً حول مدة الدراسة التي يتلقاها الطلاب ونوعيتها ، لا سيما انهم لا يخضعون لامتحانات رسمية .

** عام ١٩٧٧ – ١٩٧٨ كان عدد طلاب دور المعلمين ضئيلاً ، بصورة استثنائية .

لمحة عن التعليم المهني الخاص

وأصوله الترخيص وشروطه

أولاً – تحديد المدرسة المهنية وحقولها :

تشمل هذه الدراسة مرحلة ما بعد سنة ١٩٦٤ ، بصدور القانون رقم ٦٢ / ١٩٦٤ ، تاريخ ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٤ ، المتعلق بتنظيم التعليم المهني الخاص الذي حدّد ، في المادة الاولى منه ، « المدرسة المهنية » ويقصد بها : « كل مؤسسة خاصة تسدي تعليماً نظرياً او عملياً ، مباشرة او بالمراسلة او بأية وسيلة كانت ، لتأهيل الاشخاص لممارسة مهنة أو حرفة ما ، في حقول الصناعة او الصيانة الفنية او الصناعة الفندقية او التجارة او المحاسبة او السياحة او الزراعة او الخدمة الاجتماعية او الصحة او الدعاية والنشر ، وعيرها من الحقول التي تحدّد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ، باستثناء المهن الحرة التي ترعاها قوانين خاصة » . ويبدو أن هذا التحديد لإطار التعليم المهني والتقني واسع النطاق ، متعدد الحقول ، وشامل جميع القطاعات الاقتصادية ، باستثناء المهن الحرة التي ترعاها قوانين خاصة . وواقعياً حدّدت جميع الاختصاصات والمستويات والشهادات في القرار رقم ٦٧ ، تاريخ ٢ / ٤ / ١٩٧٧ ، الصادر عن المديرية العامة للتعليم المهني والتقني .

ثانياً – مبدأ الترخيص ومنع المدارس المهنية الخاصة من اعطاء شهادات (او دبلوم) :

١ – مبدأ الترخيص

لا يجوز لأي شخص ، طبيعي أو معنوي ، ان يفتح مدرسة مهنية خاصة الا بمرسوم (المادة ٢ من القانون رقم ٦٢ / ٦٤) . وينتج من ذلك ان كل شخص يفتح مدرسة مهنية بدون ترخيص يتعرض للملاحقة بمخالفة القانون العام . أما أصول الترخيص فتنظم بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة . وقد صدر هذا المرسوم برقم ٤٨١٥ ، تاريخ ٢٥ / ٦ / ١٩٦٦ . وسنعرض الشروط والأصول في هذه الدراسة .

٢ – منع المدارس المهنية الخاصة من منح شهادة او دبلوم

نصت المادة ٣ من القانون رقم ٦٢ / ٦٤ : يمنع على المدرسة المهنية الخاصة ان تمنح اية شهادة (دبلوم) أو أيّ تصريح عن تحصيل مهني او عن كفاءة لممارسة مهنة معينة . إلا أنه يحق للمدير المسؤول

عن المدرسة منح افادات يذكر فيها معلومات حددت على سبيل الحصر في المادة المشار اليها ، كما انه يحق له إعطاء بيانات شهرية او فصلية بالعلامات التي نالها الطالب في خلال الشهر او الفصل المنصرم . وأعطيت مهلة انتقالية لمدة خمس سنوات من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية ، انتهت في آخر سنة ١٩٦٩ ، لإعطاء شهادة أو دبلوم .

ونتيجة لهذا المنع من إعطاء شهادة او دبلوم ، اعتمدت المدارس المهنية الخاصة المناهج الرسمية ، وفسح المجال للمدارس التي تتقيد بالأنظمة العائدة للامتحانات ان تقدّم طلابها للشهادات الرسمية .

أما الفروع التي لم توضع لها مناهج رسمية ، فعلى المدرسة ان تقدّم مناهجها بغية استصدارها في خلال ستة أشهر ، ثم مدّدت هذه المهلة ستة أشهر ، بعد صدور مرسوم انشاء المدرسة وقبل صدور اجازة الاستثمار .

ثالثاً – المراقبة التربوية ونطاقها :

١ – شمولية المراقبة التربوية

تشمل المراقبة التربوية جميع المدارس المهنية الخاصة ، في ما يتعلق : بالتربية الوطنية والاخلاقية والبدنية والوضع الصحي والوقاية ضد الحوادث والمحافظة على سلامة الطلاب . يضاف الى ذلك ، بالنسبة الى المدارس التي تعدّ طلاباً لنيل الشهادات الرسمية ، الامور التالية : تطبيق المناهج الرسمية ، التجهيز الفني والتربوي ، الامتحانات الفصلية والسنوية ، وغير ذلك من المواضيع التي تحدد بمرسوم . كما يمكن المديرية العامة للتعليم المهني والتقني ان تتعاون مع الدوائر المختصة في وزارة الصحة العامة ووزارة الزراعة ، كل منها ضمن اختصاصها ، في مراقبة المدارس المهنية الخاصة العاملة في حقل الصحة والزراعة . وبالواقع تستطلع المديرية العامة للتعليم المهني والتقني رأي الادارات العامة المختصة وتأخذ موافقتها ، بحسب طبيعة الاختصاص المطلوب ، عند إنشاء مدارس مهنية خاصة .

٢ العقوبات

يُبدأ بالتحقيق ، وفي حال وجود مخالفة للأنظمة وعدم التقيّد بالمناهج النافذة ، يوجّه المدير العام للتعليم المهني والتقني الى المدير المسؤول عن المدرسة إنذاراً بالرجوع عن المخالفة في مهلة يحدّدها له ، ثم اقتراح إلغاء الرخصة من قبل وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة ، ويتم الإلغاء بمرسوم في حال تكرار المخالفة أو عدم التقيّد بالإنذار . ثم جاء المرسوم رقم ٤٨١٥ ، تاريخ ٢٥ / ٦ / ١٩٦٦ ، فحدّد بالتفصيل المخالفات التي تؤدي الى سحب رخصة الانشاء او إجازة الاستثمار . تتمّ التبليغات القانونية على عنوان المدرسة ويستلمها المدير المسؤول شخصياً . وإذا تمنع عن الاستلام ، لأي سبب كان ، فيتم التبليغ حكماً باللصق على باب المدرسة ، وعن طريق النشر في جريدتين يوميتين على الاقل وفي الجريدة الرسمية (المادة ١٠ من القانون رقم ٦٢ / ٦٤) .

أ سحب الترخيص

(المواد ١٥ – ١٦ – ١٧ – ١٨ – ١٩ من المرسوم رقم رقم ٤٨١٥ تاريخ ٢٥ / ٦ / ١٩٦٦) .

تسحب رخصة إنشاء المدرسة في كل من الحالات التالية :

- اذا ثبت ان صاحب الرخصة انتحل اسماً مستعاراً للحصول عليها .
- اذا ثبت ان طلب الرخصة تضمن غشّاً مقصوداً للحصول عليها .
- اذا لم يحصل صاحب الرخصة على اجازة الاستثمار لأحد الاختصاصات المرخص له بتدريسها في المدرسة ، على الاقل بعد انقضاء سنتين على تاريخ حصوله على رخصة الانشاء ، او اذا لم تباشر المدرسة فعلاً بالتدريس بعد انقضاء سنتين على تاريخ حصولها على اجازة الاستثمار ، أو إذا بادرت الى تدريس اختصاصات غير مرخص لها بتدريسها .
- اذا فقد صاحب الرخصة احد الشروط المفروضة للحصول عليها ، وفي جميع الحالات الاخرى التي تنصّ عنها القوانين والانظمة ، ولا سيما قانون تنظيم التعليم المهني الخاص .

يعلن عن سحب رخصة الانشاء بمرسوم .

ب سقوط اجازة الاستثمار

تسحب إجازة الاستثمار :

- اذا فقدت المدرسة أحد شروط منحها اجازة الاستثمار ولم

لِفَتْحِ مَدَارِسَ مِهَنِيَّةٍ خَاصَّةٍ

يعمد صاحبها الى اكمال النقص في خلال شهر واحد من تاريخ إبلاغه انذاراً بإتمام النقص .

- اذا استُثمرت المدرسة لغير الغاية التي اعطيت من اجلها الاجازة ، او خالفت أحكام رخصة الانشاء او إجـازة الاستثمـار .
- في الحالات التي نصت عنها القوانين والانظمة النافـذة ، ولا سيما قانون تنظيم التعليم المهني الخاص .

يتم سحب اجازة الاستثمار بقرار من وزير التربية الوطنية.

- اقفال المدرسة اداريًّا إذا باشرت التدريس بدون اجـازة استثمار ، واذا سقطت هذه الاجازة أوسُحبت .

يتم الإقفال بقرار من وزير التربية الوطنية .

د – مسؤولية صاحب الرخصة ومدير المدرسة

صاحب رخصة الانشاء مسؤول ، مع مدير المدرسـة ، عن مراعاة القوانين والانظمة النافذة ، وعن التدابير المتخذة في نطاق اعمال المدرسة ، وهما يتحمّلان ، متضامنـين ، التبعات الناتجة عن ذلك .

لا يحق للمدير مغادرة المدرسة في خلال دوم الطلاب . الا في حال وجود وكيل له فيها . ولا يحول وجود الوكيل دون تحمل المدير الاصيل ، شخصيًّا ، المسؤوليات المنصوص عنها اعلاه .

رابعاً – تسوية الاوضاع القديمة :

على المسؤولين عن المدارس المهنية الخاصة ، المرخص لها قبل تاريخ القانون ، ان يودعوا المديرية العامة للتعليم المهني والتقني ، بمهلة ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

اسم المدرسة وعنوانها .
اسم المدير المسؤول عن المدرسة .
نسخة عن مناهج التدريس .
نسخة عن الرخصة بفتح المدرسة مع رقمها وتاريخها .
نسخة عن خريطة البناء .

وأُلغيت حكماً رخص المدارس التي لم تتقيد بهذه الاصول في المهلة المحددة .

وأُعلن عن الالغاء بقرار من وزير التربية الوطنية ، بناءً على اقتراح مدير التعليم المهني والتقني (المادة ٩ من القانون ٦٤/٦٢) .

على جميع المدارس المهنية والخاصة ، المرخص لها قبل تاريخ صدور هذا المرسوم ، ان تعمد الى تسوية وضعها وإتمام الشروط المحددة في هذا النظام ، وفق الاصول وضمن المهل التي تحدد بقرار من وزير التربية الوطنية ، بناءً على اقتراح مدير التعليم المهني والتقني (المادة ٢٢ من المرسوم رقم ٤٨١٥ ، تاريخ ١٩٦٦/٦/٢٥) .

خلافاً لاحكام المادة الثانية من المرسوم رقم ٤٨١٥ ، تعتبر رخصة الانشاء معطاة حكماً للمدارس المهنية التي حصلت على مساهمة في الانشاء والتجهيز من مصلحة الانعاش الاجتماعي ، بموجب المرسومين رقم ١١١٩٥ ، تاريخ ١٩ / ١١ / ١٩٦٢ ورقم ١٧٦٥٠ ، تاريخ ١٩ / ٩ / ١٩٦٤ وتعديلاتهما .

وتعلن لائحة هذه المدارس بقرار من وزير التربية الوطنية ، بناءً على بيان تضعه مصلحة الانعاش الاجتماعي . وصدر هذا القرار برقم ٩٤٠ ، تاريخ ١٧ / ٩ / ١٩٦٦ .

وعلى هذه المدارس ان تتقدم بطلباتها للحصول على اجازة الاستثمار وفق الاصول المحددة في هذا المرسوم ، بمهلة ستة اشهر من تاريخ العمل به ، وإلاّ تعتبر قد أخلّت بتعهداتها تجاه مصلحة الانعـاش الاجتماعي ، وتطبق بحقها الاحكام المرعية بهذا الشأن وأحكـام هذا المرسوم .

خامساً – تنظيم اصول الترخيص وشروطه ، لفتح مدارس مهنية خاصة ، تطبيقاً للمرسوم رقم ٤٨١٥ ، تاريخ ١٩٦٦/٦/٢٥:

يهدف هذا المرسوم الى تنظيم اصول الترخيص وشروطه ، بفتح المدارس المهنية الخاصة التي عنتها المادة الاولى من القانون رقم ٦٤/٦٢ ، تاريخ ١٩٦٤/١٢/٣٠ ، المتعلق بتنظيم التعليم المهني الخاص .

ويعرف الترخيص بانه يتألف من :

١–رخصة إنشاء تعطى بمرسوم ، بناء على اقتراح وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة .

٢–اجازة استثمار تعطى بقرار من وزير التربية الوطنية ، بناء على اقتراح المدير العام للتعليم المهني والتقني .

أ – أصول طلب رخصة الانشاء وشروطها

يقدم طلب الرخصة الى المديرية العامة للتعليم المهني والتقني في وزارة التربية الوطنية ، مرفقاً بالمستندات التالية :

طالب الرخصة شخص طبيعي .

الوثيقة رقم :

١ – الطلب (المادة ٤) .

٢ – نسخة عن تذكرة هويته ، تحمل صورته الفوتوغرافية (المادة ٤ ، فقرة آ / ١) .

٣ – بيان بمحل الاقامة وعنوان العمل (المادة ٤ ، فقرة آ/٢) .

٤ – بيان بالاماكن التي اقام فيها والمهنة التي مارسها ، مدة السنوات الخمس السابقة لتقديم الطلب (المادة ٣ ، فقرة آ/٣) .

٥ – نموذج عن التوقيع (المادة ٤ ، آ/٤) .

طالب الرخصة شخص معنوي .

الوثيقة رقم :

١ – الطلب (المادة ٤) .

٢ – نسخة مصدقة عن أنظمة الشخص المعنوي (المادة ٤ ، فقرة ب/١ .

٣ – نسخة عن تذكرة هوية ممثل الشخص المعنوي ، تحمل صورته الفوتوغرافية .

٤ – بيان بمحل اقامة وعنوان عمل ممثل الشخص المعنوي امام السلطات (المادة ٤ ، فقرة ب / ٢) .

٥ – نموذج عن خاتم الشخص المعنوي (المادة ٤ ، فقرة ب/٤)

٦ – نموذج عن الرخصة بالعمل في حقل التربية (للشخص المعنوي الاجنبي) المادة ٤ فقرة ب/٥) .

معلومات عن المدرسة

على طالب الرخصة ان يرفق طلبه بوصف عن المدرسة التي ينوي فتحها ، مرفقاً بالمستندات التالية :

الوثيقةرقم :

١ – بيان بالمهن والاختصاصات المرغوب تدريسها (المادة ٦ ، فقرة ١) .

٢ – بيان بالشهادات الرسمية المرغوب بإعداد الطلاب لنيلها (المادة ٦ ، فقرة ٢) .

٣ – تعهد بتطبيق المناهج الرسمية للتعليم المهني والتقني (المادة ٦ ، فقرة ٣) .

٤ – بيان بعدد الطلاب الاقصى المنوي قبولهم (المادة ٦ ، فقرة ٤) .

٥ – لوائح مفصلة بالتجهيزات اللازمة (المادة ٦ ، فقرة ٥) .

٦ – رقم العقار ومساحته وموقعه (المادة ٦ ، فقرة ٦) .

٧ – اسم المالك (المادة ٦ ، فقرة ٧) .

٨ – إفادة من مالك العقار بالموافقة على اقامة مدرسة مهنية على عقاره (المادة ٦ ، فقرة ٨) .

٩ – بيان بالمناهج الخاصة المسداة في المدرسة .

١٠–مستندات الدفاع المدني .

١١–تصاميم البناء .

وعلى الادارة استطلاع رأي الادارات المختصة :

موافقة المحافظ المختص .

موافقة الدفاع المدني .

موافقة المديرية العامة للأمن العام .

موافقة الشرطة القضائية ، السجل العدلي رقم ٢ .

موافقة الادارات المختصة الاخرى ، عند الحاجة .

ويمكن الحصول على جميع الوثائق من دائرة المراقبة التربوية في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني .

ب – اصول طلب اجازة الاستثمار

تقدم طلبات إجازة استثمار المدارس المهنية الخاصة الى المديرية العامة للتعليم المهني والتقني في وزارة التربية الوطنية ، ولا يقبل الطلب الا اذا كان مرفقاً بالمستندات التالية :

١ – الطلب موقعاً من صاحب رخصة الانشاء .

٢ – نسخة عن المرسوم الذي أعطى رخصة الانشاء (المادة ٨ ، فقرة ١) .

٣ – تصريح من صاحب رخصة الإنشاء بتعيين مدير المدرسة .

٤ – نسخة عن تذكرة هوية المدير ، تحمل صورته الفوتوغرافية ، مع نسخة عن اجازة العمل ، اذا كان اجنبيًّا خاضعاً لهذه الاجازة (وثيقة ٤ مقرر) .

٥ – افادة بحسن سيرة المدير من السلطة الادارية المحلية .

٦ – نسخ مصدقة عن شهادات المدير من السلطة الادارية المحلية.

٧ – افادة عن خبرة المدير السابقة في التعليم المهني او في ادارة المدارس المهنية .

٨ – بيان بمحل اقامة المدير وعنوانه الكامل موقعاً منه .

٩ – بيان بالاماكن التي اقام فيها المدير والمهن التي مارسها ، مدة السنوات الخمس السابقة لتقديم الطلب موقعاً منه .

١٠–تصريح موقع من المدير يعلن فيه قبوله ادارة المدرسة وتحمّله كامل المسؤوليات والتبعات الناتجة عن مهمّاته .

١١–نموذج عن توقيع المدير .

١٢–وكيل المدير .

١٣–تصاميم الابنية مع بيان مقاسات الغرف ووجهة استعمال كل منها ، ومقاسات الملاعب الرياضية .

١٤–شهادة تثبت متانة البناء وصلاحه للاستعمال المقصود ، صادرة عن مهندس مدني مجاز له مزاولة المهنة في لبنان .

١٥–العدد الاقصى للطلاب المنوي قبولهم في كل اختصاص .

١٦–بيان المناهج الخاصة .

١٧–لوائح مفصلة بالتجهيزات اللازمة .

١٨–مستندات الدفاع (موافقة الدفاع المدني) .

وعلى الادارة ان تستطلع رأي المديرية العامة للامن العام والشرطة القضائية ، السجل العدلي رقم ٢ .

ج – الشروط الواجب توافرها في المدير

يشترط ان يكون مدير المدرسة ذا سيرة حسنة ، متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية ، غير محكوم عليه بجناية او محاولة جناية من اي نوع كانت ، او بجنحة شائنة او محاولة جنحة شائنة ، وتعتبر شائنة الجنح المبينة في المادة ٤ (فقرة هـ) من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ ، تاريخ ١٢ / ٦ / ١٩٥٩ ، وان يكون مستواه العلمي حسب ما جاء في الجدول المرفق بالمرسوم رقم ١٥١٧٦ ، تاريخ ٣١ آب ١٩٧٠ . وتتصنّف المدرسة بحسب مستوى المدير واقعيًّا ، كما هو مبين في ما يلي :

نوع المدرسة ومستوى التعليم فيها	الشروط العلمية الواجب توافرها في المدير
١. معهد فني يُعدّ لشهادة الامتياز الفني	– شهادة في التعليم المهني والتقني العالي ، لا تقلّ مدّة الدراسة لها عن اربع سنوات لاحقة للبكالوريا للتعليم الثانوي – القسم الثاني او للبكالوريا الفنية – القسم الثاني ، في احد الاختصاصات المرخص بها للمعهد ، مع خبرة في هذا الاختصاص لا تقل عن ثلاث سنوات لاحقة لحيازة الشهادة . – او شهادة الامتياز الفني في احد الاختصاصات المرخص بها للمعهد ، مع خبرة في هذا الاختصاص لا تقل عن خمس سنوات لاحقة لحيازة الشهادة ، منها ثلاث سنوات على الاقل في التعليم بمعهد فني او مدرسة فنية عالية . – او دكتور دولة . على ان تشتمل الدراسة لحيازة الدكتوراه على مواضيع تدخل في نطاق احد الاختصاصات المرخص بها للمعهد . – او اجازة جامعية تشمل مواضيع الدراسة لحيازتها احد الاختصاصات المرخص بها للمعهد ، مع خبرة مهنية لا تقل عن خمس سنوات لاحقة لحيازة الاجازة ، منها ثلاث سنوات على الاقل في التعليم في معهد فني او في معهد جامعي أو مدرسة فنية عالية او مدرسة ثانوية . – او خبرة في ادارة معهد فني (بالاختصاص ذاته) لا تقل مدتها عن عشر سنوات .

	– او خبرة في ادارة مدرسة فنية عالية (بالاختصاص ذاته) لا تقل مدتها عن خمس عشرة سنة.
٢. مدرسة فنية عالية تُعدّ لشهادة البكالوريا الفنية – القسم الثاني	– شهادة الامتياز الفني على الاقل، في احد الاختصاصات المرخص بها للمدرسة الفنية العالية، مع خبرة تعليمية او مهنية على السواء، لا تقل مدتها عن السنتين لاحقة لحيازة الشهادة. – او شهادة عليا في العلوم التطبيقية في احد الاختصاصات المرخص بها للمدرسة الفنية العالية، مع خبرة تعليمية او مهنية على السواء، لا تقل مدتها عن اربع سنوات تابعة لحيازة الشهادة. – اوشهادة مهندس في احد الاختصاصات المرخص بها للمدرسة، مع اذن بمزاولة المهنة على الاراضي اللبنانية. – او اجازة جامعية تشمل مواضيع الدراسة لحيازتها احد الاختصاصات المرخص بها للمدرسة، مع خبرة تعليمية او مهنية لا تقل عن سنتين لاحقة لحيازة الشهادة. – او خبرة في ادارة مدرسة فنية عالية (بالاختصاص ذاته) لا تقل مدتها عن عشر سنوات. – او خبرة في ادارة مدرسة فنية (بالاختصاص ذاته) لا تقل مدتها عن خمس عشرة سنة.
٣. مدرسة فنية تعدّ لشهادة البكالوريا الفنية – القسم الاول	– شهادة الامتياز الفني على الاقل، في احد الاختصاصات المرخص بها للمدرسة. – او شهادة عليا في العلوم التطبيقية، في احد الاختصاصات المرخص بها للمدرسة الفنية، مع خبرة مهنية او تعليمية على السواء، مدتها سنتان على الاقل لاحقة لحيازة الشهادة. – او البكالوريا الفنية – القسم الثاني، في احد الاختصاصات المرخص بها للمدرسة الفنية، مع خبرة تعليمية لا تقل مدتها عن خمس سنوات لاحقة لحيازة الشهادة، منها ثلاث سنوات على الاقل في التعليم في مدرسة مهنية. – او شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي – القسم الثاني،

	مع خبرة تعليمية لا تقل مدتها عن سبع سنوات لاحقة لحيازة الشهادة . – او خبرة في ادارة مدرسة فنية (بالاختصاص ذاته) لا تقل مدتها عن عشر سنوات . – او خبرة في ادارة مدرسة مهنية لا تقل مدتها عن خمس عشرة سنة .
٤. مدرسة مهنية تعدّ للشهادة التأهيلية المهنية العالية	– شهادة الامتياز الفني على الاقل ، في احد الاختصاصات المرخص بها للمدرسة ، في مستوى التأهيلية المهنية العالية ، مع خبرة لا تقل مدتها عن سنتين لاحقة لحيازة الشهادة . – او شهادة مهندس في احد الاختصاصات المرخص بها للمدرسة ، في مستوى التأهيلية المهنية العالية . – او شهادة البكالوريا الفنية – القسم الثاني ، مع خبرة تعليمية او مهنية على السواء ، لا تقل مدتها عن سبع سنوات لاحقة لحيازة الشهادة . – او الشهادة التأهيلية المهنية العالية في أحد الاختصاصات المرخص بها للمدرسة ، في مستوى التأهيلية المهنية العالية ، مع خبرة مهنية او تعليمية على السواء ، لا تقل مدتها عن تسع سنوات لاحقة لحيازة الشهادة .
٥. مدرسة مهنية تعدّ للشهادة التكميلية المهنية	– شهادة البكالوريا الفنية – القسم الثاني ، في احد الاختصاصات المرخص بها للمدرسة ، مع خبرة مهنية او تعليمية على السواء ، لا تقل مدتها عن ثلاث سنوات لاحقة لحيازة الشهادة . – او الشهادة التأهيلية المهنية العالية ، في احد الاختصاصات المرخص بها للمدرسة ، مع خبرة مهنية او تعليمية على السواء ، لا تقل مدتها عن خمس سنوات لاحقة لحيازة الشهادة . – او شهادة البكالوريا الفنية – القسم الاول ، في احد الاختصاصات المرخص بها للمدرسة ، مع خبرة مهنية او تعليمية على السواء ، لا تقل مدتها عن سبع سنوات لاحقة لحيازة الشهادة . – او شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي ، مع خبرة في شؤون الادارة او خبرة تعليمية لا تقل مدتها عن خمس سنوات لاحقة لحيازة الشهادة .

٦. مدرسة للتدريب المهني تعـدّ لشهادة الكفاءة المهنية مدرسة مهنية لا تعدّ لأية شهادة رسمية	يعود للمدير العام للتعليم المهني والتقني امر الموافقة على تعيين المدير لهذه الفئة من المدارس، على ضوء الكفاءات الشخصية ومتطلبات الاختصاص.

د – مهلة اعطاء الاجازة

لا يجوز ان يبدأ التدريس في المدرسة التي حصلت على رخصة الانشاء قبل صدور القرار بإجازة الاستثمار.

الا انه يحق لحامل الرخصة ان يباشر بالتدريس في اول تشرين الاول، اذا كان قد تقدم بطلب الاجازة مع المستندات التي نص عنها هذا المرسوم قبل اول نيسان من السنة ذاتها ولم يتلقَّ في خلال الفترة الواقعة بين هذين التاريخين جواباً برفض طلبه.

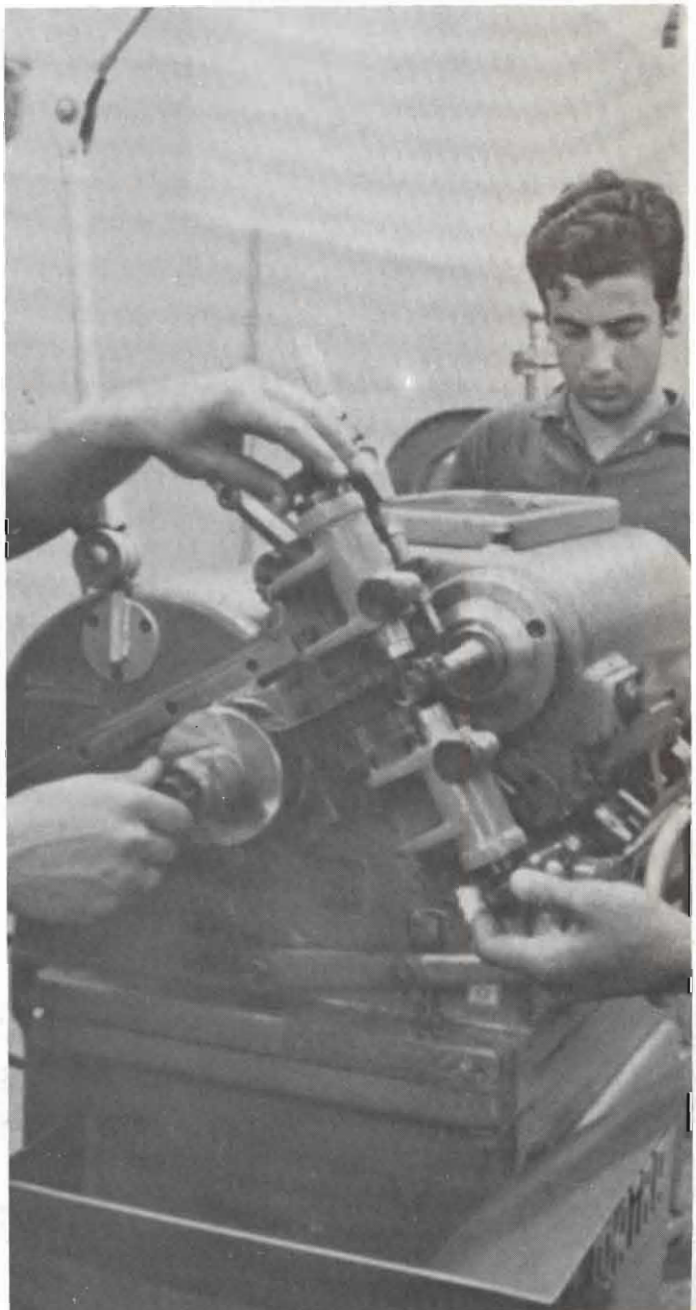

هـ – اصول الاستثمار

على كل مدرسة حصلت على رخصة الانشاء واجازة الاستثمار ان تمسك السجلات التالية :

١ – سجل افراد الهيئة التعليمية

تخصص في هذا السجل صفحة لكل من افراد الهيئة التعليمية، يوقعها بنفسه وتتضمن بيان الامور التالية :

الاسم والشهرة – اسم الأب – اسم الام – محل الولادة وتاريخها – رقم تذكرة الهوية المتسلسل – رقم السجل، او رقم جواز السفر اذا كان اجنبيًّا – رقم اجازة العمل وتاريخها لغير اللبنانيين، مع تحديد مدة صلاحيتها – الشهادات العلمية – تاريخ مباشرة العمل في المدرسة – المواد والصفوف التي يدرّسها – عدد ساعات العمل الاسبوعية – العنوان الدائم – العنوان الصيفي – محل الاقامة المختار.

٢ – سجل الطلاب

يخصص هذا السجل لقيد الطلاب وتدوّن فيه المعلومات التالية بصورة واضحة، مفصلة ومنظمة بحسب ترتيب الصفوف والفئات في المدرسة، على ان تنظّم هذه المعلومات سنويًّا، وفقاً للترتيب التالي :

- هوية الطالب (اسمه وشهرته – اسم والده – اسم والدته – والدته – محل ولادته وتاريخها – رقم تذكرة هويتـه المتسلسل ورقم سجله الخاص أو رقم البطاقة العائلية (او رقم اجازة الاقامة او رقم جواز السفر اذا كان اجنبيًّا).
- اسم ولي امره وعنوانه الكامل اذا كان الطالب دون الثامنة عشرة من عمره.
- تاريخ دخوله المدرسة في كل سنة دراسية.
- تاريخ انقطاعه عنها.

٣ – بيانات الطلاب وافراد الهيئة التعليمية

نصت المادة ٢٠ من المرسوم رقم ٤٨١٥، تاريخ ٦/٢٥/ ١٩٦٦ :

التتمة ص٧١

لمحة عن التعليم المهني والتقني في لبنان

ان التعليم المهني والتقني هو جزء من العملية التربوية ، يهدف الى إعداد الكفايات اللازمة التي تمارس عملها في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والحرف الاخرى المرتبطة بها .

كما انه السبيل الى تأمين احتياجات البلد ، على المدى القريب والبعيد ، من القوى العاملة في مختلف الوظائف وعلى مختلف المستويات ، وزيادة الكفاية الانتاجية للفرد ، عن طريق إكسابه المهارة والخبرة .

يعود تاريخ التعليم المهني والتقني الرسمي في لبنان الى سنة ١٩٠٤ ، حيث أُنشئت أول مدرسة مهنية رسمية في بيروت ، وهي مدرسة الصنائع والفنون . وقد تبعها بعد سنوات عديدة ، افتتاح مدارس مهنية في كل من طرابلس وزحله ودير القمر . وقد كان الطابع المميّز لهذا التعليم ، حتى أواخر الخمسينات ، أنه تعليم مهني صرف ، تناول تدريس بضعة اختصاصات ، كالنجارة والحدادة والكهرباء والميكانيك والنسيج ، ولم يتعدَّ عدد الطلاب الملتحقين بهذه المدارس بضع مئات من التلاميذ .

بالاضافة الى مدارس التعليم المهني الرسمي ، أُنشئت أيضاً ، في خلال هذه الحقبة ، مدارس عدة ، خاصة للتعليم المهني ، كانت تعطي مواد لم تكن معتمدة في المدارس الرسمية ، كالتجارة والسكرتاريا والطبع على الآلة الكاتبة والاختزال . وقد كان الطابع المميّز لهذه المدارس الخاصة ، من سنة ١٩٦٤ ، هو الطابع التجاري البحت ، باستثناء عدد ضئيل منها .

ويمكننا القول ان السنوات الثلاث ، التي امتدّت من عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٦٧ ، شهدت وضع الاسس التنظيمية التي بُني عليها التعليم المهني والتقني ، الرسمي والخاص . كما ان الوثبة الكبيرة التي حققها هذا التعليم ، في مجال تطويره وتوسيعه ، تحقّق اكثرها في خلال السنوات القليلة التي تبعت هذه المرحلة .

ومن العوامل التي كان لها أكبر الأثر في تحديد معالم التعليم المهني والتقني في لبنان وتطويره ، المراسيم الآتية :

١ – المرسوم رقم ١٦٩٨٠ ، تاريخ ١٩٦٤/٧/٢٧ ، المتعلق بتنظيم مديرية التعليم المهني والتقني .

٢ – القانون رقم ٦٤/٦٢ ، تاريخ ١٩٦٤/١٢/٣٠ ، المتعلق بتنظيم التعليم المهني الخاص .

٣ – المرسوم رقم ٧٨٨٠ ، تاريخ ١٩٦٧/٧/٢٥ ، المتعلق بتنظيم حقول التعليم المهني والتقني ومراحله وشهاداته .

تناول المرسوم رقم ١٦٩٨٠ تنظيم مديرية التعليم المهني والتقني ، التي اصبحت ، في ما بعد ، مديرية عامة ، بموجب المرسوم رقم ٩٣٨ ، تاريخ ١٩٧١/٤/١٤ . وكان من أهمّ الاعتبارات ، التي نتجت عن هذا المرسوم ، بروز الدور الاساسي الذي يتوجّب ان تقوم به هذه المديرية ، والذي يتناسب مع الأهمية التي اولتها الدولة للتعليم المهني والتقني .

ما قبل الأحداث

إعداد : المهندس انطوان طويل

اما القانون رقم ٦٤/٦٢ فقد تناول تنظيم التعليم المهني الخاص في لبنان ، بعد أن كانت اوضاع المدارس المهنية الخاصة قد تردّت ، نتيجة لفقدان المراقبة عليها ؛ فمنع هذه المدارس من منح أية شهادة خاصة بها ، وفرض عليها إما تحضير تلامذتها لنيل الشهادات الرسمية التي تمنحها مديرية التعليم المهني والتقني ، وإمّا الاكتفاء بإعطاء افادات رسمية في تحصيل مهني . وكان من نتائج هذا القانون ان عملت كثرة من المدارس المهنية الخاصة على تنظيم اوضاعها وعلى رفع مستوى التعليم فيها ، حتى يتاح لها تقديم تلامذتها للشهادات المهنية والفنية الرسمية .

وتناول المرسوم رقم ٧٨٨٠ تنظيم حقول التعليم المهني والتقني ومراحله وشهاداته . وسوف نخصّ هذا المرسوم ببعض التفصيل ، نظراً لأنه يعتبر من أهمّ النصوص التنظيمية للتعليم المهني والتقني في لبنان .

فقد اعتمد التعليم المهني والتقني ، في ما خص بُنية نُظُمه وأساليبه ، على أسس استوحاها من طبيعة مجتمعه وأوضاعه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية . ومن أهمّ هذه الأسس :

- تحديد هيكل مرن لمراحل الإعداد ، يتفق مع مختلف الاوضاع المهنية .
- انشاء وصلات عديدة بين مراحل الاعداد ومختلف مراحل التعليم العام ، بغية توفير ظروف عديدة لتوجيه الشباب نحو التعليم المتخصص .
- توفير المجال للتلميذ المتفوّق ، بالترقية العلمية والمهنية من مرحلة الى اخرى .
- إعادة الاعتبار للعمل اليدوي ، واحياء الضمير المهني عند العامل ، وتدريبه على العمل الجماعي وعلى مفاهيم الانتاجية .
- البحث المستمرّ في تحسين وسائل الإعداد والتدريب واساليبهما .

انطلاقاً من هذه المبادئ ، فقد حدّد المرسوم رقم ٧٨٨٠ ، تاريخ ١٩٦٧/٧/٢٥ وملحقاته ، هيكلاً للإعداد قسمت بموجبه هذه التعاليم الى حقلين :

أ - حقل التأهيل المهني بمراحله الثلاث :

- مرحلة الكفاءة المهنية ، والتي تنتهي الى شهادة الكفاءة المهنية (C.A.P.)
- المرحلة التكميلية ، والتي تنتهي الى الشهادة التكميلية المهنية (B.P.)
- مرحلة التأهيل المهني العالي ، والتي تنتهي الى شهادة التأهيلية المهنية العليا (F.P.M.)

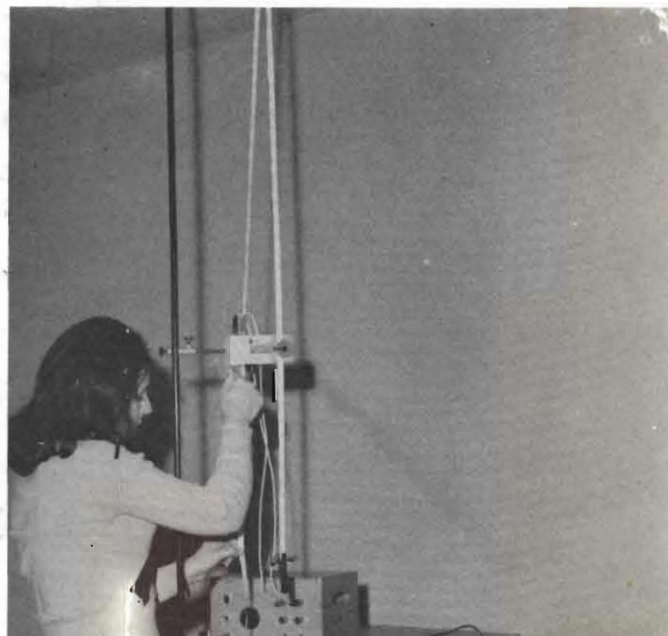

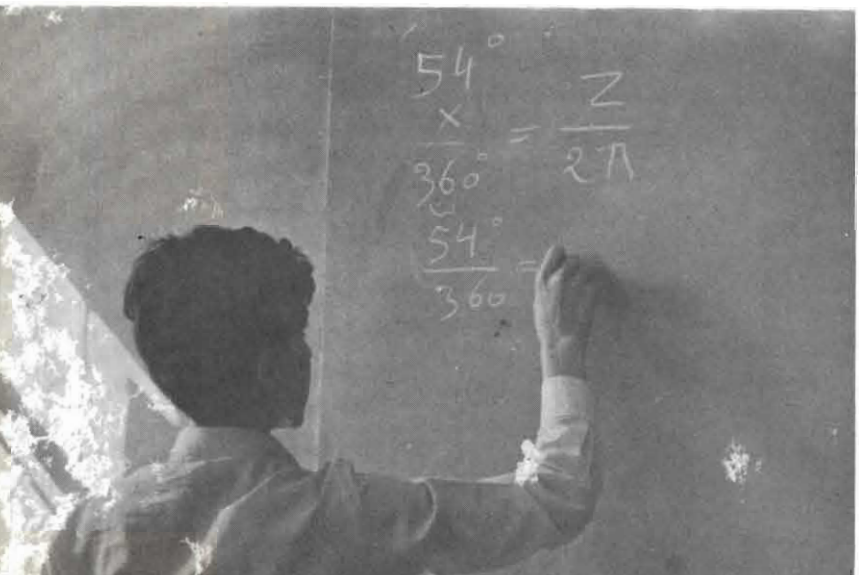

ب – حقل التعليم الفني بمستوياته الثلاثة :

- مستوى التنفيذ ، والذي ينتهي الى شهادة البكالوريا الفنية – القسم الاول (B.T.1)
- مستوى القيادة التنفيذية ، والذي ينتهي الى شهادة البكالوريا الفنية – القسم الثاني (B.T.2)
- مستوى الأطر الوسطى ، والذي ينتهي الى شهادة الامتياز الفني (T.S.)

كما لحظ ، في حقل التعليم الفني ، مستوى رابع لم يباشَر بالإعداد له ، وهو مستوى الأُطُر الوسطى .

الشهادات

ان عملية الدخول في كل مرحلة من المراحل الآنفة الذكر ، وعلاقاتها بالتعليم الاكاديمي ، يمكن ان تتمّ حاليًّا حسب الرسم البياني رقم ١ ، التالي :

رسم رقم ١ :

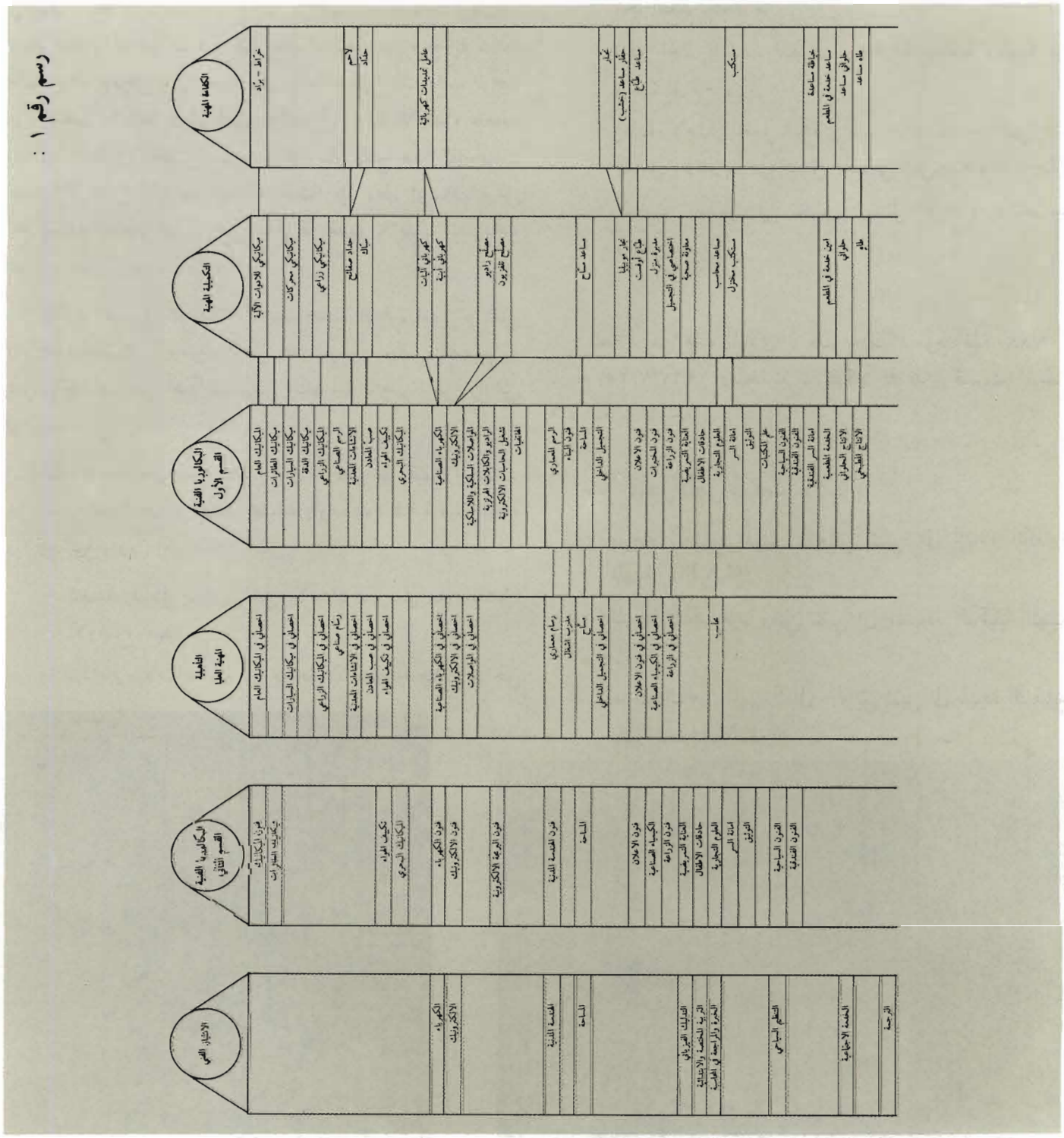

الاختصاصات

منذ عشر سنوات ، لم تكن المديرية العامة للتعليم المهني والتقني تمنح شهاداتها الرسمية في اكثر من عشرين اختصاصاً ، في مختلف المراحل والمستويات . وقد اصبحت حالياً تمنح شهاداتها الرسمية في حوالي اكثر من ١٠٠ اختصاص ، في سائر المستويات ، بما في ذلك الاختصاصات التي تدرَّس في المدارس المهنية والفنية الخاصة .

وقد صدر عن هذه المديرية العامة ، حتى الآن ، حوالي مائة منهج لفروع الاختصاصات المقررة . وتشمل هذه المناهج ، بشكل عام ، مواد ثقافية عامة ، كالرياضيات والعلوم واللغات ، كما تشمل مواد الاختصاص النظرية ، بالإضافة الى التكنولوجيا العامة وتكنولوجيا الاختصاص والتدريبات العملية والتطبيقية . وتختلف نسب توزيع الساعات الدراسية الأسبوعية باختلاف المواد التعليمية ، وذلك طبقاً للمستوى المقرر ولطبيعة الاختصاص .

ويتضح ، من مراجعة الرسم البياني رقم ٢ ، مدى التنوُّع في الاختصاصات المعتمدة ، والتي تشمل القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية كافةً ، كما تشمل غيرها .

وهنا على سبيل المثال ، نورد الرسم البياني رقم ٣ ، الذي يعطينا لمحة عن الاختصاصات التي اعتمدت في المدارس الرسمية لسنة ١٩٧٤ – ١٩٧٥ ، مع توزيع الطلاب على مختلف الاختصاصات والمستويات :

المدارس

تصنّف المدارس الفنية طبقاً لمستويات التدريس فيها ، كما يلي :

- **معاهد فنية** : وهي المدرسة التي تُعدّ تلامذة في مستوى شهادة الامتياز الفني .
- **مدرسة فنية عالية** : وهي المدرسة التي تعدّ تلامذة حتى مستوى شهادة البكالوريا الفنية – القسم الثاني .
- **مدرسة فنية** : وهي المدرسة التي تعدّ تلامذة حتى مستوى شهادة البكالوريا الفنية – القسم الأول .
- **مدرسة مهنية** : وهي المدرسة التي تعدّ تلامذة حتى مستوى الشهادة التكميلية المهنية .

وتوجد حالياً ثماني عشرة مدرسة مهنية وفنية رسمية ، موزعة كالتالي ، على الرسم رقم ٤ :

بالإضافة الى هذه المدارس ، يتمّ إنشاء اربع مجموعات فنية جديدة ، في كل من طرابلس (دير عمار) وصيدا ودير القمر وزحله ، تتسع كل منها الى حوالي ستمائة تلميذ ، بالإضافة الى مدرسة مهنية في دوما تتسع لنحو مائتين وخمسين تلميذاً (وقد بوشر بافتتاح مجموعتي طرابلس وصيدا للعام الدراسي ١٩٧٤ – ١٩٧٥) .

رسم رقم ٢ :

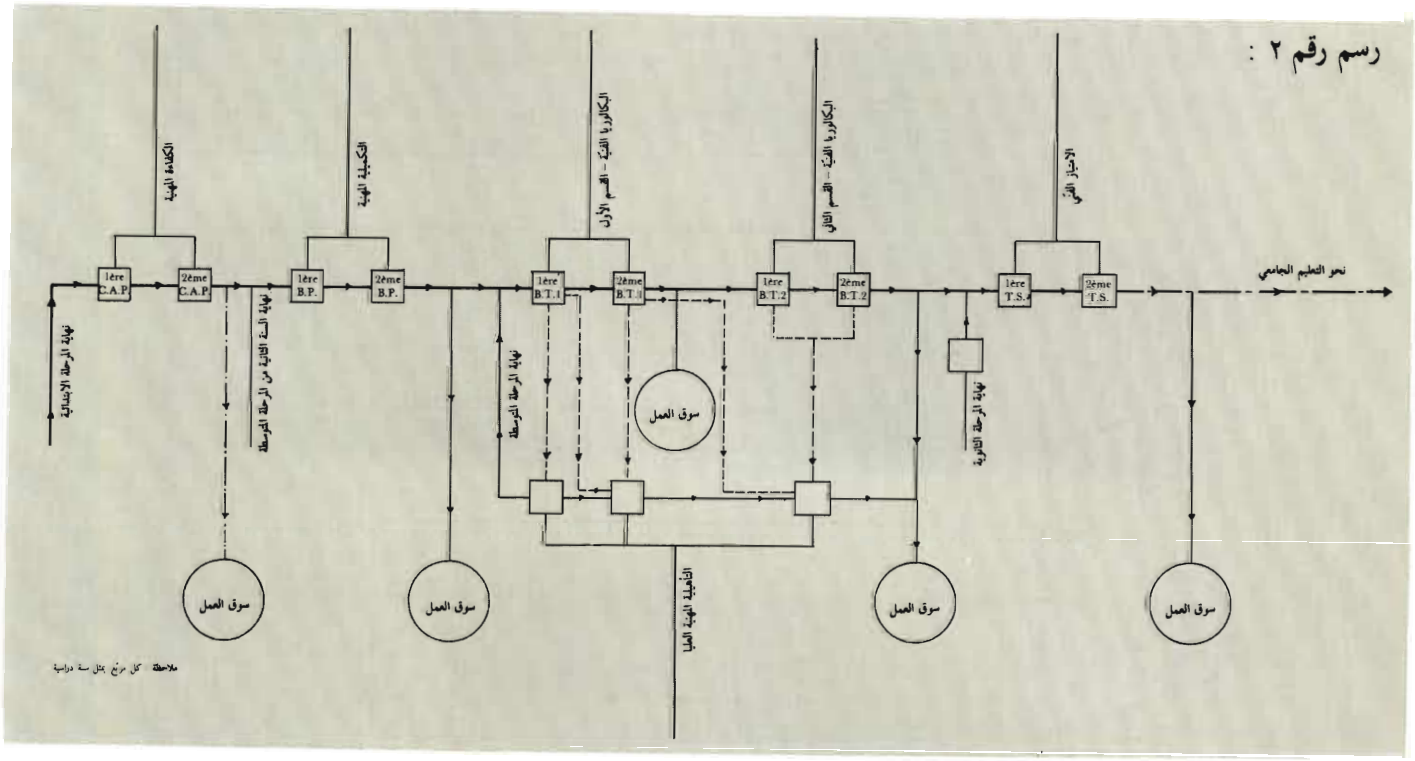

رسم رقم ٣ :

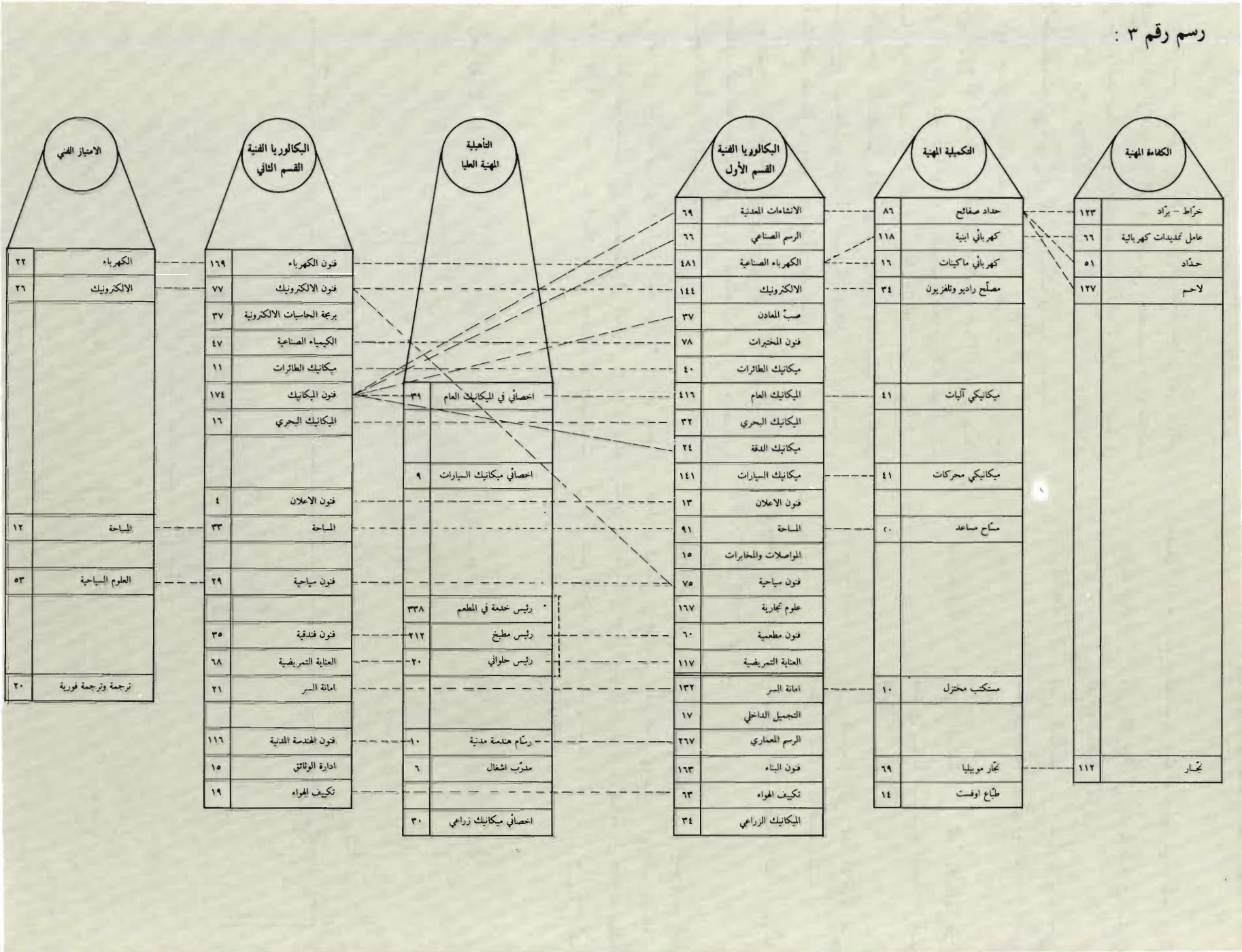
الامتياز الفني
الكهرباء ٢٢
الالكترونيك ٢٦
السياحة ١٢
العلوم السياحية ٥٣
ترجمة وترجمة فورية ٢٠
البكالوريا الفنية القسم الثاني
فنون الكهرباء ١٦٩
فنون الالكترونيك ٧٧
برمجة الحاسبات الالكترونية ٣٧
الكيمياء الصناعية ٤٧
ميكانيك الطائرات ١١
فنون الميكانيك ١٧٤
الميكانيك البحري ١٦
فنون الاعلان ٤
المساحة ٣٣
فنون سياحية ٢٩
فنون فندقية ٣٥
العناية التمريضية ٦٨
امانة السر ٢١
فنون الهندسة المدنية ١١٦
ادارة الوثائق ١٥
تكييف الهواء ١٩
التأهيلية المهنية العليا
اخصائي في الميكانيك العام ٣٩
اخصائي ميكانيك السيارات ٩
رئيس خدمة في المطعم ٣٣٨
رئيس مطبخ ٢١٢
رئيس حلواني ٢٠
رسّام هندسة مدنية ١٠
مدرّب اشغال ٦
اخصائي ميكانيك زراعي ٣٠
البكالوريا الفنية القسم الأول
الانشاءات المعدنية ٦٩
الرسم الصناعي ٦٦
الكهرباء الصناعية ٤٨١
الالكترونيك ١٤٤
صبّ المعادن ٣٧
فنون المختبرات ٧٨
ميكانيك الطائرات ٤٠
الميكانيك العام ٤١٦
الميكانيك البحري ٣٢
ميكانيك الدقة ٢٤
ميكانيك السيارات ١٤١
فنون الاعلان ١٣
المساحة ٩١
المواصلات والمخابرات ١٥
فنون سياحية ٧٥
علوم تجارية ١٦٧
فنون مطعمية ٦٠
العناية التمريضية ١١٧
امانة السر ١٣٢
التجميل الداخلي ١٧
الرسم المعماري ٢٦٧
فنون البناء ١٦٣
تكييف الهواء ٦٣
الميكانيك الزراعي ٣٤
التكميلية المهنية
حداد صفائح ٨٦
كهربائي ابنية ١١٨
كهربائي ماكينات ١٦
مصلّح راديو وتلفزيون ٣٤
ميكانيكي آليات ٤١
ميكانيكي محركات ٤١
مسّاح مساعد ٢٠
مستكتب مختزل ١٠
نجّار موبيليا ٦٩
طبّاع اوفست ١٤
الكفاءة المهنية
خرّاط - برّاد ١٢٣
عامل تمديدات كهربائية ٦٦
حدّاد ٥١
لاحم ١٢٧
نجّار ١١٢

رسم رقم ٤ :

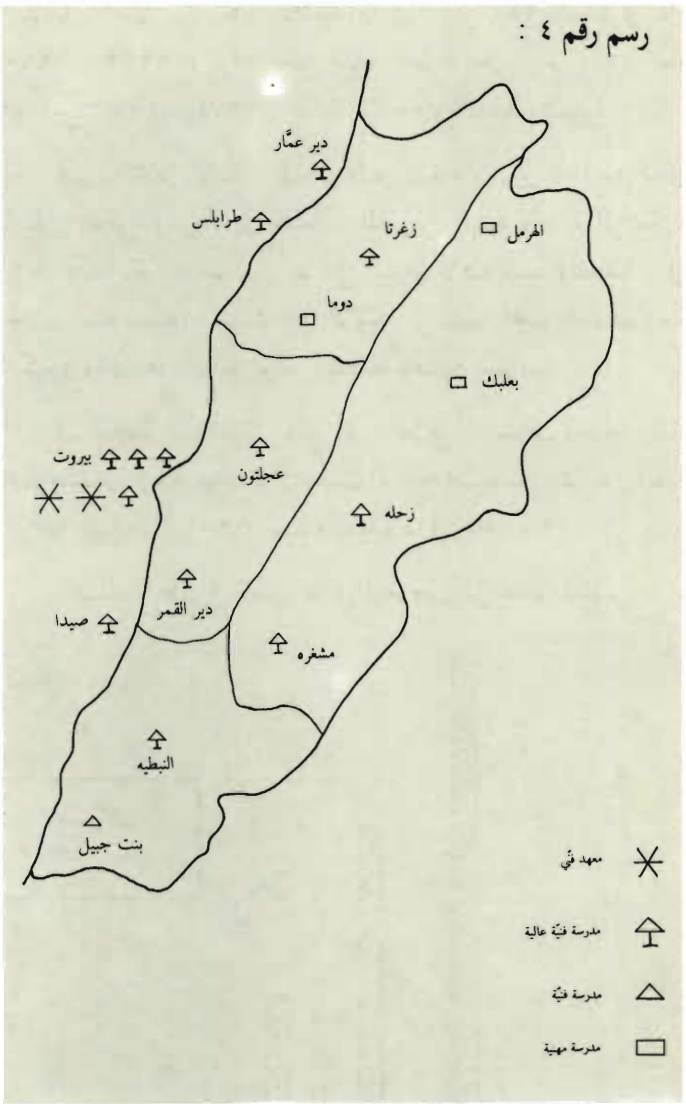

جميع هذه المدارس المشار اليها اعلاه هي مدارس داخلية ، باستثناء المعهد الفني الصناعي ، والمعهد الفني السياحي ، والسنة الاولى في مدرسة الصنائع والفنون ، ومدارس طرابلس وصيدا وزحله ودير القمر .

تتنوّع الاختصاصات المعتمدة في هذه المدارس ، وتشمل فروعاً صناعية وسياحية وتجارية وغيرها .

ملاحظة : الشعب الفنية الاختبارية

١ – يجري حاليًّا اختبار تنويع التعليم في الثانوية الواحدة ، بين تعليم تعليم اكاديمي يهدف الى البكالوريا الثانوية ، وتعليم فني يهدف الى البكالوريا الفنية ، وذلك ضمن مشروع مشترك بين المركز التربوي للبحوث والانماء ، والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني ، والمديرية العامة للتربية الوطنية والفنون الجميلة . والثانويات الرسمية التي يتمّ فيها هذا الاختبار هي :

اسم المدرسة	الاختصاص
– ثانوية فرن الشباك الرسمية – البنات	امانة السر – الاستقبال السياحي
– ثانوية الميناء الرسمية – البنات	امانة السر – الاستقبال السياحي
– ثانوية صيدا الرسمية – البنات	امانة السر
– ثانوية الاشرفية الرسمية (الشحروري) – البنات	التوثيق
– ثانوية زحله الرسمية – البنات	امانة السر
– ثانوية طرابلس الرسمية (الزاهرية) – البنات	العناية التمريضية
– ثانوية بعلبك الرسمية – المختلطة	العناية التمريضية
– ثانوية عين داره الرسمية – المختلطة	العناية التمريضية

٢ – هناك مدارس ومراكز تدريب اخرى تابعة لمؤسسات رسمية او خاصة ، تسهم ايضاً في قسط وفير من عملية اعداد المهنيين والفنيين في لبنان وتدريبهم ، نذكر منها على سبيل المثل :

– مركز التدريب المهني المعجل (accéléré) ، التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

– المدرسة الفنية في الفنار ، التابعة لوزارة الزراعة .

– المدرسه الفنية ومركز سلامة الطيران ، التابعين للمديرية العامة للطيران المدني .

وأخيراً مختلف المدارس والمعاهد الفنية الخاصة ، التي تسهم ايضاً بقسط كبير في عملية الاعداد والتدريب . ان عدداً كبيراً من هذه المدارس يؤدّي ، حاليًّا ، خدمات جلّى في هذا الميدان ، ويمكن اعتبار هذه الجهود بمثابة مثال حيّ لأهمية المبادرة الفردية ، التي هي من ميزات المجتمع اللبناني .

الجسم التعليمي

يؤمّن التدريسَ في مدارس التعليم المهني والتقني الرسمي ، جهازٌ تعليميّ مؤلف من حوالي ٣٠٠ استاذ . غير ان هذا العدد الضئيل من الاساتذة لا يكفي لسدّ احتياجات المدارس ، نظراً لتنوع المستويات والاختصاصات . لذلك تعمد المديرية العامة للتعليم المهني والتقني الى تعويض النقص بواسطة التعاقد مع اساتذة للتعليم بالساعة .

وقد بلغ عدد الاساتذة المتعاقدين ، للعام الدراسي ١٩٧٣ – ١٩٧٤ ، نحو ٧٨٠ استاذاً ، أكثرهم من الاساتذة ذوي الاختصاص الفني والمهني ، وان معدل ساعات التعاقد الاسبوعية ، لكل منهم ، يراوح بين ٦ و ٨ ساعات .

وقد تمّت ، سنة ١٩٦٧ ، محاولة لإنشاء معهد خاص لاعداد الاساتذة الفنيين والمهنيين ، وافتتح في هذا السبيل المعهد الفني

التربوي ، بالتعاون مع منظمة الاونيسكو والصندوق الخاص للامم المتحدة . غير انه ، نظراً لصعوبات ادارية ، توقف هذا المعهد عن العمل منذ اكثر من اربع سنوات . وقد عمدت حالياً المديرية العامة للتعليم المهني والتقني ، بالتعاون مع المركز التربوي للبحوث والانماء ، الى اعادة افتتاحه بعد ان تمّت إعادة النظر كلّياً في نظامه الداخلي (صدر ، في بحر عام ١٩٧٥ ، مرسوم عن مجلس الوزراء يقضي بإعادة فتح المعهد الفني التربوي) .

وتعتبر قضية إعداد الاساتذة الفنيين والمهنيين من أخطر المشاكل التي يعاني منها حالياً التعليم المهني والتقني ، الرسمي والخاص ، في لبنان .

احصائيات

لقد شهد التعليم المهني والتقني في لبنان تزايداً كبيراً في عدد التلاميذ . فبينما كان عدد التلاميذ لا يزيد على ٩٥٠ تلميذاً في عام ١٩٦٠ – ١٩٦١ ، تزايد هذا العدد باطراد حتى بلغ ، في العام الدراسي ١٩٧٣ – ١٩٧٤ ، ما يقارب ٤٧٠٠ تلميذ وتلميذة .

غير انه تجدر الاشارة الى ان هذه الارقام لا تعبّر تماماً عن مدى التطور الفعلي في إمكان استيعاب المدارس المهنية والفنية الرسمية ، اذ ان هذا الامكان سوف يزيد على السبعة آلاف تلميذ وتلميذة ، في خلال السنة المقبلة ، وذلك عند الانتهاء من تشييد المجموعات المدرسية الكبيرة وتجهيزها ، والتي بوشر بتنفيذها بافتتاح قسم منها .

ان الخطة السداسية ، التي أُقرّت مؤخراً ، سوف تسمح بإنشاء مجموعات مدرسية جديدة . بحيث يرتفع استيعاب المدارس الفنية الرسمية الى نحو ١٣٠٠٠ تلميذ وتلميذة ، في عام ١٩٨٠ .

كذلك الحال في تطوّر عدد المتخرجين من هذه المدارس ، إذ

رسم رقم ٥ :

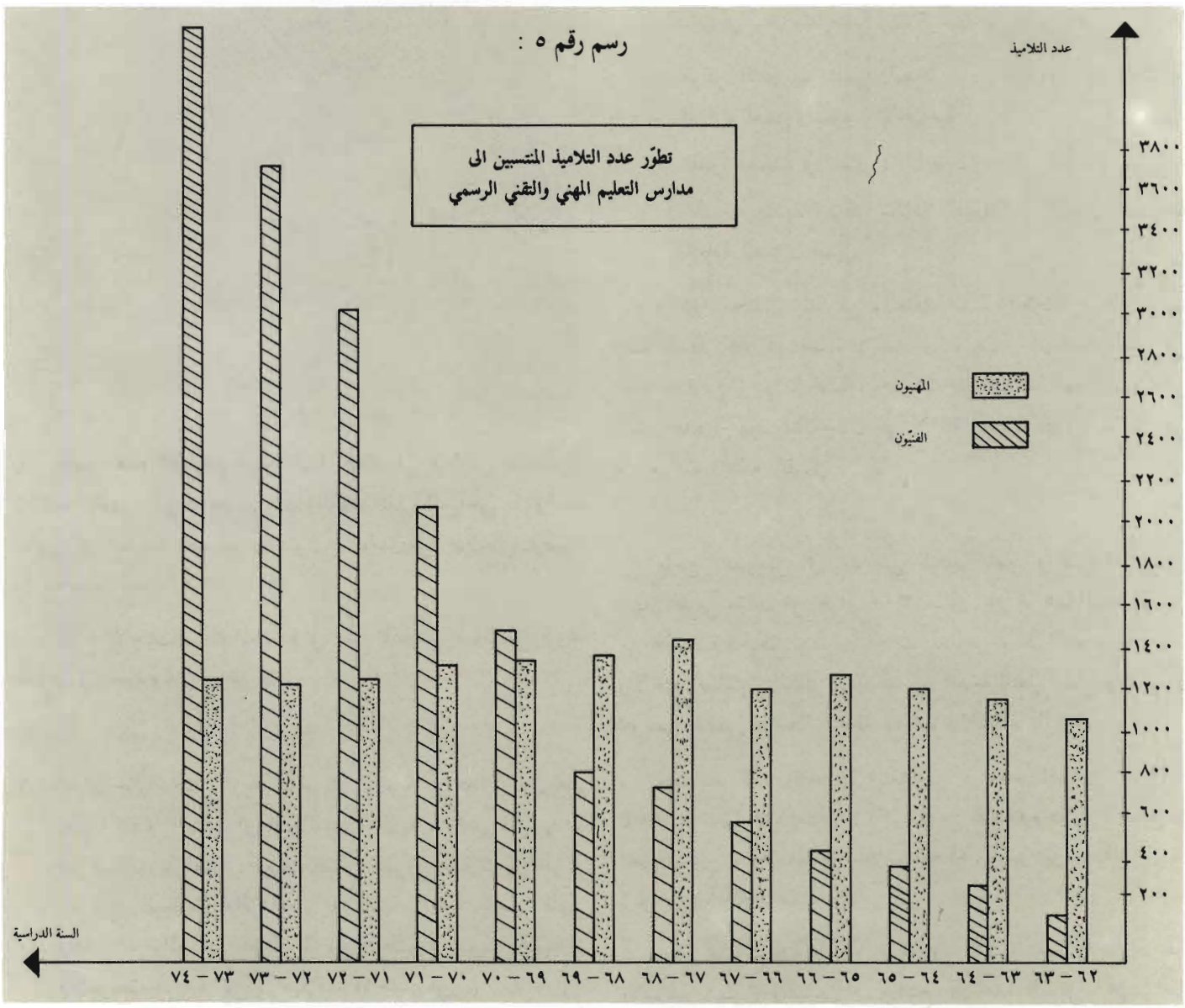

رسم رقم ٦ :

ارتفع من ١٧٢ خريجاً في السنة الدراسية ١٩٧٢ – ١٩٧٣ ، موزعين على ما يزيد على ٩٥ اختصاصاً في مختلف المراحل والمستويات ، ولا يشمل هذا العدد خريجي المدارس المهنية الخاصة الذين فازوا بالشهادات الرسمية ، والذين يقدّر عددهم بـ ٢٢٠٠ خريج .

وتجدر الإشارة الى ان هذا التزايد في عدد التلاميذ الملتحقين لا يعبر تماماً عن مدى تزايد الرغبة في الاقبال على هذه المدارس . فبالرجوع الى طلبات الترشيح لدخول هذه المدارس يتبين انه ، بالنسبة الى المدارس الداخلية ، فإن عدد المرشحين يزيد على ثلاثة اضعاف عدد الاماكن المتوافرة في هذه المدارس .

وهنا ، وعلى سبيل المثل ، نورد الرسمين رقم ٥ و ٦ ، للتعبير عن تطوّر المنتسبين وعدد المتخرجين من المدارس الرسمية للتعليم المهني والتقني .

ميزانية التعليم المهني والتقني

لقد نتج من الازدياد في عدد المدارس وفي عدد التلاميذ ان ازدادت موازنة النفقات (الجزء الاول) للمديرية العامة للتعليم المهني والتقني ، في خلال السنوات العشر الماضية ، اذ ارتفعت ارقام هذه الموازنة من ٢,٨٠٠,٠٠٠ ل.ل. في العام ١٩٦٣ ، الى ١١,٦٨٤,٦٠٠ ل.ل. في العام ١٩٧٤ . بالاضافة الى هذه الموازنة ، فقد خصصت الدولة اعتمادات للانشاء والتجهيز (الجزءان الثاني والثالث من الموازنة العامة) بلغت ١٣ مليون ليرة لبنانية ، لتحقيق الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٧ – ١٩٧٢) . كما أقرّت الدولة أخيراً تخصيص عشرين مليون ليرة لبنانية اضافية لتعزيز التعليم المهني والتقني ، في نطاق الخطة السداسية الجديدة التي تمّ إقرارها في مجمع بيت الدين ، في عهد الرئيس سليمان فرنجيه .

ان هذه الاعتمادات ، على وفرتها ، تبدو ضئيلة اذا ما قيست بالاعتمادات المخصصة لوزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة بمجملها من جهة ، وبموازنة الدولة الاجمالية من جهة اخرى . ان ما خصّص للتعليم المهني والتقني ، في سنة ١٩٧٣ ، لا يتجاوز الـ ٦٪ من مجموع ما خصّص للتربية ، ولا يؤلف سوى ١,٢٪ من مجموع موازنة الدولة (راجع الرسم البياني رقم ٧) .

رسم رقم ٧ :

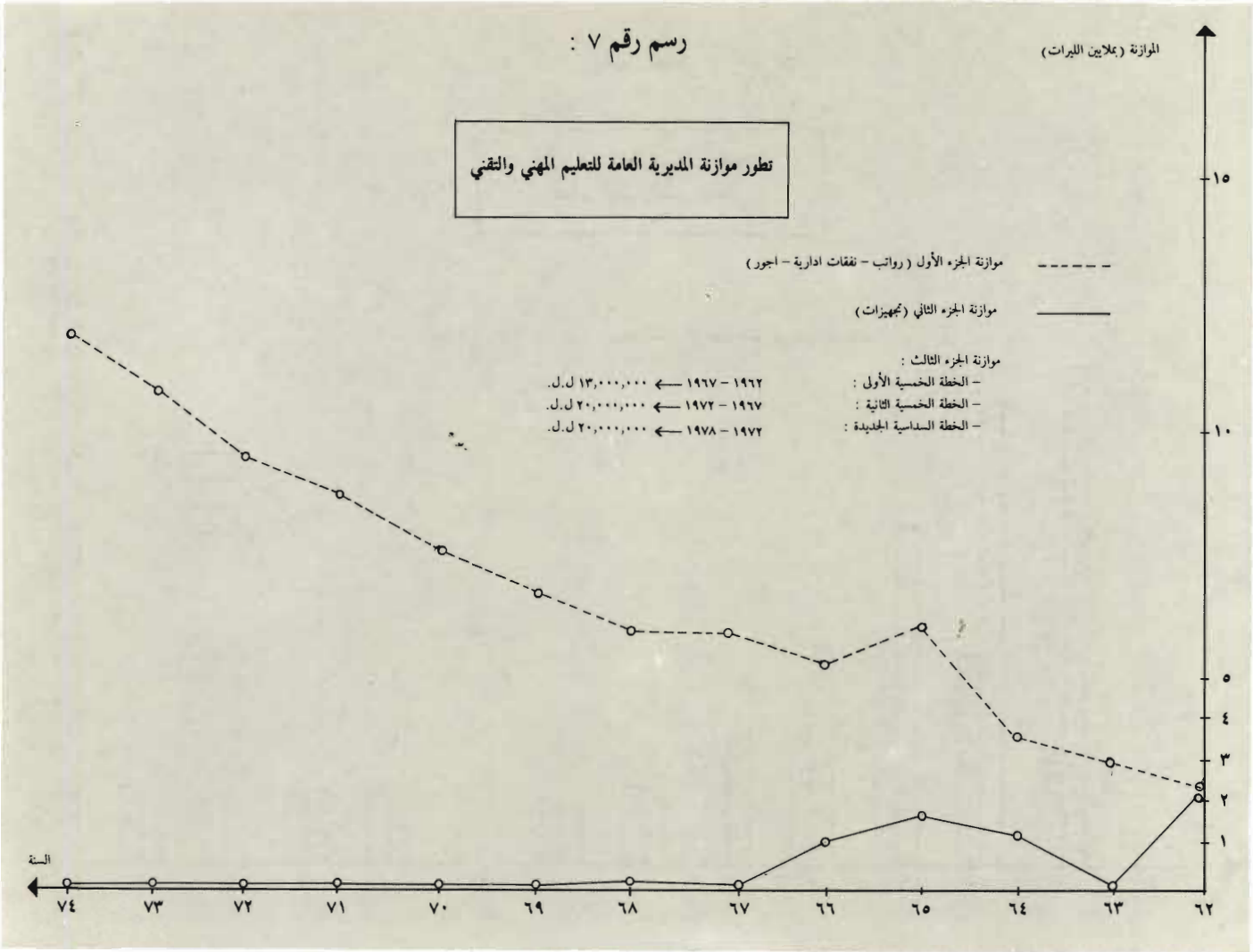

الوضع المستقبلي للتعليم المهني والتقني

هذه فكرة موجزة عن اوضاع التعليم المهني والتقني في لبنان حالياً ، وإن المركز التربوي للبحوث والانماء ، والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني ، يعملان ضمن خطة مشتركة على تنفيذ الدراسة التي وضعت حول تنظيم مراحل التعليم المهني والتقني ، والتي كان من المفروض ان يُعمل بها ابتداءً من السنة الدراسية ١٩٧٦ – ١٩٧٧ .

ماذا تناولت هذه الدراسة ؟

لقد انطلقت هذه الدراسة من تنظيم التعليم المهني والتقني ، داخلياً ، تنظيماً متوازياً مع نشاطات البلد ، ليصبح اكثر فعالية .

ويقصد بالتنظيم الداخلي للنشاط التقني تقسيمه الى فروع ، وتجزئة العمل والمسؤوليات داخل كل فرع منها ، بالإضافة الى طبيعة العمل على كل مستوى من هذه المستويات .

ويقصد بالتنظيم الداخلي للتعليم المهني والتقني تقسيمه الى فروع ، وتقسيم كل فرع الى مراحل ، بالاضافة الى طبيعة التعليم في كل مرحلة (نظري ، عملي ، يدوي ، الخ .)

اذاً كل فرع من النشاطات التقنية يقسم الى مجموعات مهن (دوائر) ، وكل دائرة الى مهن ، وكل مهنة الى مهمّات (يقصد بمهمة مجموعة الأعمال التي توكل الى العامل الواحد) .

وليس من الضروري ان نجد كل هذه التقسيمات داخل مؤسسة واحدة ، لان ذلك يتعلق بحجم المؤسسة . فهناك مؤسسات صغيرة تكتفي بمهنة واحدة او ببعض المهن المتقاربة ، ومؤسسات متوسطة تكتفي عامة بمجموعة مهن (دوائر) ومؤسسات كبرى تحوي دوائر مختلفة ، او فرعاً كاملاً من النشاطات .

اما المسؤولون عن كل قسم من هذه الاقسام فهم :

– بالنسبة الى الدائرة : مهندس ، ومجموعة من التقنيين يساعدونه ويكونون صلة الوصل مع رئيس الورشة الذي يكون مسؤولاً عن التنفيذ العملي.

– بالنسبة الى المهنة : معلّم (صاحب مهنة) .

– بالنسبة الى المهمّة : عامل متدرّب أو عامل متخصص (حسب المستوى التقني والمهارة اليدوية التي تتطلّبها المهمّة) .

هذا التقسيم يمكن ان يبيّن في الرسم رقم ٨ التالي :

المطلوب في المرحلتين المهنية والفنية ، مما يستتبع تغيّراً في التأهيل المطلوب ، لذلك يجب اعتبار المرحلة المهنية والمرحلة الفنية كمرحلتين منفصلتين ، لا كمرحلتين متكاملتين في التأهيل .

انطلاقاً من هذه الاعتبارات ، وتحاشياً للثغرات في الوضع

رسم رقم ٨ :

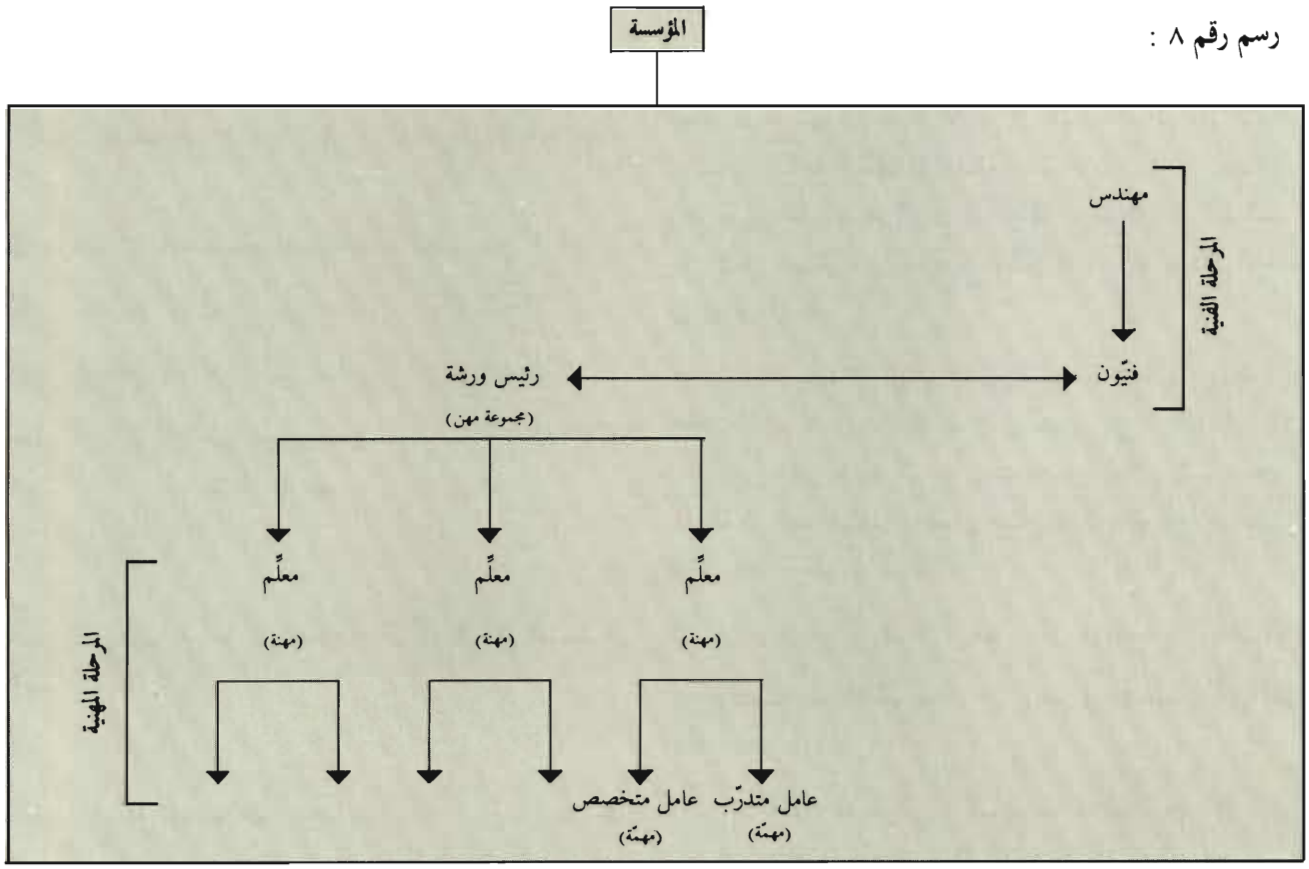

وهنا لا بدّ من التذكير بأن تسمية التأهيل المهني تطلق على تأهيل العمّال والمعلمين ورؤساء الورش ، أما تسمية التأهيل الفني والفني العالي فتطلق على تأهيل الفنيّين والمهندسين .

كما ان المرحلة المهنية تتميز بطبيعة العمل فيها ، التي تستلزم بشكل رئيسي استعمال الأيدي ، فهي مرحلة التنفيذ العملي وفق الدراسات والتصاميم والطرائق الموضوعة مسبقاً ؛ فالتأهيل يجب أن يكون عمليًّا بشكل اساسي .

أمّا المرحلة الفنية فتستلزم معرفة عملية واسعة ، بالاضافة الى اساس نظري متين ؛ فهي مرحلة الدراسات ووضع التصاميم للتنفيذ والإشراف عليها .

من الملاحظ ، اذاً ، أنَّ هناك تغيّراً واضحاً في طبيعة العمل

الراهن للتعليم المهني والتقني ، فقد تبنّت الدراسة :

في المرحلة المهنية :

اعتماد نظام الوحدات (système modulaire) . ويقصد بالوحدة مجموعة المعلومات النظرية والعملية التي تؤدي الى اداء مهمّة .

ا – يفتح هذا التعليم لكل تلميذ او عامل بلغ على الاقل نهاية المرحلة الابتدائية ، وسنًّا يحدّد لكل مهنة .

ب – ان الوحدات التي تؤلف هذا النظام هي : (انظر البيان) .

تأهيل مهني اساسي

(Formation professionnelle de base)

– الوحدة الفنية العادية

Module technique ordinaire (M.T.O.)

– الوحدة الفنية المتخصصة

Module technique de perfectionnement (M.T.P.)

– وحدة التأهيل العام للمعلم

Module de formation de maître (M.F.M.)

– وحدة التأهيل لرئيس الورشة

Module de formation de chef de chantier (M.F.C.C.)

هذه الوحدات تحدّد جميع المستويات في التعليم المهني كما يلي :

– **عامل متدرّب** : تأهيل مهني اساسي + M.T.O.

– **عامل متخصص** : تأهيل مهني اساسي + M.T.O.

– **معلّم** : تأهيل مهني اساسي + مجموعة الـ M.T.O. العائدة الى مهنة + M.T.P.

– **رئيس ورشة** :

يجب ان يكون معلّماً + مجموعة الـ M.T.O. العائدة الى مجموعة مهن M.F.C.C.

ملاحظة :

هذا يعني ان كل مجموعة مهن توصل الى رتبة رئيس ورشة . فقد توجد مجموعة مهن تقتصر على مهنة واحدة ، تكون الرتبة العليا فيها هي رتبة معلم .

ان تطبيق نظام الوحدات يتمّ في المدرسة المهنية (او مراكز التدريب التي يجب ان تحل محل المدارس المهنية) والمؤسسات ، أي أن يكون هناك تواقت (simultanéité) بين المدرسة والمؤسسات .

– في المرحلة الفنية :

استبدال المرحلتين لشهادتي البكالوريا الفنية بقسميها الأول والثاني استبدالاً كليًّا بمرحلة واحدة ، تمتد على ثلاث سنوات تنتهي الى شهادة تسمّى (لا خلاف على التسمية) :

– اختصاصي فني Diplôme de technicien (D.T.)

– البكالوريا الفنية Baccalauréat technique (B.T.)

هذه الشهادة تعادل البكالوريا الفنية – القسم الثاني ، في سوق العمل ، لكنها لا تخوّل حاملها متابعة تحصيله العالي ، اذ ان التركيز في المنهج سيكون على المواد الفنية النظرية والعملية .

وبالمقابل تنشأ مجموعة مقررات لحاملي شهادة الاختصاص الفني (D.T.) والبكالوريا الفنية (B.T.) تنتهي بشهادة تحضيرية الى التحصيل الجامعي ، ويكون التركيز في منهجها على المواد العامة ، كالرياضيات والعلوم واللغات .

وهنا تجدر الاشارة الى أن تقسيم منهج الـD.T. او الـB.T. يجب ان يتجاوب مع سهولة التحرّك الافقي في المهنة . أي ، بمعنى آخر ، يجب ان نتحاشى اختيار المهنة في بداية السنة الاولى ، كما يحصل حاليًّا . وعلى سبيل المثال ، ففي قسم الميكانيك ، يلحظ ان تكون السنة الاولى على الاقل ، مشتركة بين كل فروع الميكانيك ، وان يحصل الاختصاص في نهاية المرحلة .

كما انه يجب ان يؤمن المنهج سهولة التحرك من مهنة الى اخرى ضمن القسم ، اي ان الطالب الذي حصل على الـD.T. او الـB.T. في اختصاص معيّن ويودّ ان يغير اختصاصه ، فلا يترتب عليه ان يعيد المرحلة من السنة الاولى . ولهذا وجب ان تكون مواد الاختصاص لكل فرع بشكل وحدات مستقلة .

ان الرسم البياني رقم ٩ ، يعطي فكرة واضحة عن التنظيم المقترح :

ولتنفيذ هذا التنظيم يجب ان تؤخذ في الاعتبار الاجراءات التي يمكن حصرها بالتالي :

١ – اجراء مسح تقريبي للقوى العاملة الفنية في لبنان ، وتحديد شامل لحاجات البلد الآنية والمستقبلية الى مختلف فئات المهنيين والفنيين ، في شتى الحقول والمستويات .

٢ – وضع تصنيف رسمي للمهن ، على ضوء التصنيف العالمي .

٣ – وضع دراسات تحليلية لمتطلبات المهن ، لجهة نوعية الإعداد والتدريب المطلوبين ومداهما .

٤ – اعادة النظر في بنية التعليم المهني والتقني ، لجهة تحديد حقوله ومستوياته .

٥ – تطوير المناهج الدراسية ، على ضوء الحاجات والمتطلبات .

رسم رقم ٩ :

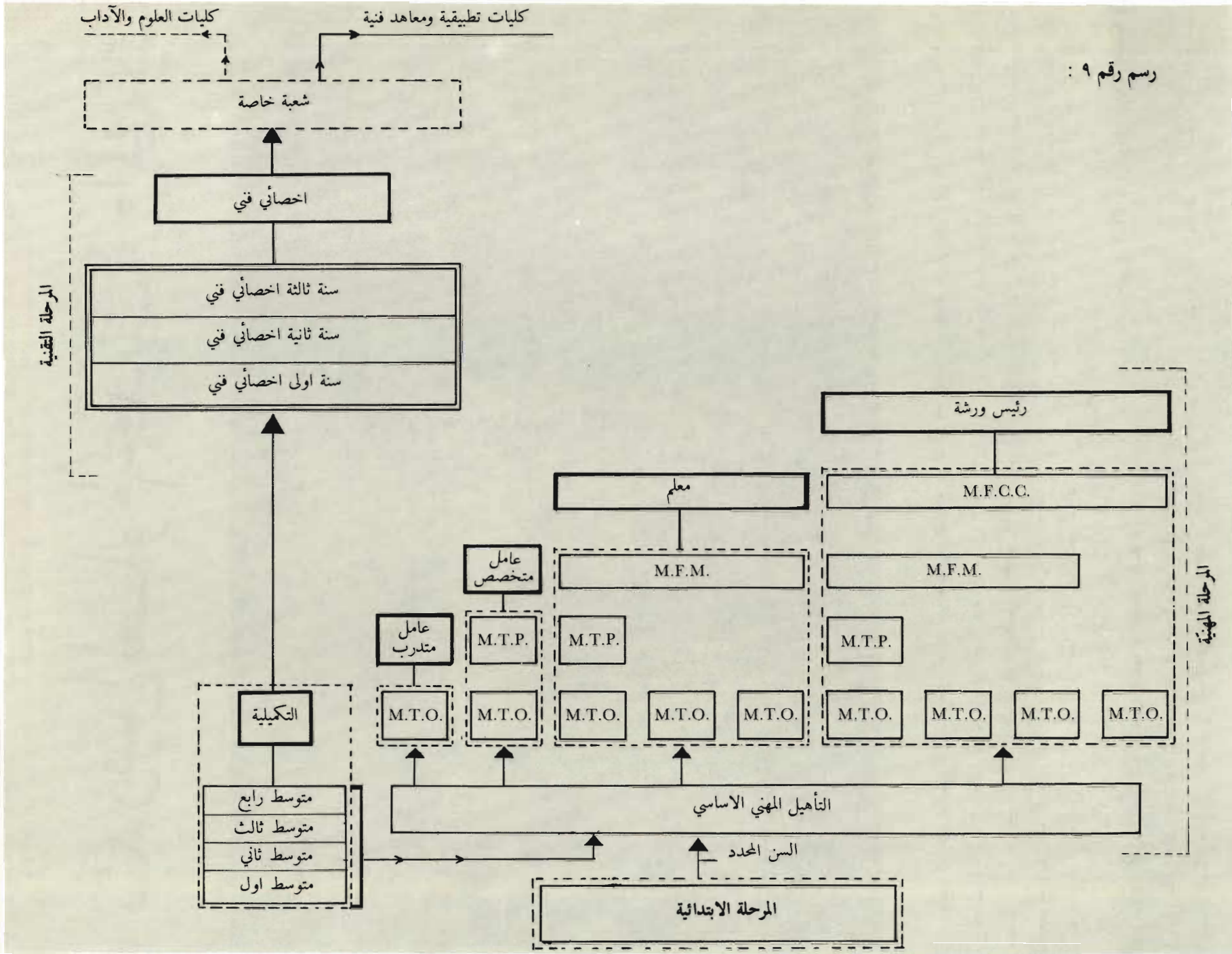
كليات العلوم والآداب
كليات تطبيقية ومعاهد فنية
شعبة خاصة
اخصائي فني
سنة ثالثة اخصائي فني
سنة ثانية اخصائي فني
سنة اولى اخصائي فني
المرحلة التقنية
رئيس ورشة
معلم
M.F.C.C.
عامل متخصص
M.F.M.
M.F.M.
عامل متدرب
M.T.P.
M.T.P.
M.T.P.
التكميلية
M.T.O.
M.T.O.
M.T.O.
M.T.O.
M.T.O.
M.T.O.
M.T.O.
M.T.O.
M.T.O.
المرحلة المهنية
متوسط رابع
متوسط ثالث
متوسط ثاني
متوسط اول
التأهيل المهني الاساسي
السن المحدد
المرحلة الابتدائية

تدريس العلوم الحديثة والمهنيّة

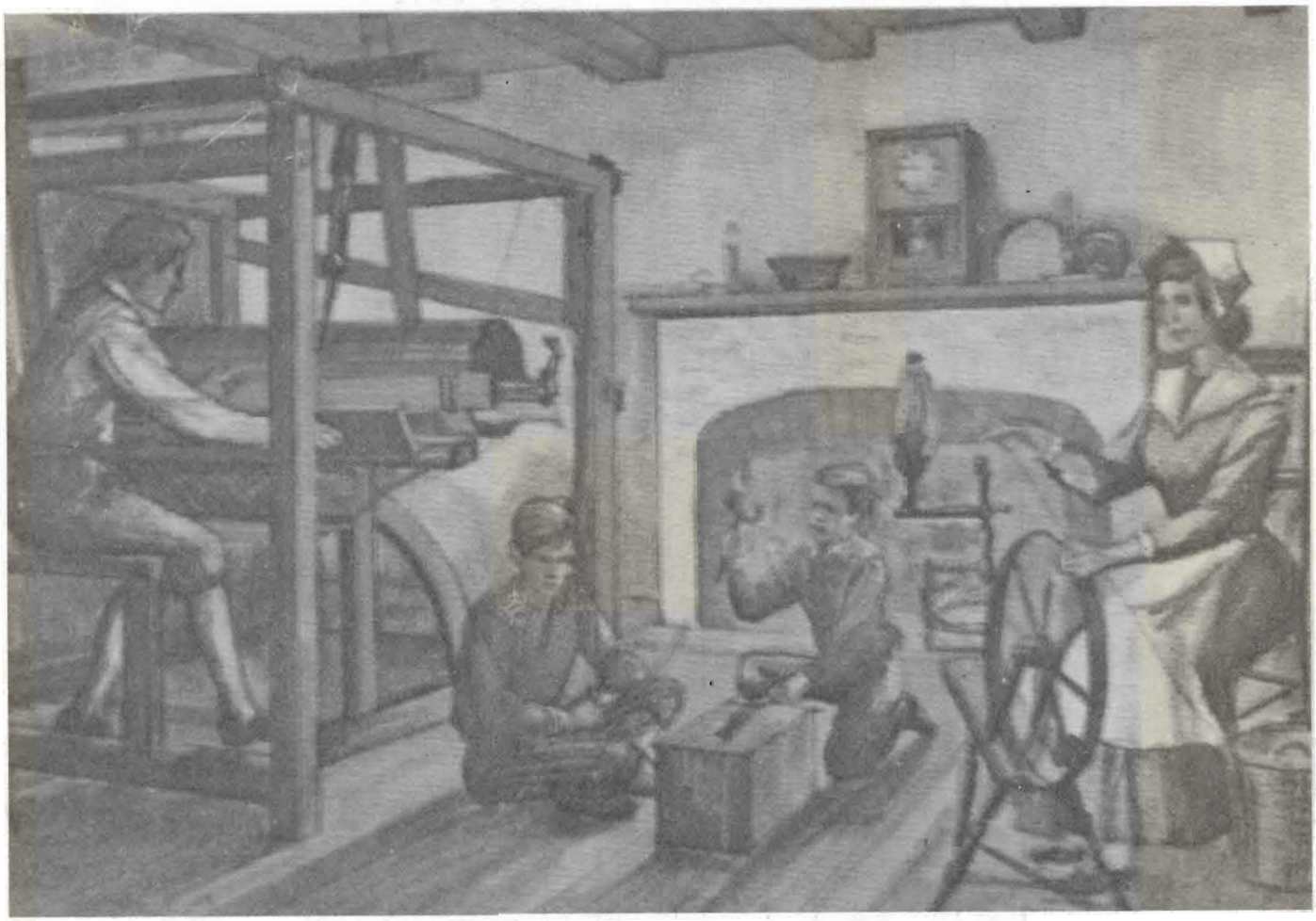

سنحصر معالجتنا بموضوع تدريس العلوم الاختبارية والمهنية والتقنيّة ، من حيث الزمان ، في حقبة القرن التاسع عشر ، وبالاخصّ في عصر النهضة ؛ وأمّا من حيث المكان ، فلبنان ووادي النيل ، حيث كادت تنحصر أسباب الوثبة الفكرية الحديثة ونتائجها . سنحرص ، في الوقت نفسه ، على ذكر العوامل التي كان لها الأثر الفعّال في ميدان تعليم المواد المذكورة أو بثّها بالطرق الأكاديمية ، من دون التطرّق إلى ذكر الدور الذي مثلته الكتب والمجلات والصحف العلميّة في الحقل نفسه ؛ لأنه ، في مثل هذه الحال ، سيتناول البحث الحركة العلميّة برمتها ، في عصر النهضة . لذلك سنكتفي باستعراض هذه الحركة العلميّة ضمن إطار التعليم وما يمت اليه بصلة من قريب أو من بعيد ، متناولين ما يلي :

١ – ما ورد في أهمّ ما صدر من آراء عن مجامعنا الثقافية ومفكّرينا ومربّينا ، بشأن تعليم العلوم الإختبارية والمهنية والتقنية والفنيّة .

٢ – دور الجمعيات العلمية التعليمية في نقل العلوم الحديثة والفنون إلى أعضائها .

٣ – ما آل اليه اتجاه التعليم في البلاد ، في نهاية القرن ، بالنسبة الى المواد المذكورة .

٤ – ما دُرّس من هذه المواد والمهارات ، في نخبة من كلياتنا ومدارسنا الكبرى وجامعاتنا .

والتقنيّة في عصر النهضة

الدكتور جورج هارون

الآراء في موضوع تدريس هذه العلوم :

مجمع سيدة اللويزة

يمكن القول إن « المجمع اللبناني » سبق كلّ الآراء التربوية في العالم العربي إلى التوصية بتدريس العلوم الحديثة . فقد تضمّنت مقررات المجمع الماروني الذي عُقد في دير سيّدة اللويزة ، عام ١٧٣٦ ، لتنظيم شؤون الكنيسة المارونية ، أوّل التشريعات التربويّة في المنطقة ، وقد تمشّت ، في مجملها ، ومبادئ العلم الحديث ، بما اتخذته من مواقف تقدميّة وسجلته من خطوات جريئة وثورية في حينها ؛ وكان هذا المجمع أوّل هيئة مسؤولة دعت الى تدريس مساحة الأرض والرقم والحساب وما أشبه ذلك ، في السنوات الابتدائية من التعليم ؛ كما أوصت بتعليم الهندسة والفلك لمن ترقّى من تلامذة المرحلة الابتدائية(١) ؛ وأوجب المجمع أن يتولى تلقين هذه المواد للأولاد معلّمون أكفاء ، وفي كل الرعايا الخاضعة للطائفة المارونية ، وبإشراف الأساقفة أنفسهم . ويُفضّل أن يكون أفراد الهيئة التعليمية من الكهنة ، واذا تعذّر ذلك ، فينبغي أن يُختاروا من العلمانيين الذين تؤهلهم نجابتهم للقيام بهذه المهمّة(٢) .

أمّا خرّيجو مدارس الرعايا والأبرشيات المارونية ، الذين تتوافر فيهم الشروط اللازمة لمتابعة تحصيلهم ، فيوصي المجمع المذكور بأن يُرسَلوا الى معاهد روما الكاثوليكيّة ، حيث يقتبسون العلوم الرياضية العالية على أنواعها ، ويُتاح لهم التخصص في الحساب والمساحة والفلك وما اليها ، على يد علماء غربيين مشهود لهم بطول الباع في حقول اختصاصاتهم ، وذلك الى جانب علوم الدين واللغات السريانية والعربية واللاتينية والايطالية(٣) .

ويمكن القول إن مجمل مدارس القرن الثامن عشر ، والنصف الأول من القرن الماضي على الأقلّ ، العائدة الى الطائفة المارونية وبعض الطوائف الكاثوليكية ، سار في مناهج التدريس بمراحله المختلفة على الخطى التي رسمها مجمع سيدة اللويزة ، بل توسّع في مواد العلوم الاختبارية ، نظراً للحاجات الجديدة ولتقدّم الزمن ، وتطوّر العلم الحديث ، من اختباري وتقني وصناعي . ومن بين هذه المدارس نذكر بعض كبرياتها التي لها أفضال على النهضة التعليمية اللبنانية .

في الحقبة الحديثة والمعاصرة : مدرسة عين ورقا (١٧٩٨) ، مدرسة بزمّار (١٧٩٧) ، مدرسة عين تراز (١٨١١) ، مدرسة المخلص (١٨٣٠) ، مدرسة مار عبدا هرهريا (١٨٣١) .

كما نذكر مدارس أخرى أصغر دوراً من الأولى ، في حقل العلوم العالية ، ولكن أكثر عدداً ؛ منها مدارس مار يوحنا مارون في كفرحي (١٨١٢) ومار أنطونيوس بعبدا (١٨١٥) ، ومار جرجس الرومية (١٨١٨) ، ومار يوحنا مارون صربا (١٨٢٨) ، ومار سركيس ريفون (١٨٣٢)(٤) .

بعد ذكر مقررات مجمع اللويزة بشأن تدريس العلوم الاختبارية ، ينتقل الاهتمام الجدّي ، زمنيّاً ، بهذه العلوم الى وادي النيل .

رفاعة الطهطاوي

إن أوّل داعية لتعليم العلوم الاختبارية والتقنية في مصر هو ، بلا شك ، رفعة رفاعة الطهطاوي (١٨٠١ – ١٨٧٣) ؛ وكان مفتياً للديار المصرية ورجل علم في آن . أما العوامل الكامنة وراء دعوته هذه فأولها تأثره بالحركة الاصلاحية التي تمشّى عليها محمد علي ؛ وثانيها

مشاهدته حضارة الغرب عن طريق رحلته الى فرنسا ، للتدرب على العلوم الحديثة ؛ والعامل الثالث والأخير حاجة بلاده الملحة الى القيام من كبوتها ، بحيث تبين له أن إشاعة العمران والازدهار في مصر ، بالاضافة الى التمدن ، تتطلب التربية الخلقية بواسطة الدين والعلوم المدنية ، كما تتطلب وجود الموارد القومية عن طريق تعزيز المنافع العامة ورفع مستواها(٥) .

وهكذا عُني الطهطاوي بالقضايا الروحية والاقتصادية في آن ؛ وهذا الاتجاه ، متجسد في الإسلام الذي يسعى وراء كل من الحياة الدنيا والحياة التي وراء هذه الدنيا .

أمّا الحاجات الاقتصادية والمنافع العامة فتحصل بتعليم العلوم التي تعود على صاحبها بنتيجة عملية(٦) . من هنا نبذه ، في مناهج التعليم ، العلوم القائمة على الكلام والهادفة الى التناظر والتناقش(٧) ، وضرورة استبدالها بعلوم أخرى ، نظرية كانت أم عملية ، مفيدة للفرد والمجتمع وآيلة الى التمدّن والعمران(٨) .

ويخلص الطهطاوي الى التوصية بتعليم العلوم الطبيعية والرياضية والمهنية ، من زراعة وتجارة وصناعة ، مما له علاقة بحياة الجماعة وخدمة الوطن ، وذلك الى جانب العلوم والمعارف العقلية الأخرى ، النافعة أيضاً ، نظير التاريخ والجغرافيا وعلوم الدين والاخلاق والآداب الاجتماعية(٩) . فساوى بين العلوم التقليدية وبين الفنون والصنائع ، في تنمية الاقتصاد وزيادة الثروة واشاعة الازدهار لمجموع الشعب(١٠) . وقد ترجم الطهطاوي هذا المبدأ بمطالب واضحة ، شملت مراحل التعليم الثلاث ، الابتدائي والثانوي والعالي .

ففي ما خصّ التعليم الابتدائي أوجب الطهطاوي أن يشمل منهاجه مجموع المعارف والمهارات التي ينبغي أن يكتسبها أفراد الشعب ، الذكور منهم والاناث ، فأدخل ، من بينها ، مادة الصناعات المفيدة التي يقتضي أن يتدرّب عليها التلامذة ، بعد أن يتجاوزوا سنّ الطفولة ، ويحوزوا بعض المعارف الأولية ، سواء في حقل العلوم الانسانية أم في حقل الرياضة الجسدية وأعمال الفروسية ؛ كما أوجب الطهطاوي ، في هذه المرحلة ، تعليم الفتيات الخياطة والتطريز وإدارة المنازل(١١) .

وفي ما يتعلق بمرحلة التعليم الثانوي أوصى الطهطاوي ، في جملة ما أوصى به ، بأن تعلّم العلوم الرياضية ، وعلم المواليد ، والطبيعة ، والكيمياء ، وفنون الزراعة . وهو لم يقصر تعليم هذه المواد على المدارس ، بل ألحّ في ترغيب أبناء الشعب بها ، حتى اذا حذقها الجمهور ، تدرّج الى التدرّب على الصناعات(١٢) .

أما التعليم العالي فيقترح فيه الطهطاوي ، كما في المرحلتين الأخريين ، ادخال العلوم في المناهج ، وقد اعتنق وجهة نظره هذه علي مبارك ، وزير المعارف المصري في عهده(١٣) .

محمد عبده (١٨٤٩ – ١٩٠٥)

محمد عبده هو المفكّر المصري الذي ترك لنا ، في عصر النهضة الأدبية الحديثة ، أكبر قدر من الخواطر التربوية ، بعد الطهطاوي . وهو ، برغم كونه رجل اصلاح في الاجتماع وفي التربية والتعليم ، وبرغم حدبه على الفقراء واهتمامه الشديد بإعداد الطبقات الدنيا من الشعب ، الى جانب النخبة فيه ، وبإعداد المعلمين الأكفاء لهذه الغاية ، لم يحبّذ أن يكون للتعليم أهداف اقتصادية ، علاوة على الأهداف الروحية والمعنوية التي تكفي ، بنظره ، لصقل المجتمع وترقيته . ذلك أن حلمه كان تقدّم الانسان في نفسه وفي خلقه ، لا في جسده وفي حياته اليومية والاقتصادية والمادية(١٤) . فرفض أن يكون من غايات التعليم تحصيل المرء عيشه ، أوتعليم مهنة من المهن ، اوالتأهيل لوظيفة من الوظائف(١٥).

فالغايات جميعاً تتعلق ، في رأيه ، بحاجات العقل والدين والأخلاق والنظام والعيشة الصالحة(١٦) .

لكن اذا لم يقبل محمد عبده بأن يسخّر التعليم لغايات نفعية تتعلق بالمهنة أو الحرفة ، فقد دعا ، من جهة أخرى ، الى تعلّم العلوم الحديثة ، علوم الاختبار والحسّ والمشاهدة ، علوم الكيمياء والفيزياء وعلوم الطبيعة وما اليها ، بغية الوقوف في وجه الغرب ومحاربته بسلاحه ، وانسجاماً مع عقيدته الهادفة الى الإصلاح العام في الأمة المصرية ، ولأن الدين وحده غير كاف في إنهاضها(١٧) ، فوجب الانصباب على العلوم الاوروبية الحديثة ، الى جانب العلوم القديمة . ذلك أن الرجل كان يجمع بين العلم والدين ، ويعتقد بأن أحدهما وحده لا يكفي الانسان المصري ، والمسلم بصورة عامة ، ليحيا حياة كاملة مثالية .

وكان محمد عبده يؤمن ، الى ذلك ، بأن العلوم الحديثة ، الحسية والاختبارية والعقلية ، وسيلة يمكن استخدامها في صقل الدين نفسه والدفاع عن معتقداته ، خاصة وأنه لا مفرّ ، في النهاية ، من مجابهة

معطيات العلم الحديث التي تتعارض وبعض النصوص الدينية ، اذا ما فهمت بحرفيتها ، من دون اللجوء الى الاجتهاد والعقل .

من هنا تعلّق محمد عبده بأحكام العقل وبضرورة الاجتهاد ، الأمر الذي جعل هذا المفكر يؤوّل الآيات حتى تأتي مطابقة للعلم ، أو قريبة من أحكام هذا العلم . وموقف محمد عبده من ضرورة تسخير العلم الحديث للدفاع عن الدين والايمان ، كموقف فلاسفة المسلمين في القرون الوسطى ، في استخدام العقل اليوناني للذود عن الحقائق الايمانية الإسلامية ، بل كموقف اللاهوتيين المسيحيين من قبل(١٨) .

وتشديد محمد عبده على ضرورة الإقبال على العلوم الحديثة ، للأسباب السالفة الذكر ، أمر كان له أشدّ الوقع في عصر النهضة العربية الأخيرة ؛ وقد فعل فعله في الأوساط الدينية الاسلامية والتربوية خاصة ، فشجّع هذه الأوساط على إيلاء العلم الحديث المكان اللائق بين مواد التعليم التي يجب أن تدرّس في المدارس .

وينبغي أن نضيف بأن تشديد محمد عبده على تدريس العلوم الحديثة ، كالكيمياء والطبيعيات وخاصة العلوم البيولوجية ، لا لكونها مجابهة لأوروبا فحسب ، ولا لإنهاض الاقتصاد المصري فحسب ، بل لأن ثمة قضايا تعتمد ، في ما تعتمد ، على العلم الحديث ، كنظرية النشوء والارتقاء التي حمل لواءها ، في عصر النهضة ، كل من شبلي شميل ويعقوب صروف ، والتي يقتضي مناهضتها ، ولا سبيل الى ذلك الا بتدريس العلم البيولوجي وتأويل الآيات لجعلها في وضع يتماشى ومعطيات الحضارة الجديدة . ولكن محمد عبده لا يختار في ذلك من الآيات الا التي تتوافق ومضمون المذاهب الجديدة ، فيعتمد الى تأويلها وتفسيرها بما يناسب الواقع . فاذا ما ماشى ، مثلاً ، نظرية النشوء ، يماشيها كمؤمن وكمسلم متفهّم ، في الوقت نفسه ، مكتشفات العلوم البيولوجية ، لا كملحد او ناكر للايمان والوحي والغيبيات على إطلاقها ، كما هو الحال مع شبلي شميّل . ومحمد عبده ، بحكم مركزه الديني والفكري والاجتماعي ، مُلزَم بالإدلاء برأيه في معرض طرح قضية أصل الانسان ومصدر الحياة ، اللذين تثيرهما العقيدة النشوئية . محمد عبده مُلزَم بالردّ عن الايمان الإسلامي تجاه الروح الالحادية وروح الشك ، اللذين زرعتهما التيّارات الفكرية الوضعية والمادية في عصره . فكان على الرجل ، كمفتي للديار المصرية ، ومصلح ، ومؤمن بالعقل بعد الله ورسوله ، أن يسعى للتوفيق بين الدين والعلوم الطبيعية ، وفي الوقت نفسه حماية الإسلام من الهرطقات والافكار الهدّامة ، والحفاظ على مفهوم الأديان السماوية لطبيعة الانسان ووجود النفس وروحانيتها ، والحفاظ على الايمان بالله والأنبياء . من هنا كانت هذه المدرسة من مفكّري النهضة المسلمين ومفكرينا الحاليين ، الذين حاولوا بدورهم التوسّط بين النصوص الدينية ومذهب داروين ، متأثرين بموقف محمد عبده ، ساعين الى إفادة الإسلام من الاستنباطات العلمية التي بلغها الغرب دونما مسّ بجوهر الدين(١٩) . وفي هذا المجال يلتقي محمد عبده أيضاً وخير الدين التونسي ، المصلح الكبير الذي رأى في اقتباس العلوم الحديثة من أوروبا وسيلة لرفع مستوى البلدان الشرقية والإسلامية ، مجتهداً في إقناع المحافظين من المسلمين بأن هذه العلوم ، إذا ما اختير الصالح منها ، فإنه لا يناقض الشريعة الدينية بشيء .

فخير الدين يبغي ، هو الآخر ، تحسين حال الأمة الإسلامية ، وتنمية أسباب تقدمها ... وتمهيد طريق الثروة من الزراعة والتجارة ، وترويج سائر الصناعات ، ونفي أسباب البطالة ، كما يلفت النظر الى أن العامل الرئيسي الذي يكمن وراء تفوّق الدول الاوروبية هو قوتها الاقتصادية ، بالإضافة الى قوتها العسكرية(٢٠) .

بعد الطهطاوي ومحمد عبده ، رائدي التعليم الاختباري في وادي النيل ، لا يسعنا إلا ولوج هذا المضمار في لبنان ، حيث كثرت المدارس وكثر المفكرون والمربون الذين خبروا التعلّم والتعليم ، ومكّنتهم ثقافتهم ونزعتهم الاصلاحية من أن يبذروا بذور تدريس العلوم الحديثة ، للحاجة اليها ، ولخلوّ المعاهد منها ، في حقبة أخذ العلم الحديث في الغرب يتقدّم خلالها ، وتنتج عنه الاكتشافات والاختراعات ، فتقلب العالم الحديث وتجعله صغيراً أمام قدرة الانسان ؛ بل رأى الانسان نفسه انه اذا لم يكتسب مهارات جديدة مستحدثة ، فلا يستطيع أن أن يقوم بأوده ولا ان يحصّل عيشه . فمن رجالات النهضة ، الذين دعوا الى إفساح المجال الواسع في مناهج التعليم للمواد المهنية والتقنية وعلوم الطبيعة ، أحمد فارس الشدياق والمعلم بطرس البستاني ، وفرنسيس المرّاش والدكتور شبلي شميّل وفرح أنطون وأمين الريحاني .

فارس الشدياق (١٨٠١ – ١٨٨٧)

فارس الشدياق ، كبير أدباء القرن التاسع عشر في اللغة العربية وآدابها ، أدلى بدلوه في حقل الآراء التربوية . ولا غرو ، وهو خريج مدرسة عين ورقه وقد خبر الجوّ التعليمي في قاعاتها ، كما اتصل

بالمرسلين الاميركيين في بيروت واطلع على المؤلفات الأجنبية من فرنسية وانكليزية ، فاقتبس من تيارات الفكر الحديث فيها ؛ وهو الى ذلك الكاتب النقّادة وصاحب الرأي ورجل الاصلاح .

كان غريباً أن ينبري رجل كالشدياق ، وهو من مواليد أوائل القرن الماضي ومن الرعيل الاول بين أدبائه ، لطرح قضايا تعليمية وتربوية بلغت منتهى الجرأة في عصره ، الى جانب أفكار رفاعة الطهطاوي في هذا المجال . لكن لم يكن غريباً حقاً أن يتطرّق الفارياق ، بحكم عمله الأدبي والصحفي في مجلة « الجوائب » ، لشؤون الساعة في الحقبة التي عاش فيها ، ومن بينها شؤون المدرسة ، وقد كانت هذه الأخيرة متخلفة ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كما خبرها هو . من هنا أنّ آراءه كانت انطباعات شخصية وأفكاراً متفرّقة ، مبعثرة في مؤلفاته المختلفة ؛ لكن يمكن الجمع بينها واستخلاص نظامه التربوي .

الفكرة العامة السائدة في كتابات الشدياق التربوية تتلخص بالإصلاح وبوجوب الافادة من التعليم . فلا نعلّم مواد غير عملية ، وليست بذات نفع في حياة الانسان اليومية . لذلك ، من أهمّ التوصيات التي اطلعنا بها في هذا المضمار الحثّ على التعليم الصناعي والمهني ، وذلك قبل أن يتبنّى القرن الماضي ، في دنيا العرب ، هذا المبدأ ، ويعمل على تطبيقه ، وقبل أن تنتشر هذه الدعوة في منطقتنا ، بل قبل ان تتجلّى الحاجة الى تعميم المدارس المهنية ومؤسسات تعليم الحِرَف في ربوعنا . وفي هذا يبدو الأديب العلاّمة تقدّمياً وثورياً ، لا سيما أن العلوم العملية والحرفية والصناعية تكاد تكون مجهولة في عصره .

وفي عرف الشدياق ، يجب « أن تشتغل البنت في أحد الفنون والعلوم النافعة ، سواء أكان هذا العلم عقلياً أو يدوياً ، لسببين اثنين ، الأول كون « جهل البنات غير مانع لهنّ من معرفة الرجال واستطلاع أحوالهم » ، وربما أفضى بهنّ هذا الجهل الى « التهافت عليهم والانقياد اليهم من دون نظر في العواقب ... » ، والثاني كون « النساء إذا علمن من انفسهن أنهن كفوءات كالرجال ، في العلوم والمعارف ، تترّسن دونهم بمعارفهنّ ، وتحصنّ بها عند تطاول الرجال عليهنّ ، بل الرجال أنفسهم يشعرون بفضلهنّ ، فيرتدعون عن ان يهتكوا أحجاب التأدب معهن »(٢١) . لكن ما تتلقنه الفتيات من علوم وفنون ، عقلية كانت أم يدوية ، هو لخدمة البيت ، ويمارس فيه .

في الإجمال ، على أرباب المدارس ، حسب الشدياق ، أن يضعوا في مقدمة المواد التي يعلّمونها لتلامذتهم تلك التي هي في أساس حياتهم والتي لا غنى لهم عنها . وقبل أي درس يؤخذ ، ينبغي على تلامذة المدارس أن يتعلموا شيئاً يؤول الى صحتهم(٢٢) ، أويفيدهم في تعلّم صنعة أو اكتساب مهنة ، للارتزاق وتأمين العيش(٢٣) .

المعلم بطرس البستاني (١٨١٩ – ١٨٨٣)

اذا ما عالج المعلم بطرس البستاني مشاكل التعليم والتربية ، فذلك حقّ وواجب ، وقد كان هو نفسه مدرّساً في مدرسة عبيه (٢٤) مع كرنيليوس فانديك (٢٥) ، كما أنشأ « المدرسة الوطنية » الشهيرة وأدار دفتها ، ووضع كتباً مدرسية في العربية ، من لغوية وحسابية وسواها . والى ذلك خبر التعلّم والتعليم في مدرسة عين ورقه ، كبرى مدارس ذلك العهد ، حيث قضى عشر سنوات (١٨٣٠ – ١٨٤٠) ، أتقن في خلالها العلوم ، واللغات السريانية والعربية واللاتينية والايطالية .

الفكرة السائدة ، في ماكتبه البستاني بشأن التعليم(٢٦) ، هي وجوب ايصال العلوم الأوروبية الى أبناء الوطن . وهو يعني بالعلوم الأوروبية علوم الاختبار ، تلك التي كانت مجهولة أو مهمَلة في الشرق العربي . والبستاني يبغي من ذلك إرساء نهضة اجتماعية في البلاد ، تقوم على مداميك ثابتة . وهو ما انفكّ يردّد أن مرجعنا في العلوم الحديثة إنما هو الحضارة الأوروبية(٢٧) . ولبلوغ هذا الهدف طريقان ، طريق سياسية تنحصر بالفصل بين الأعمال الزمنية والأعمال الدينية ، وطريق تربوية يُعنى فيها عناية فائقة بالمرأة ، بحيث تُدرَّب على الأعمال المنزلية من طهي ونظافة وخدمة وخياطة ، وهذه هي حرفة النساء التي ينبغي أن ينصرفن لها(٢٨) .

لكنه من الطريف أن نرى البستاني ، برغم تشديده على وجوب تعليم العلوم الحديثة ، قد أهمل هذا الأمر في « المدرسة الوطنية » التي أنشأها ، ربما لأنه يجد الطاقة العقلية عند المرأة ادنى منها عند الرجل(٢٩) .

وفي هذا الامر يشاركه الدكتور شبلي شميّل ورعيل من مفكري النهضة العربية الحديثة وادبائها(٣٠) ، ذلك أن مفكرينا وأدباءنا في القرن الماضي تأثروا بآراء مفكّري فرنسا في القرن الثامن عشر ، بما يتعلق بالمرأة ، وقد كانت هذه عندهم دون الرجل طاقة عقلية وقدرة على اقتبال العلم وفعالية في الخلق والابتكار ، برغم مبادئهم الهادفة الى تحرير الضعيف من القوي والمظلوم من الظالم والمحكوم من الحاكم(٣١) .

هذا ، وفي مجال قصر التعليم النسوي على الأعمال المنزلية والقراءة والدين ، والرغبة في عدم تدريب الفتيات على حرفة يحترفنها خارج المنزل ، الى جانب الرجل ، في هذا المجال يلتقي المعلم بطرس(٣٢) وكاتبين آخرين من رواد النهضة العربية الحديثة ، هما رفاعة الطهطاوي(٣٣) وفارس الشدياق(٣٤) .

فرنسيس المرّاش (١٨٣٦ – ١٨٧٣)

فرنسيس المرّاش الحلبي كان أحد الكتّاب الذين تأثروا بأفكار الثورة الفرنسية وبحركة الإصلاح الحديثة التي أجّج أوارها المفكّرون الاجتماعيون في أوروبا ، ابتداءً من القرن الثامن عشر ، وذلك في كتابه « غابة الحق »(٣٥) . وينطلق المرّاش من إحساسه بتخلف بلاده والأقطار المجاورة ، في الفترة التي عايشها فيها ، ليبلغ الطريقة التي ينبغي أن تعالج بها أوضاعنا المتردّية . فيجد أن هذه المعالجة لا تتحقق إلا عن طريقين اثنين : تحسين الحكم وإعلاء شأن التربية . والهدف الاسمى الذي يجب أن يبلغه العالم العربي ، في نظره ، يقوم بسيادة حالة التمدّن ، الذي يؤدّي بالمرء الى إنماء كل طاقاته الطبيعية والأخلاقية . ففي ما خص تحسين الحكم يوصي المرّاش بنشر الوعي المدني والسياسي ، وتدريب القائمين بالإدارة على اتّباع الطرق الحديثة وحضّهم على تحقيق المساواة تجاه القانون ، والسعي وراء رفاهية المواطنين كافة ، وبثّ محبة المواطن لوطنه فقط ، من دون دينه وطائفته(٣٦) .

وأمّا موضوع رفع مستوى التعليم فيتحقّق ، بحسب مرّاش ، بأن تدخل المناهج التعليمية مادة العلوم ، أي العلوم الاختبارية ، وبأن تُدرَّس أيضاً الصنائع الملائمة لعصره(٣٧) . وهو يدعو الى ذلك ، بالاضافة الى توصيته بتحسين الأخلاق عند الولد وتهذيب عقله ، بحيث يتم إصلاح التربية بتوفير هذين الشرطين(٣٨) .

الدكتور شبلي شميّل (١٨٥٠ – ١٨١٧)

يوصي الدكتور شبلي شميّل ، كأستاذه ارنست هيكل ، بأن يكون اتجاه المدرسة الابتدائية تقنياً ، والثقافة التي تعمّمها لدى التلامذة ثقافة بيولوجية . فحالة الانسان لا تتحسّن ، في عرفه ، اذا لم تعدّ المدارس للفنون والصنائع ، الى جانب علوم الطبيعة ونظريات التطوّر(٣٩) . فأعلن أنه كفانا ما ناله حتى اليوم طلابنا من تنشئة أدبية في المدارس المصرية والشامية . فينبغي ، بعد اليوم ، أن نعدّ علماء ومهندسين وصناعيين(٤٠) .

وما دفع شميّل ، بالأخصّ ، الى اتخاذ هذا الموقف هو خيبته من نتائج التعليم العملية الآيلة الى فراغ في الانتاج الوطني والى قحط في الاقتصاد والثروة القوميتين ، بحيث « أن كلّ محصول الصناعة ، من نعال أحذيتنا حتى سياراتنا وأسلحتنا ، كله من مصادر أجنبية » ، وحيث أن « تجارتنا بارت » ، وأن مرافقنا يستثمرها الغربيون ، سواء التي على الارض أو في باطنها . وهذا الأمر يعود ، في نظره ، الى سوء التربية العائلية والاجتماعية ، ونظام الحكم ، وبالأخص ، الى التربية المدرسية(٤١) .

أما العلاج ، بنظر شميّل ، فيقوم ، في مرحلة التعليم الابتدائية ، بأن « يُنشأ في كل مدينة وكل حيّ وكل قرية مدارس صغيرة ، بنسبة عدد السكان ، تُعلَّم فيها الأولاد والاطفال المبادئ الأولية للعلوم الطبيعة ، بغية معرفة خصائص الماء والهواء والجماد والنبات والحيوان » . وتؤمَّن في هذه المدارس ثقافة طبيعية يدركون معها واقع الانسان و« مرتبته على الارض » .

وليس من ريب في أن هدف شميّل من تبيان كون الانسان كائناً بيولوجيًّا كالنبات والحيوان ، وان اكثر تطوّراً ، وكونه جزءًا من الطبيعة لا يتجزأ ، الهدف من ذلك أن يضمن بثّ تعاليم في مذهب النشوء والارتقاء والفلسفة الماديّة .

وأمّا في مرحلة التعليم الثانوية فيقترح شميّل أن « يُنشأ معهد كبير للدروس ، يدرّس فيه علم نشوء الأرض ، والأجرام السماوية ، وعلم الأحداث الجويّة ، والأقاليم واختلافها ، وتأثيرها في الانسان وفي العمران ، الخ » .

لا شك في أن علم الأحداث الجوية وتأثيراتها يدخل في مادة العلوم الطبيعية الصرف ، وهو مفيد وضروري للثقافة . أما « علم نشوء الارض والأجرام السماوية » فيُقصد منه ما يتوافق ونزعة شميل المادية ، أي أن الأرض وُجدت من ذاتها ، وأنه لا خالق لها ، وهو ما يدعوه أتباع مذهب التطوّر الشميليون بالنشوء الذاتي
(la génération spontanée)

وأمّا في المرحلة الجامعية فيوصي شميل بأن تقام كليات للكيمياء والميكانيكيات والرياضيات وعلم الأفلاك ، وأن يكون الهدف من

إنشاء الجامعة « تعليم التاريخ الطبيعي ، والاقتصاد الطبيعي ، وتطبيق ذلك على الانسان والطب وسائر العلوم الحيوية والانتروبولوجية (٤٢) .

« التاريخ الطبيعي » ، بنظر شميّل ، هو تاريخ الإنسان بالنسبة الى

الطبيعة وتاريخ الطبيعة . وهو نقيض للتاريخ السياسي ، الذي يعول عليه في مناهج التعليم . كذلك القول في ما خصّ « الاجتماع الطبيعي » و« الاقتصاد الطبيعي » . فكل من هذين يربطه شميّل بمذهبه في فلسفة علوم الطبيعة ، فلسفة التطوّر التي هي أمّ العلوم ومفتاح المعرفة . وأمّا قوله بـ« تطبيق ذلك على الانسان » فيوضح القصد من هذه العلوم ، وهو ما لا يخرج عن شرحنا أعلاه ، في ما يتعلق بالمواد التي يفرضها شميّل في مرحلتي التعليم الابتدائية والثانوية .

وخلاصة هذه التعاليم جميعاً تتجسّد في نظريّة شميّل المسمّاة « فلسفة النشوء والارتقاء » . وعليه فإن من شاء أن يأخذ على عاتقه تعليم المواد المذكورة يجب ألاّ يقتصر فيها « على النظر التقريري البسيط ، من حيث نشوء الأحياء وتسلسلها بعضها من بعض » ، بل يُتطلَّب منه إطلاق النظرية » على الطبيعة كلها ، من جماد ونبات وحيوان ، من حيث أصلها وتحوّلها ونسبتها بعضها الى بعض ، مبيّناً أن هذا الكلّ المشهود مترابط ترابطاً لا ينفك في كلّ صوره وأفعاله ، سواء في الطبيعة الصامتة او في الاحياء النامية او في الحيوان الاعجم او في الانسان الناطق ، موضحاً أن القوى الفاعلة في كل ذلك ، كالمواد الداخلية فيه ، من أصل طبيعي واحد متحوّل الى ما لا حدّ له ، بحيث أن الأفعال الظاهرة في أعلى سلّم هذا التحوّل ، كما نشاهدها اليوم ، ليست الا تلك الأفعال البسيطة ، كامنة في أدنى هذا السلّم ، متدرّجة فيه ، وهي لا تنتظر حتى تظهر بأسمى مظاهرها ارتقاء وأعظمها شدة ، إلا توافر شرائط معلومة لوفقدتها بعد ذلك لعادت الى بسائطها ، عملاً بناموس الاقتصاد الطبيعي الذي يقتضي أن كل شيء في الطبيعة منها وبها وإليها ، مستنداً في كل ذلك الى العلم الاختباري المحسوس ... متوخياً من كلّ ذلك المنفعة العملية ... « ومسترشداً بنظام تنازع البقاء وناموس التكافؤ والتكافل ... »(٤٣) .

لكن ، بينما يبغي هيكل ان يُدرّس التلامذة العلوم الاختبارية والبيولوجية والتقنية لذاتها ، يرى شميّل أنّ كل درس من هذه الدروس يجب أن تُستهدف منه نتائج مفيدة ، وأن يستجيب لحاجات البلاد الملحّة والضرورية . فالعلوم البيولوجية ، علوم الطبيعة وُجدت ، بالأخصّ ، لخدمة الهيئة الاجتماعية ولتحقيق الاصلاح ، ولم تكن من أجل الحقيقة في ذاتها ، كما هو الحال مع أساتذته الأوروبيين .

فوائد الثقافة البيولوجية

ما هي منافع الثقافة البيولوجية ، ثقافة علوم الطبيعة وعلوم النشوء والارتقاء ؟ ثمة لائحة يقدّمها شميّل بالثمار التي نجنيها من هذا التعليم .

العلوم الطبيعية ، بما فيها تعاليم النشوء ، تكشف لنا ، في نظر شميّل ، الصلات التي بين مختلف عناصر الكون ، ترينا النواميس الكبرى التي تسيّره .

« وأي شيء ألذّ وأفيد من معرفة تحوّل المادة وتحوّل قواها فيها ومعرفة أنها شيء واحد لا تهدأ له حركة : إلفة في الجماد وانتخاب في النبات وإدراك في الحيوان وإرادة في الإنسان على اختلاط في آفاقها ، سمّها ما شئت : حياة أو حرارة أو كهربائية أو نوراً أو حركة أو جاذبية أو حبًّا . فهي واحدة في الجوهر ، وإن اختلفت في المظهر متنقلة في جسم الكون ، متغيّرة فيه لحفظ الكلّ ، كما تتغيّر مراكزها في جسم الجماد وفي جسم الحي ... »(٤٤) .

الاّ أننا ، في الواقع ، لا نفهم كيف تستطيع علوم الطبيعة أن تمكّننا من القبض على مفاتيح هذه الطبيعة(٤٥) ، بينما تقتصر هذه العلوم – كما يؤكّد لنا شميّل في موضع آخر من كتابه – على معرفة خصائص الأشياء ، لا ماهيتها ؟

« ليس في طاقة الطبيعيّ أن يعلم الحقائق والماهيات ، وكل علم قاصر على معرفة الكمّيات والكيفيّات . فهو لا يستطيع الكلام على الذوات مجرّدة عن صفاتها المقوّمة لها . فلا يعرف الحياة إلا من أفعالها ، كما إنه لا يعرف الجاذبية أو الإلفية أو سواها من القوى الطبيعية إلاّ من أفعالها. فنظره الى الحياة مجرّدة ضرب من العبث كنظره الى سائر القوى الطبيعيّة مجرّدة »(٤٦) .

علوم الطبيعة تجعلنا ندرك ايضاً ، بحسب شميّل ، « مركز الانسان الحقيقي في الارض » ، أي أصله الحيواني . « فيصرف المرء حينئذ كل جهده للبحث في ما هو أمامه ولا ينصرف عنه إلى ما لا يجديه نفعاً ويحول دون ارتقائه في الحياة الدنيا(٤٧) ؛ ومن ثمّ ، فيجب ألاّ يخجل الانسان من معرفة أصله . لأن الحقيقة لا يخجل منها إلا الجاهل ؛ بل ينبغي أن يفتخر بهذه المعرفة ، إذ يرى نفسه اليوم أكمل منه في الأمس . بل إنّ هذه المعرفة تجعله يفهم أنه قابل للتقدم إذا ما استخدم ما فيه من طاقة وقوى ، « إذ يعلم أن ما بلغه ليس موهبة سرّية من المواهب التي تصيب الانسان ... وانما هو نتيجة عمل متجمّع على مر الدهور لأسباب معلومة »(٤٨) . وفي هذا القول إشارة الى أن الانسان تطوّر من أصل حيواني الى انسان عاقل ، مع الزمن ، والى أنّ كلّ ما يتفوّق به على الحيوان مكتَسَب مع الزمن ، وأنه لا يفرق بشيء عن الحيوان ، حتى ولا بنفس أو روح مخلوقة ، وانما بقوى طبيعية مكتسبة من الطبيعة ، صارت ما صارت اليه اليوم بفضل ظروف وأسباب طبيعية ، وهو ما شرحه وفصّله في مجمل كتاباته ، هنا ، مع العلم أنّ فكرة الأصل الحيواني للإنسان كانت تثير الشكّ في عهد شميّل ، وتؤدّي الى مناقشات حادّة ومناظرات اتصفت بالشدة والعنف ، بين محبّذيه وأخصام النشوء(٤٩) .

ويزعم شميّل كذلك أن علوم الطبيعة والفلسفة المادية التي تتفرّع عنها تكشف لنا « معرفة الانسان نفسه بالنسبة الى أمثاله ، وما له من الحقوق وما عليه من الواجبات . فإنّ الانسان الذي يبلغ شيئاً من هذه الحرية لا يعتقد العصمة للقوانين التي وضعها البشر ، بل يعتبرها على حدّ المبادئ الفائضة في تعاليمهم والمؤثرة في فطرتهم . فلا يهاب ملكاً لصولجانه ، ولا شريعة لإجماع الناس عليها ، إلا من حيث ما يراه نافعاً للهيئة الاجتماعية ، مؤيداً لحقوقها » . ذلك أن الانسان الذي بلغ قسطاً من هذه الحقيقة يفقد ايمانه بالشرائع الثابتة « غير المتغيّرة على حكم تغيّر الزمان وتغيّر كلّ شيء ، بل على حكم كلّ مسألة وكل قضية ، اذ لا تكون مسألة أو قضية كقضية مهما تشابهت أحوالهما ، كما لا يكون مرض كمرض ولو كانا من نوع واحد ، لاختلاف المرض الواحد في كل فرد . ويجب مراعاة هذا الاختلاف وإقامة علاج خصوصي لكلّ شخص في كل مرض ، كما يجب نظر خصوصي في كل قضية يستحيل أن تستدركها القوانين الموضوعة والأحكام المقرّرة ». وهكذا يدرك الانسان الحاجة الملحّة الى تطوّر النواميس ، بحسب الأزمنة والأفراد والقضايا المطروحة ، « فلا يخشى لذلك ملكاً من أجل صولجانه ولا شريعة مدعومة بإجماع الآراء ، الا بقدر ما يجد منفعة للإجماع ولحقوقه »(٥٠) .

إلا أنه لا بد من التساؤل عن هذه العلامة التي يزعم شميّل أنها قائمة بين العلوم الطبيعية ومذهب النشوء والارتقاء ، من جهة ، وبين المسألة الاجتماعية التي تتعرض لحقوق الأفراد وواجباتهم من جهة اخرى ، وأي غلاقة أيضاً بين الفلسفة المادية وبين الشرائع ؟

لكن كلّ هذه المنافع التي يعدّدها شميّل وكلّ هذه الاكتشافات التي يمنّي النفس بها في حال تدريس علوم الطبيعة والنشوء ليست شيئاً يُذكَر، في نظره، إذا ما قيست بهدف العلوم الطبيعية الحقيقي، الذي يقضي بـ« اعتبار الانسان في كل مكان أخاً الانسان، مما يدعو إلى تصافح الأمم من فوق حدود الأوطان »، أجل ليست تُذكَر الغاية الاجتماعية، ألا وهي التساهل أو التسامح الداعي الى التعاون الحقيقي الضروري للعمران، والمبني على معرفة الحق والواجب، لا على الرفق والإحسان ».

ويختم شميّل بالتأكيد بأن العلم الاختباري، علم الطبيعة، هو دين البشرية الحق »(٥١).

يجزم شميّل بكلّ ذلك من دون أن يوضح أيضاً أية روابط تربط بين التقدّم العلمي الذي تتيحه علوم الطبيعة وبين الأخوّة الانسانية أو اندماج الأمم في أمة واحدة.

لا نكير بأن العلوم الحديثة تشكّل عامل تقريب بين الشعوب، على الأقلّ، باختصار المسافات الفاصلة بينها. لكنّ التقريب غير التوحيد. العلوم الاختبارية وعلوم الطبيعة تسهم أيضاً في توفير السعادة والرفاهية للانسان. أمّا الوحدة العالمية التي يرمي إليها شميّل، من تدريس هذه العلوم، فمسألة لا يقتصر فيها على التقدّم العلمي والتقني. ثم انّ هذه الوحدة لم تتحقق، حتى عصر شميّل، عن طريق العلوم إيّاها، ولن تتحقق أبداً، وذلك لأسباب عدة وشائكة. وعلى كلّ، فشميّل لم يشرح لنا كيف ولماذا سيحمل التقدّم الصناعي والتقني الأمم والشعوب الى التضحية باستقلالها وتراثها وحياتها الخاصة من أجل الوطن العالمي.

بل إن هذا التقدّم الذي أحرزته العلوم الاختبارية والتقنية وعلوم الطبيعة لم يحقّق نبوءة شميّل، حتى بجعل الأخوّة بين الشعوب وجعل السلم الدائم. ذلك أنّ هذا التقدّم سلاح ذو حدّين، وذلك حسبما يُستخدَم، في سبيل سعادة وخدمة الانسان أو في سبيل الأغراض الحربية.

لقد بلغ إيمان شميّل بعلوم الطبيعة والتقنية غايته – متأثراً بذلك أيضاً بأستاذه بخنر(٥٢)، الى حدّ الاعتقاد بأن هذه العلوم هي « أم العلوم الحقيقية. ويقتضي أن تكون أمّ العلوم البشرية كافة، وأن تُقدَّم على كلّ شيء، وأن تدخل في تعليم كل شيء ». لماذا؟ هنا يعود شميّل فيقدّم لائحة أخرى بالمنافع المتأتية من تعليمها، فيؤكد بأنه إذا ما استُخدمت العلوم المذكورة على النحو الذي يوصي به، « يصحّ النظر حينئذ في لغاته وينتظم قياسه في دليله، وتقوى فلسفته بارتباطها، وتعلو آدابه لانطباقها على العمل، وتصلح شرائعه لتطبيقها على نظام الاجتماع الطبيعي، ويتّسع عقله لانطلاقه من قيوده المتناقضة وتقيّده بنظام واحد شامل، ذي اتّساع لا يُحدّ، وتصحّ أحكامه لتربيتها على القياس الصحيح، ويسرع ارتقاؤه لانطباقه في سيره على نواميس الكون ». ويذكر مثلاً على ذلك كون « دائرة المعارف الطبيعية لم تتسع بعض الشيء »، وكون « قوى الطبيعة لم تربط ببعضها بعض الربط الا في القرن الماضي »، فإذا ما « رأيت ارتقاء الانسان هذا السريع، خصوصاً في الربع الأخير منه، تبدّت لك أهميّة العلوم الطبيعية. ولكن، مع الأسف، إن هذا الارتقاء ما يزال في بدئه، وإن كان قد عمّ الزراعة والتجارة والصناعة والطب، أيضاً »(٥٣).

إنّ ايمان شميّل بهذه العلوم يساوي في عهده ايمان المسيحيين بالمسيح وايمان المسلمين بمحمّد. ولشدّة ما حارب عند أخصامه تمسّكهم المتطرّف بعلوم النظر والعلوم الكتبية، وقع هو نفسه في شرك عبودية علوم الطبيعة والاختبار، وبنى عليها نظريات هي أقرب الى المتاهات منها الى الحقائق الدامغة.

يبغي شميّل، بالنتيجة، أن يفيد الشرق من الاكتشافات والثمار التي أدّت اليها الطبيعة. اسوة بالغرب (٥٤). ومع أنّ أخصام النشوء العرب، المسلمين منهم والمسيحيين، لا تسهى عن بالهم هذه المنافع؛ فهم يتوقون، في الدرجة الأولى، الى الدنيا الأخرى؛ يتوقون إلى خلاص النفس وخدمة الله، بينما يعنى الفكر الشميّلي، فقط، بمصالح هذه الدنيا؛ فيزعم صاحبه أنّ إعلاء شأن المجتمع رهن بحلّ التناقضات القائمة بين علوم الطبيعة، من جهة، وبين علوم الكلام والعلوم النظرية من جهة أخرى، وبحلّ التناقضات الحاصلة أيضاً بين النواميس المسيّرة للمجتمع، وبين نواميس الطبيعة(٥٥).

لقد حان الوقت، بحسب شميّل، لأن تُدرِّس المدارس العلوم البيولوجية، ومن بينها مذهب النشوء، بعد مائة سنة من اكتشافه، وخمسين سنة من إثباته؛ وهذا التعليم هو من الأهمية بمقدار ما أنه في أسس تعليم الكيمياء وتعليم « الفلسفة الطبيعية » أو « فلسفة الطبيعة ».

وليطمئن شميّل أتباع الايمان العرب في عصره ، يؤكّد انّ مذهب النشوء والارتقاء ، القائم على العلوم البيولوجية وعلوم الطبيعة ، والذي يجب تعليمه في المدارس ، هو من النظريات العلمية الخطيرة ، وهو لا لا يمتّ بصلة الى مسألة الايمان ، والى ذلك بني على حجج حسّية لا تُجادَل(٥٦) . هذا بينما صرّح ، في مكان آخر(٥٧) ، بأن « العلوم الطبيعية هي المعول الوحيد الذي يزعزع أركان تلك العلوم (أي علوم الدين والكلام واللاهوت والفلسفة الماورائية وما اليها) ويهدم بنيانها ، بل هي المخل الذي سيتكفّل بقلب ما بني عليها من النظامات المتقلقلة والشرائع الزائفة... » ، التي هي سبب كلّ الاضطرابات التي نشهدها في المجتمع . لأنّ « النواميس التي تسيّر المجتمع اليوم ، والقائمة على هذه العلوم (علوم الدين والكلام وما إليها...) ، هي نواميس استبدادية لا تتوافق قط ونواميس الاجتماع الطبيعي التي وحدها تستطيع أن تفعل في الاجتماع الصحيح »(٥٨) .

وبرغم ذلك ، لا اللاهوتيون ولا أهل الكلام ولا الفقهاء ولا المحافظون اقتنعوا بحجج شميّل ؛ ومن هنا ، نشبت مناظرات كبرى ومناقشات حادة حول آرائه وأفكاره هذه حول تعليم علوم الطبيعة ، ومن بينها مذهب النشوء والارتقاء (l'évolutionnisme) (٥٩) .

ولا تقتصر دعوة شميّل الى تعليم علوم الطبيعة والعلوم الاختبارية والتقنيّة في نطاق المدرسة والجامعة ، بل إنه يوسّع هذه الدعوة لتشمل الآداب نفسها ، وتضحي مسؤولية في أعناق الآباء والكتّاب والفنّانين ، الى جانب المعلّمين والمربين . وفي كل ذلك خدمة لفلسفته الواقعية العملية والنفعية ، والتي هي من وحي التيّار الوضعي (le courant positiviste) ومن إلهام نظرية النشوء والمذهب الماديّ .

فشميّل ، كمفكّر ، رافض لكلّ ما هو خارج معطيات الحسّ والاختبار، ينعى على الأدباء أساليب التأليف والأنواع الأدبية في عصره ، من الرواية ، الى القصة ، الى المسرح ، الى القصيدة العربية ؛ ينعى عليهم الإيغال في الخروج من الواقع والابتعاد عن المصالح الحياتية ، محاولاً خلق أدب نفعي وتعليمي بحت .

نقده للقصة والرواية

يهاجم شميّل ، متأثراً بواقعية العلوم الاختبارية ، القصة والرواية الخيالية المشحونة بالغريب ، كرواية « ألف ليلة وليلة » وقصة علي الزيبق ؛ ويصبّ جام غضبه على « حكايات الشياطين والجنّ ، والعفاريت ، والغيلان ، واستنطاق الحجار وفهم لغات الحيوان والأطيار »(٦٠) . بل يحمل حتى على الرواية والقصة الحديثة « المتناهية... بالتأنق في السبك والدقة في الوصف والرقة في الخيال ، مع بعدها ، في كلا الحالين ، عن الحقيقة »(٦١) . ويقترح أنْ تُستبدَل بالرواية والقصة العلمية ، يضعها روائيون وقصاصون « ماديون » و« طبيعيون » ، يتحدّثون فيها عن الهواء والماء ، والرمل ، والبخار ، ويضمّنونها « حقائق »(٦٢) .

نقده للمسرحية

ويحمل شميّل ، بتأثير من فكره الوضعي ، على المسرحية التي تجعل في الانسان صفات تفوق قوة البشر العاديين ، كمسرح كورني ، مثلاً ؛ ويدعو الى جعل طابع المسرحيات تقنياً وثقافيًّا ، بحيث يحذو الكاتب المسرحي حذو « الطبيعيين » ، فيدخل مشاهديه دكان العطار ومشغل العامل ، ويريهم عمل المزارع ، ويحدّثهم عن الآلات والأدوات التي يعثر على أسمائها حتى في المعاجم التقنية ، مولّداً في ذلك تعابير جديدة لتغطية مضامين الحضارة الحديثة(٦٣) .

نقده للقصيدة العربية

الخروج على الواقع يبلغ ذروته ، بنظر شميّل ، في الشعر العربي (٦٤) ، نتيجة الميل الى الغريب والسعي وراء الغموض فكراً وأسلوباً(٦٥) ، وقد ميّز خاصة شعر التكسّب ، أو كما يسمّيه شعر الكذب(٦٦) قديماً وحديثاً ، لا سيّما ان العديد من الذين نظموا هذا الشعر انصرفوا إلى خدمة الخلفاء والحكّام والأمراء ، بغية النفع المادّي(٦٧) ، وفي طليعتهم المتنبي وابو تمام والبحتري وشعراء عصر النهضة(٦٨) .

فعلى القصيدة ، في رأي شميل ، أن تكون قصيدة تعليمية وتثقيفية ، ذات مغزى أخلاقي أو اجتماعي ، كأن ترمي الى الكفاح ضد الظلم أو الجهل(٦٩) . كما على الشعراء أن يُعنَوا بشعر « الطبيعة » لا للتغنّي بها كما يفعل الرومنطيقيون ، ولكن لإبراز ما فيها من الحقائق العلمية والاختبارية ، لتحليل عناصرها التي تفوق عظمتها تصوّرنا ، لتحليل عناصر الشمس والبرق والسماء والبحر والازهار التي تستعير ألوانها من الشمس ، بعد أن تحلل أجزاءها .

في هذا الشعر العلمي يستطيع أصحابه أن يصفوا لنا ، أيضاً ،

بعض قوانين الطبيعة ، كقانون الثقل في الأفلاك الذي يقابل ، بحسب رأي شميّل ، شريعة الحبّ بين البشر(٧٠) .

وإذ ينشر شميّل هذه الآراء حول ما ينبغي أن تكون عليه القصيدة الجديدة ، في « المقتطف » ، ينبري يعقوب صروف ، صاحب المجلة ، لتأييدها بالكلية ، مبدياً أسفه لانصراف الشعراء الى التغنّي بسليمة والبكاء على الأطلال ، وذلك في عصر القطر الحديدية والسفن البخارية والآلات و« العلوم العالية » ، بدلاً من نظم الشعر في الحضارة الحديثة والاكتشافات التي بدّلت وجه الأرض(٧١) .

ومما هو جدير بالذكر أنّ دعوة شميّل الى القصيدة التعليمية ، التي يُراد منها الفائدة العلمية ، شقّت طريقها في عصر النهضة العربية الحديثة . فإذا أمين أبو خاطر(٧٢) ، البحّاثة اللبناني الأصل والمصري الإقامة ، يدعو ، عام ١٩١٣ ، الى تبنّي « الأدب الطبيعي » الذي يتلاءم والطبيعة ، والذي يتبع الأحكام والقوانين الطبيعية .

واذا سلامه موسى ، البحّاثة المصري ، القبطي المذهب ، يلحّ في كتابه « الأدب والحياة »(٧٣) . في وجوب طرح « الأدب القديم » ، القائم على الكلام والزخرف ، ليُستبدَل بـ« أدب علمي يستهدف البحث عن أسس جديدة لتقييم الحياة » .

وإذا الشاعر العراقي جميل صدقي الزهاوي (١٨٦٣ – ١٩٣٦) يعتنق ، بعد شميّل ، نظرية الأثير في ديوانه « اللباب »(٧٤) ، وقد كانت منتشرة في أيامه ؛ كما يعالج في ديوانه الآخر ، المدعو « ديوان الزهاوي »(٧٥) ، كلاً من نظرية الجاذبية ونظرية الرفع في الافلاك .

لكن الاتجاه التعليمي العلمي بقي محدوداً في الأدب والشعر العربي الحديث ، بعد شميّل .

فرح انطون (١٨٧٤ – ١٩٢٢)

اسم فرح أنطون يرافق دوماً اسم شبلي شميّل . الاثنان بشّرا بالثقافة العلمية ، وكانا صاحبي جرأة ، في حرية الرأي ، لم يعهدها الفكر العربي الحديث من قبل .

وفرح كان والشميّل أوّل من ثارا على تدريس العلوم الانسانية والنظرية ، وطالبا بتشجيع التعليم المهني والصناعي ، في مختلف فروعه وأنواعه ؛ وهدف فرح من ذلك محاربة البطالة عند المواطنين وتأمين الحرفة لخريجي المدارس .

ثم إنّ فرح وعى طغيان العلوم الانسانية على سواها ، في مناهج التعليم ، كما شبلي شميّل ، فلم يطلب إلغاءها كهذا الأخير ، بل قال بالتقليل منها ، وأخذ العلوم العملية في الاعتبار أيضاً ، تلك التي تفيد الانسان في حياته الاقتصادية واليومية . فدعا الى انشاء مدارس تدرّس الحرف اليدوية ، فيخرج الطالب من المدرسة ولديه عمل مفيد يمكّنه من تحصيل عيشه ، فلا ينصرف الى الرذائل وينغمس في الشرور(٧٦) .

لكن لم يُجمَع بعد كل ما كتبه الرجل ، خاصةً وأن أعداد مجلته « الجامعة » ، التي ظهرت في الولايات المتحدة الاميركية ، ما تزال مجهولة ، الأمر الذي لا يوفّر لنا معلومات عن رأيه بالعلوم الاختبارية ، مثلاً ، علوم الكيمياء والفيزياء والعلوم الطبيعية ، وهل كان حماسه لتدريسها يوازي الاندفاع لتدريس المهن .

أمين الريحاني (١٨٧٦ – ١٩٤٠)(٧٧)

ينتسب أمين الريحاني الى الرعيل الثالث من أدبائنا في القرن الماضي . الرعيل الأول من مواليد بداية القرن ، ومن بينه فارس الشدياق والشيخ ناصيف اليازجي والمعلّم بطرس البستاني ؛ الرعيل الثاني رأى النور في منتصفه ، ومن بينه شبلي شميّل والشيخ ابراهيم اليازجي ويعقوب صروف ؛ الرعيل الثالث وُلد في الثلث الأخير منه ، ومن بينه الريحاني وفرح انطون .

تميّز الريحاني بالدعوة الى تحرير الفكر والاجتماع من قيود وتقاليد عدّة ، وبكونه الكاتب الثوري المجدّد في مختلف ميادين الحياة . فليس من البدعة في شيء أن ينبري لميدان التربية والتعليم ، كرجل إصلاح ومفكّر واقعي وعملي تشرّب الروح الإصلاحية ، وذلك من خلال التيّارات الفكرية العديدة التي تأثر بها ، ومن بينها أفكار غوستاف لوبون في كتابه « روح التربية » ، الذي فعل فعله في الفكر العربي الحديث ، وجان جاك روسو في كتاب « اميل » ، وقد نوّه بـه الأمين وبصاحبه .

بهذه الروح الواقعية ، المجدّدة ، التحرّرية والاصلاحية ، دعا الريحاني الأدباء الى إراحة هذه الأمة من الأحلام والأوهام ، إراحتها من سماع البكاء والعويل في قصائد الشعراء واعطاءها ، بدل الخيال والدموع ، شيئاً من « لبّ العلوم الحديثة ، شيئاً من الحقائق الوضعية ، والمبادئ العلمية في الحياة » .

وما هو المقصود بهذه المواد ؟ الغرض من ذلك تدريس العلوم الاختبارية ، مجاراة للعصر وتلبية للحاجات الجديدة .

شهد الريحاني نفسه الانحطاط على اختلافه يسود البلاد العربية والشرقية ، وقد طاف في معظمها ، كالعراق والحجاز وسواهما ، إلى جانب أسفاره العديدة في الغرب بين أوروبا وأميركا . فكانت توصياته المتكرّرة في كتاباته تقوم على ركنين ، تربوي وتعليمي .

في الركن التربوي دعا الريحاني الى تعويد الولد الاعتماد على النفس وتنشئته على الحريّة ، واللسان العربي ، والجرأة ، ونبذ الطائفية .

ودعا في حقل التعليم الى الاقبال على العلوم الحديثة والتطبيقية ، والى التقدّم نحو التدرّب على المهن ، واتقان الحرف اليدوية على اختلافها.

وهذه التوصيات كفيلة ، بنظره ، بتكوين شخصية وطنية قائمة بحدّ ذاتها ، يُستغنى معها تدريجياً عن الأجانب ويُصفّى الاستعمار الخارجي بكافة أشكاله(٧٨) . وهو ما كان هاجسه طوال حياته ، وذلك بفضل تأثره بروح الثورة الفرنسية والحركات الاشتراكية والإصلاحية والتحررية المختلفة . ذلك أنّ اتقان علوم الاختبار والتقنية الحديثة والعلوم الصناعية والحرفية يشرع أمامنا أبواب الحضارة الغربية الحديثة ، فنصنع اقتصادنا بأنفسنا ، لأن الغرب انما يتفوّق علينا بهذه الحضارة بالذات ، وهو يستخدمها من أجل الهيمنة على مرافقنا وسياستنا وتفكيرنا . ومتى أضفنا الى ذلك توصيات الأمين التربوية ، التي ذكرنا آنفاً ، استطعنا مكافحة النفوذ الغربي في المنطقة وأقمنا كياناً ذاتياً مستقلاً وثابتاً ، وقد أُعتق من كل قيد ومن كل وصاية ...

دور الجمعيات العلمية في تعليم العلوم الحديثة:

الى جانب التوصيات التي صدرت عن أهمّ مجامعنا الثقافية والآراء التي طلع بها مفكّرونا ومربّونا ، لعبت الجمعيات العلمية دوراً مهماً في نشر العلوم الحديثة . فالجمعيات العلمية في عصر النهضة الحديثة كانت تضمّ ، في ما تضمّ ، أدباء وعلماء ومثقفين ، والغاية منها إفادة أعضائها العلوم ، ومن بينها علوم الطبيعة ، وذلك عن طريق إلقاء المحاضرات والخطب والأخبار والمفاوضات والرسائل . فهي أشبه بأكاديميات تعليمية تتبع أسلوباً جامعيًّا في زرع العلوم والفنون في نفوس المنضوين إليها .

المجمع العلمي المصري(٧٩)

يمكن أن نعتبر المجمع العلمي المصري ، الذي أنشأه بونابرت في القاهرة في ٢ آب ١٧٩٨ ، أوّل مجمع علمي تعليمي للعلوم الحديثة في العالم العربي . فقد ضمّ ، في ما ضمّ ، قسماً للرياضيات والطبيعة (في العلوم الطبيعية) وقسماً للفنون الجميلة . وأُضيفت اليه ، سنة ١٩١٨ ، أقسام أخرى للعلوم الطبيعية والرياضية والطب والزراعة والتاريخ الطبيعي . وله نشرة سنوية ومكتبة كبرى ، ويُصدر مطبوعات خاصة به ، وما يزال يواصل عمله .

الجمعية السورية

أمّا في لبنان فالجمعية العلمية الأولى التي أنشئت فيه هي الجمعية السورية ، التي أبصرت النور في بيروت سنة ١٨٤٧ بفضل المرسلين الأميركيين . ولم تكن المدارس الكبرى والصحف والمجلات قد ظهرت بعد(٨٠) ، فكانت هذه المؤسسة المرجع الوحيد في منطقتنا لاكتساب العلوم والفنون ، ولا سيما علوم الطبيعة(٨١) .

من المواضيع التي أعطيت لأعضاء هذه الجمعية بواسطة الخطب والرسائل التي ألقيت فيها :

(١) « لذة العلم وفوائده »	لكرنيليوس فانديك
(٢) « مقدار زيادة العلم في سوريا في هذا الجيل »	ليوحنا ورتابت
(٣) « الشرائع الطبيعية »	لسليم نوفل
(٤) « علوم العرب »	لناصيف اليازجي
(٥) « النبات »	لنوفل نوفل

وهناك « الجمعية العلمية » الثانية التي يمكن اعتبارها ، بالفعل ، علمية وتعليمية . وقد قامت في الجامعة الأميركية ، واعضاؤها من « تلاميذ الكلية في الصفوف العلمية العالية والصفوف الطبية من أبناء العرب » ، وأيضاً من حاملي الشهادة العلمية الأميركية أو الطبية أو الصيدلية ؛ وكان من أعضائها جرجي زيدان(٨٢) .

وهناك « المجمع العلمي الشرقي » ، الذي تأسس في بيروت عام ١٨٨٢ ، « للبحث في العلم والصناعة لما يعود على البلاد بالخير»(٨٣) ، وقد صمّمه وأخرجه إلى حيّز الوجود جماعة من متخرّجي جامعة

بيروت الأميركية وأساتذتها ، ومن بينهم يعقوب صروف وفارس نمر وسليم موصلّي ووليم فانديك (نجل كارنيليوس فانديك) . كما انضمّ إليهم عدد من رجال العلم ، كالدكتور ورتابت وكارنيليوس فانديك والدكتور اسكندر البارودي والصيدلي مراد البارودي والدكتور ميخائيل مشاقة والشيخ ابراهيم الحوراني . وله مراسلون في مصر ، وفي طليعتهم الرياضيان شفيق منصور وأدريس راغب . وقد تضمّنت مجلة « المقتطف » ، بعد ظهوره ، العديد من الخطب العلمية التي أُلقيت فيه(٨٤) .

وفي مصر ، أيضاً ، في فترة الربع الاخير من القرن الماضي ، أنشئت « الجمعية الجغرافية » (سنة ١٨٧٥) . وقد قدّمت خدمات قيّمة إلى العلوم الجغرافية ، في ما خصّ أفريقيا ووادي النيل ، كما تأسست « الجمعية الزراعية » سنة ١٨٩٨ ، و« الجمعية الرمدية » سنة ١٩٠٢ ، و« جمعية علم الحشرات » سنة ١٩٠٧ ، و« الجمعية الدولية الطبية » سنة ١٩٠٨ ، و« الجمعية الالمانية الطبية » سنة ١٩٠٩(٨٥) .

وكل هذه الجمعيات العلمية كانت تبتغي بثّ العلوم التطبيقية والحديثة بطريقة أكاديمية جامعية ، كما يجري في جامعاتنا في أيامنا بالذات ؛ لذلك أدرجناها في باب المؤسسات التي عُنيت بتدريس العلوم الحديثة والفنون .

نزعة التعليم في لبنان في اواخر القرن الماضي

كانت النزعة الى وجوب تدريس العلوم التقنية والاختبارية وما شابهها قد أصبحت عامة في لبنان وبيروت ، بالأخص ، في نهاية القرن الماضي . ذلك أنه تولّدت حاجات جديدة آنذاك ، لدى المجتمع اللبناني والبيروتي ، نتيجة لتطور الحياة العامة ونموّ الاقتصاد وتقدّم الحضارة ؛ فلم تعد العلوم التقليدية من علوم النظر وعلوم اللغة والدين وما إليها لتجدي نفعاً وحدها ، فقامت الشكاوى ضد ما تعلّمه المدارس من مواد لا تأتلف وتطلبات الحياة الجديدة ، ولا تأخذ في الاعتبار المتغيّرات ، هذا عدا كون هجرة اللبنانيين من القرية الى المدينة ، ومن الوطن الأم الى بلاد الاغتراب البعيدة منها والقريبة ، زاد الطين بلّة وأكّد عقم التعاليم التي تلقّنها المدارس للنشء ، وبُعدها عن عالم الواقع وعن مقتضيات الزمن الحديث والمعاصر ، طالما أنّ هذه المدارس بالذات لا تدرّس في مناهجها ما يؤهل « لاتخاذ مهنة للمعاش او للانتظام في عداد موظفي الدولة » ؛ وهي لا تأبه خاصة للعلوم الصناعية والزراعية . وهذا ما تنبّه اليه ، مثلاً ، المربّي أمين ظاهر أمين خيرالله . فأبدى ، بالأخصّ ، تذمراً من كون لبنان وبلاد الشام عامة ، على وفرة الاراضي الخصبة فيها ، والسهول الصالحة للزراعة ، لا تملك مدرسة واحدة زراعية ؛ كما نعى أيضاً ، على هذه المدارس ، تدريسها العلوم الرياضية التي لا تفي بمقتضيات العصر ، كعلم الفلك الذي قد يفيد في صقل العقل ، ولكنه لا يحقق لنا فوائد ذات قيمة ، بالنسبة الى استثمار العلوم الرياضية الأخرى ، « كالطبيعيات والكيمياء والهندسة الوضعية ، التي تفيد التاجر والزارع والصانع جميعاً ويحتاجها الحانوت والبيت »(٨٦) .

جراسيموس مسرّة

وفي نهاية القرن الماضي ازداد أيضاً عدد العاطلين عن العمل في بيروت وجبل لبنان والمقاطعات المسلوخة عن الجبل ، بعد إنشاء نظام المتصرفية فيه ، عام ١٨٦١ ، بحيث أصبح « المئات بل الألوف من نخبة الشبان المهذبين أفضل تهذيب ... لا شغل لهم الا ارتياد المقاهي ومنتديات اللهو ... يضيعون الوقت بأحاديث باطلة(٨٧) . ذلك أنّ المدارس في هذه الفترة كان قد كثر عددها ، فازداد معها عدد خرّيجيها . ولما كانت مواد التعليم في معظمها نظرية ، وتدخل في نطاق العلوم الانسانية ، نشأت عن ذلك البطالة ، وهي آفة جديدة لم يعرفها القرن الماضي من قبل . من هنا وعى المربّون وأرباب المدارس وجوب معالجة هذا الوضع السيئ بجعل مواد التعليم تنسجم وحاجات البلاد الاقتصادية ، فلا يبقى العلم بدون ثمرة ، ودونما نتائج عملية تنعكس على المجتمع الجديد ، الآخذ بأهداب الثقافة ، وقد أُهمل العمل في الأرض بعد أن طغى هجر القرويين قراهم للعمل في المدينة واضطرّ بعضهم ، وهم كثيرون ، لمغادرة البلاد نهائياً الى ديار الاغتراب الواسعة ، تحصيلاً للرزق وطمعاً بالثروة .

من هنا الصوت الذي أطلقه المربي اللبناني جراسيموس مسرّة ، في مجلة « الهدية » ، داعياً الرؤساء والوجوه لإنشاء مدارس للطوائف أو مدارس عامة لمختلف الطوائف ، تلقّن فيها العلوم التي تفي بحاجات الزمان والمكان ، ويُعنى فيها بالعلوم من دون اللغات ، وتُقدَّم « العلوم المعاشية » ، كالزراعة والصناعة ، على العلوم الخبرية ، كالجغرافيا والتاريخ . فيُدرَّس التلامذة بادئ ذي بدء العلوم الرياضية والطبيعية ،

ويُدرَّبون على مواد الكيمياء والميكانيكيات ، كما يُرغَّبون بالعمل المستطاع ، ويُشجَّعون على حبّ الزراعة والصناعة ، حبًّا بالوطن وبالثروة وبتحصيل قوت العائلة(٨٨) .

لكن أية مهن وأية فنون ينبغي أن يتلقنها الطالب ؟ انّ مسرّة لا يوغل في تفصيل الدعوة الى لزوم التعليم المهني في المدارس وضرورة ايلائه المرتبة اللائقة به ، على حساب علوم النظر . لكن سواه سيقوم بهذه المهمة . فنقرأ لكاتب مجهول في مجلة « المحبة » البيروتية مقالاً يدعو صاحبه الى عدم ترك اختيار المهنة عند الطالب للمصادفة ، بحيث تُتبنى اعتباطاً أو قسراً ، وانما بحسب موهبة كل امرئ وطاقته . ولادراك هذه الطاقة وتلك الموهبة يقتضي اللجوء الى طريقين اثنين : التجربة والتمرين . وعلى ذلك ، يجب إرشاد الولد وتوجيهه ، بحيث يختار المهنة التي وُجد لها ووُجدت له(٨٩) .

أنطون فاشخ

ولعلّ فكرة وجوب معرفة اختيار الطالب للمهنة تأثرت بفكرة سابقة زمنياً ، ظهرت في أوساط بيروت التربوية ، ولا سيما عند المربّي أنطون فاشخ ، ومؤدّاها انه يجب على التربية أن تقوم كوسيلة لإنماء « قوى الانسان الطبيعية والعقلية والأدبية ، بحيث يُعترَف بوجود طاقات لدى الانسان يقتضي إبرازها وإنماؤها ، عن طريق التربية(٩٠) ، وعن طريق الاحتكاك بالبيئة ، كما يُلتزَم بأن لا تُقمَع الميول الخاصة عند كلّ طفل ، فيُربّى على عكس طبيعته(٩١) .

النزعة الى الاختبار ، التي عبّر عنها المربّي أنطون فاشخ ، أصبحت نزعة العصر في أواخر القرن الماضي في مدارس بيروت ، بالأخصّ . وهذا المربّي ، منشئ المقالات المتعددة حول التربية والتعليم ، المنشورة تباعاً في جريدة « المنار » البيروتية ، يقترح أن يشمل العلم الاختباري حتى الأطفال في المرحلة الإعدادية من التدريس . وهو يرى أنّ الأولاد في الصغر يقتبلون تصوّرات كثيرة ، ولكنها تصوّرات ضعيفة ، بحيث لا يبقى لها أثر في نفوسهم . فوجب على المربّي أن يجعل هذه التصوّرات واضحة في عقولهم ؛ والطريقة الى ذلك هي الافادة من الحواس الخمس . ينبغي مثلاً ، في هذه المرحلة من التعليم ، الاّ يُكتفى بالتعليم النظري والكتبي ، بل أن يُلجأ الى المشاهدة في الطبيعة نفسها وفي المجتمع نفسه . فلا نعلّم الولد ما تحويه الطبيعة الخارجية من خلال النصوص ، بل نجعله يرى ، بنفسه ، الساقية مثلاً ، ويشاهد الجبل والوادي والبحر والنهر . وفي مجال الحقل التقني نقوده الى القيام برؤية الأدوات المختلفة بنفسه ، مبتدئاً من الشيء السهل القريب الى العسير البعيد . وقبل كل شيء ينبغي أن يعرف الولد ، في هذه السنّ ، البيئة التي يقيم فيها ، ويحيط علماً بالاشياء التي يستخدمها ويراها مراراً ، كالبيت والطعام والشراب والثياب والحيوان والنبات والشمس والقمر . فيتحدّث معه المهذّب بموضوعها ويريه إياها بالنظر .

وفي الجملة ، فانّ مواد العلوم الطبيعية الاختبارية ، تنحصر ، بحسب أنطون فاشخ ، في هذه الفترة من عمر الولد ، بالموضوعات التالية :

١ – معرفة أسماء الأشياء المدرسية والبيتية ؛

٢ – مقاس المدرسة وهيئتها ؛

٣ – مقاس البيت ومساحة المدرسة ؛

٤ – الاختبار الشخصي للحيوانات والطيور الأهلية وأدوات الزراعة ؛

٥ – رؤية النباتات المعروفة والأشجار واختبارها – رؤية الانسان واعضاء جسمه ، الخ (٩٢) .

ويُرجَّح أن تكون الطريقة التي يوصي بها المربّي المذكور في مادة دروس الأشياء هذه مقتبسة من حركة سيكولوجية في التعليم نشأت في منطقتنا ، في أواخر القرن الماضي ، تبنّت بدورها أفكار فروبل في موضوع رياض الاطفال ؛ وهذه الحركة نشرتها المدارس الروسية في ربوعنا(٩٣) .

تدريس العلوم التقنية والاختبارية والطبيعية في المدارس والجامعات :

إن فكرة تعليم العلوم الحديثة كانت واردة ومطبّقة في المؤسسات التربوية الوطنية في لبنان ، شروعاً من القرن الثامن عشر . لكنّ نهضة التعليم الاختباري في لبنان كانت ، كما في مصر ، نتيجة احتكاك الشرق بالغرب ، بواسطة الدولة في وادي النيل ، ومن خلال البعثات التعليمية الأجنبية في لبنان . الاّ أنّ المدارس الوطنية اللبنانية ما لبثت أن لحقت بمدارس البعثات في حقل العناية بتعليم العلوم الحديثة ، إلى جانب العلوم التقليدية .

سنحصر بحثنا ، في هذا الموضوع ، بنشأة تعليم العلوم الحديثة وتطوّره ، في لبنان . وسنتولّى البرهنة على أن مبدأ تعليم هذه العلوم

كان وارداً في المؤسسات التربوية اللبنانية الأولى ، في المرحلة التمهيدية للنهضة الحديثة ، كمعهد عين ورقه ، ثم ننوّه ، لاحقاً ، بمعهد مار يوسف عينطورا ، وهو المعهد الأول الذي درّس ، فعلاً ، العلوم الاختبارية في لبنان ، ونمرّ ، من ثمّ ، بالمعاهد اللبنانية التي كانت السبّاقة ، من بعده ، الى تدريس هذه العلوم ، ومن بينها المدرسة الوطنية للمعلم بطرس البستاني ، الى أن نصل الى حقبة الجامعتين الاجنبيتين اللتين نشأتا في حدود الثلث الأخير من القرن الماضي ، وقد بلغتا بهذا النوع من التعليم شأواً بعيداً ، وذلك للمرة الأولى في تاريخ البلاد .

تدريس العلوم الحديثة في معهد عين ورقه

تُعتَبر مدرسة عين ورقه أم المدارس الوطنية المسيحية في لبنان . خرّيجوها كانوا من رجالات النهضة الأدبية الحديثة ومؤسسي كثير من كبريات الثانويات الأهلية اللبنانية . والسؤال : ما هي حصّة العلوم الحديثة في منهج مدرسة عين ورقه الدراسي ؟ هل انحصر التعليم في هذا المعهد بالعلوم اللسانية ، كالصرف والنحو واللغة والبديع والبيان ، وبعلوم الدين ، كالصلوات والطقوس الكنسية والمبادئ الدينية المسيحية واللاهوت والفقه الديني ، وسوى ذلك ؟

كان بمستطاع هذا المعهد ، في أول عهده ، في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، – والحقبة حقبة ظلام ثقافي حالك – ان يدرّس بعض العلوم التي وضعها مؤلفون عرب في لغة الضاد في القرون الوسطى ، لو رغب أولياؤه ، فعلاً ، العناية بهذا الفرع من المعرفة ، دونما اللجوء إلى اللغات الاجنبية لتدريس هذه المادة .

ففي عصر عين ورقه كانت رسالة ابن الهيثم في علم البصريات ، مثلاً ، قد تُرجمت قبل عصور عدة الى لغات الغرب ، حيث فتحت آفاقاً جديدة(٩٤) . لكن هل كانت مثل هذه الآثار العلمية العربية متوافرة في منطقتنا آنذاك ؟

والنصوص العربية في الكيمياء الكاذبة (l'alchimie) التي كانت من أكبر العوامل في تقدّم علم الكيمياء كانت أخذت تترجم الى الغرب عبر اللغة اللاتينية ، منذ القرن التاسع . ومع ذلك ، فليس من قرينة تدلّنا على أنّ شيئاً منها قد دُرّس في الشرق العربي ، في القرون الأخيرة قبل فترة النهضة . ذلك أن الحركة العلمية المدرسية في الغرب ازدهرت منذ زمن طويل . وتوافرت في المدارس الغربية فروع المعرفة على اختلافها ، وفي مقدمتها عناصر الثقافة الحديثة ، بينما لم تقم لهذه المواد الجديدة قائمة عندنا ، قبل ما يقارب منتصف القرن الماضي .

أضف الى ذلك ان النصوص العلمية ، لو وُجدت في بدء عهد عين ورقه واستخدمت في التعليم ، لم تكن لتجدي نفعاً ، والمختبرات والوسائل العلمية معدومة ويصعب جداً توافرها .

هذا ، وليس في ما تبقّى لنا من الكتب التي استخدمتها مدرسة عين ورقه في سنواتها الأولى كتاب واحد في العلوم ، والترجمة لم تكن قد بدأت بعد ، والعلوم الحديثة لم تكن قد دخلت لبنان .

لكن ثمة دلائل تفيد أن كلية عين ورقه عُنيت بالرياضيات العليا ، من جبر وهندسة وعلم أنساب الأعداد (le logarithme) وسواها ، وذلك بالرغم من ندرة المؤلفات الرياضية المدرسية في ذلك الحين ، وعدم وجود كتب معرّبة عن الغرب في هذه المواضيع . فإن تاريخ هذه الكليّة يطلعنا على رياضيين شهيرين كانا في جملة خرّيجيها ، هما الشيخ مرعي الدحداح ومخايل البزمّاري ، الأمر الذي يبيّن أنّ المستوى الرياضي في المعهد كان جامعياً وليس ثانوياً فحسب . هذا مع العلم أن الوضع الاقتصادي العام في تلك الاثناء لم يكن يستوجب التعليم الرياضي العالي ، لانعدام التجارة والصناعة ، وخاصةً المشاريع الهندسية التي تستوجب مثل هذه العلوم . ولا يسهى عنا أنّ بعض العلوم ، والرياضيات في طليعتها ، كانت تتعارض وتعاليم الكنيسة ، بل ومبادئ الكتاب المقدس ، في القرون الوسطى .

من هنا أنّ تدريس الرياضيات العليا في عين ورقه في فجر ممارستها التعليم ، كان بمثابة ثورة على المفهوم الديني القديم لعلم الرياضيات ، ومحاولة جبّارة في حقبة غابت فيها المؤلفات الرياضية في اللغة العربية ، والترجمات في هذا الحقل لم تكن قد ظهرت بعد ؛ وكان لا بدّ ان يمرّ نصف قرن على نشوء المعهد المذكور حتى يضع المعلم بطرس البستاني أوّل كتاب في قواعد الحساب بالعربية . ولكنه كتاب أُعدّ للصفوف الابتدائية ، والمعلم بطرس نفسه إنما ألمّ بعلم الرياضيات في معهد عين ورقه ، إذ انه لم يدرس التعليم العالي في سواه من المعاهد ، وقد كانت معدومة في ربوعنا(٩٥) .

وإلى ذلك ، لا نعرف ما استُخدم من الأدوات ووسائل الايضاح في تدريس الرياضيات بعين ورقه . إنما أهمّ ما ينبغي معرفته أن المعهد

استجاب لدعوة مجمع اللويزة الماروني ، الذي انعقد عام ١٧٣٦ ، وقد أوصى بأن يشمل التعليم العالي ، في مدارس الطائفة المارونية ، « المساحة والحساب وعلم الفلك » وغير ذلك من العلوم الرياضية .

ولا بدّ من أن نسجّل هنا أننا عثرنا ، في زيارة دراسية قمنا بها الى دير عين ورقه في بلدة غوسطا (كسروان) ، على كتاب في علم الرياضيات تحت رقم ٤٣ ، وهو من وضع مغريان اسحق الموصلي ، ويشكّل مجلّداً ضخماً ، وقد خطّه بالكلداني الشماس مخايل ابن مطران باسيليوس ، من ساكني قرية تنّور(؟) ، وذلك بتاريخ التاسع والعشرين من تشرين الأول لعام ألف وسبعماية وتسعة وثلاثين .

هذا في ما يتعلّق بتدريس العلوم والرياضيات في أوائل سني المدرسة . أمّا في العهود اللاحقة ، فقد تأكد تعليم العلوم الاختبارية في المعهد ، من كيميائية وفيزيائية وعلوم الطبيعة ، وذلك من خلال الكتب التي عثرنا عليها في مكتبة الدير ؛ وهذه الكتب ختمت بخاتم المدرسة ؛ وهي باللغة الايطالية ؛ ولعلّ استخدامها حصل في النصف الثاني من القرن الماضي .

ولا عجب أن تكون عين ورقه(٩٦) عرفت العلوم الاختبارية ، وأساتذتها ، في معظمهم ، من خرّيجي معاهد أوروبا في ذلك الحين ، وقد اطّلعوا على الحضارة الحديثة في معاهد روما ، ولا سيّما معهد « انتشار الايمان » (البروباغاندة) .

مدرسة مار يوسف عينطورا

يمكن القول أنّ مدرسة مار يوسف عينطورا هي أوّل مدرسة كبرى أنشأتها الإرساليات الأجنبية ، عُنيَت بالعلوم الحديثة ، وقد تطوّرت من مدرسة اكليريكية يرعاها الآباء اليسوعيون ، ابتداء من العام ١٧٢٨ ، الى مدرسة حديثة عام ١٨٣٤ ، بإدارة الآباء اللعازاريين . وأهميتها أيضاً بكونها أول مؤسسة تربوية في الشرق ، وفي لبنان خاصة ، تعلّم اللغة الفرنسية وتعتمد المناهج الفرنسية في التعليم ، وقد قصدها الطلاب ، من أجل ذلك ، من مختلف البلدان المجاورة .

وكانت المدرسة ، في بدء نشأتها ، تقوم بتعليم اللغات والعلوم الانسانية وعلوم الدين ، ولكنها تدرّس أيضاً الفلك والنجوم والتاريخ . إلاّ أنه ، بفضل الزمن وتقدّم العلوم ، تطوّرت مواد التدريس فيها ، فإذا مناهجها التعليمية تشمل ، بعد عام ١٩٠٠ – وربما للمرة الأولى في تاريخ التعليم عندنا وفي المنطقة – مبادئ العلوم الطبيعية ، والكيمياء وعلم النبات ، وعلم طبائع الحيوانات ، وعلم هيئة الارض ، بالإضافة الى العلوم الرياضية ، كالجبر والهندسة .

بل أضافت مواد أخرى اختبارية وتقنية ، منها علوم النجوم ، والفلك ، والعلوم التجارية ؛ وبعض هذه العلوم أصبح في مناهجها اكثر دقة واكثر شمولاً ، مراعية التطوّر العلمي وحاجات العصر ومتطلّبات البيئة .

وإلى ذلك ، أنشأت مدرسة مار يوسف عينطورا المختبرات الخاصة للتجريب ، ولتطبيق المواد المذكورة ، فكانت سبّاقة فيها بين جميع مدارس العالم العربي . فكانت هناك ، مثلاً ، مخابر للكيمياء ، وأخرى للعلوم الطبيعية ، تعتمد المبدأ التجريبي في الدروس والبحوث . ولأول مرة في التاريخ الحديث يدخل الغرب بعلومه الاختبارية مدارسنا من بابها الواسع . وقد وُضعت في القاعات المخصّصة للاختبار العلمي الآلات التجريبية المعروفة في ذلك الوقت ، وقد تطوّرت هذه الآلات مع الوقت وحتى يومنا هذا ، بحسب مقتضيات العلوم الحديثة(٩٧) .

مدارس أخرى سبّاقة إلى تعليم العلوم الحديثة

بعد مدرسة عينطورا ، لا يسعنا الا أن نذكر مساهمة المدارس التي أسهمت في تدريس العلوم الحديثة في لبنان . وقد يكون معهد عبيه ومدرسة البنات الاميركية في بيروت ، ولا سيما « المدرسة الوطنية » للمعلم بطرس البستاني ، المدارس الثلاث السبّاقة ، بعد ما يقارب منتصف القرن الماضي ، الى العناية بالتعليم الاختباري . ولقد تأسّس معهد عبيه على يد المرسل البروتستانتي كرنيليوس فانديك ، بمعاونة المعلم بطرس البستاني ، وذلك سنة ١٨٤٧(٩٨) . وتأسست مدرسة البنات الأميركية في بيروت سنة ١٨٣٥ ، على أيدي المرسلين الأميركيين(٩٩) ، وهي أوّل مدرسة للبنات في لبنان والمنطقة . أمّا المدرسة الثالثة ، السبّاقة الى تعليم العلوم الحديثة في هذه الفترة ، فلا بد من قول كلمة أوسع فيها ، لتفوّقها على مدرسة البنات المذكورة ومدرسة عبيه ، في حقل العلوم الاختبارية .

المدرسة الوطنية

تأسست « المدرسة الوطنية » للمعلم بطرس البستاني عام ١٨٦٦ ، وكسبت شهرة كبيرة في المنطقة ، كونها أوّل مدرسة فيها غير طائفية و« مفتوحة لجميع ابناء الوطن وغيرهم من كل جنس وطائفة وملّة ، من دون تعرّض لمذاهبهم الخصوصية » ، و« كونها حافظت على المشارب والعلاقات الوطنية بحيث لا يكون المتعلمون بهـا كغرباء في وطنهم » .

في جملة المواد التي علّمتها هذه المدرسة « الهندسة والمساحة والطبيعيات والكيمياء والفيزيولوجيا والجيولوجيا والنبات ... وصناعة التصوير والحفر لدى الطلب » . وكانت « تلاحظ في جميع ذلك نفع التلامذة واستعدادهم وطلب الأهالي واحتياجات البلاد ، آخذة في توسيع دائرتها سنة فسنة ، بحسب أحوال البلاد ومقتضيات العصر » .

علّمت « المدرسة الوطنية » هذه المواد الى جانب اللغات العربية والتركية والفرنسية والانكليزية واليونانية واللاتينية بعلومها ، كالصرف والنحو والعروض والمعاني والبيان والبديع والمنطق ، وعلاوة على علوم الجغرافيا والتاريخ والفقه وفن الترجمة وصناعة الانشاء والتأليف والخطب ...(١٠٠) .

لكن لا بدّ من الاعتراف بأنّ هذه المدارس الثلاث ، مدرسة عبيه ومدرسة البنات الأميركية و« المدرسة الوطنية » ،كانت تنقصها المختبرات والأدوات اللازمة لتعليم العلوم الحديثة . من هنا كان التعليم فيها ، في هذا المجال ، على العموم ، نظريًّا وكتبيًّا .

المدارس الوطنية الكبرى

ويجب التنويه بأن المدارس الوطنية اللبنانية الكبرى ، التي انشئت في لبنان منذ منتصف القرن التاسع عشر ، سارت في مناهجها التعليمية على خطى الإرساليات التعليمية الأجنبية ، في ما خصّ العلوم الاختبارية . ونذكر في طليعتها المدرسة البطريركية (١٠١) ومدرسة الثلاثة الأقمار (١٠٢) ، ومدرسة الحكمة (١٠٣) ، والمدرسة العثمانية (١٠٤) ، ومدرسة المقاصد الخيرية الإسلامية (١٠٥) . الاّ أنّ تدريس العلوم الحديثة في هذه المدارس تغلّب فيه ، أيضاً ، الطابع النظري على الطابع العملي ، وذلك لافتقارها الى المخابر العلمية والى الاساتذة الأكفّاء في هذا المضمار . وهذا النوع من التعليم ظلّ محدوداً ، وبعضه ، في أكثر المدارس ، أقرب الى النظر منه الى العمل ، حتى ظهور تعليم الطب بظهور الجامعتين الأميركية واليسوعية في بيروت .

ظهور التعليم الجامعي للعلوم الحديثة والطبيّة :

إنّ أولى المهن التي صُرِفت الجهود الى العناية بها في النهضة العربية الحديثة هي مهنة الطب . ذلك أنّ مهنة الزراعة تأخّر الاهتمام بها الى ما بعد الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ – ١٩١٨) . والمهن الهندسية لم تولَ ما تستحقّه من العناية إلا بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٣)(١٠٦) . من هنا أنّ أوّل انواع التعليم المهني العالي ، في العالم العربي ، كان تعليم الطب ، وقد تجسّد في كليّات الطب الأولى التي أنشئت في عصر النهضة العربية الحديثة ، من مدرسة الطب المصرية في قصر العيني الى كليات العلوم الطبية والطبيعية في بيروت ؛ وستعمد الى الكلام في ذلك ، مع ذكر الأثر العلمي الذي تركه كبار أساتذة الطب والعلوم في جامعتي بيروت الاميركية واليسوعية ، في حقول التعليم الاختباري والطبّي والبحث العلمي .

مدرسة قصر العيني الطبية

تعتبر مدرسة أبي زعبل ، في قصر العيني بمصر ، اوّل مدرسة طبية في العالم العربي . وقد أنشأها محمّد علي بمعاونة كلوت بك ، الجرّاح المصري ، ونخبة من العلماء ، وذلك سنة ١٨٢٧ . وتمّ تعليم الطب فيها بالعربية ، بمساعدة المترجم السوري يوحنا العنحوري والشيخ رفاعة الطهطاوي وعدد من علماء اللغة العربية . وقام بالتدريس بعض من أساطين الطب ، الذين استُقدموا من فرنسا وايطاليا . وعلّم الدكتور بيرون الطبيعيات . وبعد عام ١٨٨٩ تحولّت لغة التدريس فيها من العربية الى الانكليزية .

ثم أُنشئت في مصر ، في ما بعد ، كلية طبية تابعة لجامعة عين شمس في القاهرة ، وكلية طبية ثانية في الاسكندرية ، وكلية ثالثة في أسيوط ، لم تكتمل صفوفها بعد .

تدريس الطب والعلوم الطبيعية في جامعتي بيروت الاميركية واليسوعية

امّا لبنان فكان ينبغي الانتظار حتى ما بعد منتصف القرن الماضي ليقوم فيه التعليم العالي للعلوم الطبية والطبيعية والاختبارية . وقد تمّ ذلك ، بالفعل ، بنشوء الجامعتين الأميركية واليسوعية في بيروت . وقد أدّى التنافس بين الإرساليتين المختلفتين ، البروتستانتية والكاثوليكية ،

اللتين تشرفان على هاتين الجامعتين ، الى بعث النهضة الحقيقية في تدريس العلوم الحديثة ، في نهاية القرن الماضي .

وهكذا ، فإن انشاء المطبعة الاميركية في بيروت ، عام ١٨٣٤ ، جعل اليسوعيين يؤسسون مطبعتهم عام ١٨٤٨ . ولولا هاتين المطبعتين لما كان بالامكان طبع الكتب ، ومنها الكتب العلمية ، بالطرق الطباعية الحديثة . والطباعة نفسها كانت ، في تلك الفترة ، مهنة يدوية جديدة وصناعة حديثة بفنّها وآلاتها وأدواتها .

كذلك ، ما ان وُلدت المدرسة السورية الانجيلية أو المدرسة الكلية السورية (جامعة بيروت الاميركية ، اليوم) ، عام ١٨٦٦ ، حتى عقبها ظهور المدرسة الكلية اليسوعية أو جامعة القديس يوسف في بيروت نفسها ، عام ١٨٧٥ .

أمّا جامعة بيروت الاميركية فقد فتحت أوّل كلية للعلوم والآداب في لبنان . وكانت مدة الدراسة فيها ، كما مناهج التدريس ، أشبه بتلك المطبّقة في الجامعات الأميركية لذلك العهد ، أي أربع سنوات ، يتخرّج بعدها الطالب حاملاً بكالوريوس في العلوم أو في الفنون . وقد شهدت السنة الثالثة للجامعة الاميركية ولادة أوّل صف من صفوف كليّة الطب فيها .

وفي العام ١٨٧١ أبصرت النور ، في الجامعة نفسها ، أوّل كلية للصيدلة . وكان منهج الدراسة فيها يشمل الرياضيات والفيزياء والكيمياء والفلك وعلم النبات وعلم طبقات الأرض وعلم التشريح (l'anatomie) وعلم الخلايا (la cytologie) وعلم الانسجة العضوية (l'histologie) وعلم خصائص السموم (la texicologie) وكان التعليم في بدئه باللغة العربية ، كما كان الحال في كلية الطب المصرية في جامعة قصر العيني ، في عهد محمد علي .

وظهرت كلية طب ثانية في لبنان عام ١٨٨٣ ، في جامعة القديس يوسف ببيروت . ثم ألحقت بها مدرسة لتعليم الصيدلة ، ثم معاهد وكليات اخرى . وكانت الدراسة في كليتي الصيدلة والطب تشمل علوم الطبيعة والرياضيات والهندسة والكيمياء والتاريخ الطبيعي (١٠٧).

ولم يكن بالمستطاع أن يبلغ التعليم العالي للعلوم والطب شأواً بعيداً في جامعة بيروت الاميركية ، لولا حذق وتضحيات بعض من العلماء والأساتذة في الطب والعلوم الحديثة ، كرّسوا أنفسهم لخدمة البلاد ، أمثال كورنيليوس فانديك (Cornélius Van Dyck) (١٠٨) ، ويوحنا ورتابت (John Wortabet) (١٠٩) وجورج بوست (George Pust) (١١٠) .

كل هؤلاء الأساتذة وسواهم قرنوا التعليم النظري بالتعليم التطبيقي ، في ما علّموا من مواد علمية وطبّية ، وكانوا يتطلّبون من تلامذتهم أن يقوموا بأنفسهم بالاختبارات في موضوع العلوم الحديثة ، بعد أن يسبقهم اليها مدرّسوهم . وللمرة الاولى في تاريخ البلاد العربية تبلغ طريقة تدريس العلوم الاختبارية والطبية مستوى مماثلاً لأوروبا وأميركا في حينه . فكان فانديك يقوم بالاختبار حول موضوع من المواضيع العلمية قبل أن يشرحه نظريًّا ، لينتقل ، من ثمّ ، الى الحالات الجزئية يستخرج منها قوانين عامة ، بحيث يجعل مادّته قريبة الى قلوب طلابه وراسخة في ذاكرتهم .

وكان ورتابت يري طلابه ، بأم العين ، كريات الدم وصمّامات القلب وفلقات الكبد(les lobes du foie) ومختلف اقسام المصران ، ويدفعهم الى تشريح الحيوانات ودرس وظائف أعضائها ؛ وهو يستخدم ، في ذلك ، الرسوم والرموز ، كما يبلغهم آخر الاكتشافات التي قام بها العلماء الأوروبيون في ميدان الفيزيولوجيا التي كانت حينئذ في نموّ مطّرد . وكان على تلامذة الدكتور بوست تشريح الأزهار والأثمار ، وجمع مختلف انواع النبات وتجفيفها وصيانتها ، وحفظها مصفوفة حسب أنواعها والأسر التي تنتمي اليها . كان يقتضي منهم أيضاً التدرّب على المعرفة الواضحة ، لميزاتها الظاهرة وإدراك طبائعها الكيميائية والطبية .

وكان على طلاب كلية الطب الاميركية ، في بدء عهدها ، أن ينقلوا علومهم الطبية الى حيّز التطبيق ، في المستشفى الملحق بالجامعة الأميركية ، وأن يقوموا بممارسة كل أنواع الطبابة ، فلا يتردّدون في إجراء أيّة معالجة لمرضى المستشفى ، أو في إجراء أية عملية جراحية تُطلَب منهم .

كتب العلوم والطبّ :

وطبيعي التساؤل عمّا اذا كانت هناك مؤلفات تعتمَد في تعليم الطب وتعليم العلوم الاختبارية ، في هذه الكليّة وفي سواها من مؤسسات التعليم . والواقع انّ الدروس النظرية في معهد الطب

الأميركي كانت تُعطى إمّا بشكل محاضرات مكتوبة، وإمّـا عن طريق الكتب التي تؤلّف في حينها وتتطلّب من اصحابها مشقـات كبيرة ، نظراً لما تقتضيه من وقت ، ولصعوبة الطباعة والوقت الطويل الذي كانت تستلزمه في تلك الأيّام . ونذكر بعضاً من هذه الكتب ، وقد وضعها العالم فانديك ؛ فمنها ما يتعلق بالطب ، ومنها مـا هو مختصّ بالعلوم الطبيعية ، وأخرى لتدريس العلوم الرياضية ؛ وثمة عـدد أخير هو لتبسيط مبادئ العلوم الطبيعيـة للمدارس الإبتدائية والثانوية :

كتب تدريس العلوم الطبية :

١ – أصول الباثولوجيا الداخلية ، بيروت ١٨٧٨ (١٠٥٥ ص.).
٢ – أصول التشخيص الطبيعي (للفحص الطبّي)، بيروت ، ١٨٧٤ (١٢٨ ص.) .
٣ – رسالة في مرض الجدري والحصبة (نشر رسالة الزازي) .

كتب العلوم الطبيعية :

١ – إرواء الظمأ في محاسن القبة الزرقاء ، بيروت ، ١٨٨٨ و١٨٩٣ (٢٢٩ ص.) .
٢ – أصول الكيمياء ، بيروت ، ١٨٦٩ (٤١٢ ص.) .

كتب العلوم الرياضية :

١ – الأصول الجبرية ، بيروت ، ١٨٧٧ ، (٢٦٤ ص.) .
٢ – الأصول الهندسية ، بيروت ، ١٨٧٥ (٣١٢ ص.) .
٣ – أصول علم الهيئة ، بيروت ، ١٨٧٤ (٢٨٨ ص.) .
٤ – في اللغارتمات (الانتساب) ، بيروت ، ١٨٧٣ .

كتب تبسيط العلوم الاختبارية ، وعنوانها «النقش في الحجر» ، وهي تسعة :

١ – «كلام عام في الطبيعة والعلم» ؛ ٢ – «في الكيمياء» ؛ ٣ – «في الطبيعيات (الفيزياء)» ؛ ٤ – «في الجغرافيا الطبيعية» ؛ ٥ – «في الجيولوجيا» ؛ ٦ – «في الهيئة» ؛ ٧ – «في النبات» ؛ ٨ – «في أصل المنطق» ؛ ٩ – «في العروض» (١١١) .

في مدرسة الطب اليسوعية

كان الحال مماثلاً ، تقريباً ، في كلية الطب اليسوعية ، لما هو عليه في الكلية الاميركية ، من حيث طريقة تدريس العلوم الطبية والطبيعية. فقد بدأت هذه الكلية عملها بأساتذة أربعة ، الأولان يسوعيان ، والثالث هو الطبيب في البحريّة إليزه سينيس (Elysé Senès) والرابع مولّد هو جول فرّي (Jules Ferry) . وقد درّس الـدكتور دي بران الشهير(Hippolyte de Brun)السريريات الطبيّة ، ما بين سنة ١٨٨٥ و١٩٢٦ . وكان الهدف من إنشاء هذه الكلية ، في البدء ، تخريج أطبّاء مساعدين ، ثم صمّم على تحويلها الى كلية فنية تخرّج الأطباء والصيادلة ، اعتباراً من عام ١٨٨٧ ، وأُلحق ببنائها حديقة نباتيّة ، الأولى من نوعها في هذه البلاد ، كما أُلحقت بها ، سنـة ١٩١٩ ، مؤسسة للأبحاث الكيميائية والجرثومية . وفي عام ١٩٢٠ أُنشئت بجانبها مدرسة لطب الاسنان .

وقد كان يجري تطبيق العلوم الطبيّة النظرية لكلية الطب باليسوعية ، في أول عهدها ، في مستشفى قلب يسوع ، ثم ، بعد ١٩٢٣ ، في مستشفى أوتيل ديو دي فرانس .

ومن الأساتذة اللامعين الذين درّسوا في الكلية الفرنسية ، شروعاً بعصر النهضة ، الى جانب دوبران ،بيار اميل غيغ(Pierre Emile Guige) (١٨٦٨ – ١٩٣٠) ، الذي كان له الفضل الأكبر على مدرسـة الصيدلة ، والذي نشر دراسات عدّة عن الطب العربي القديـم ، وجورج موريك (Georges Mauric) (١٩٠٢ – ١٩٥١) الذي أُنيط به العلم السريري والمخابر، وكتب أبحاثاً قيّمة (١١٢) .

لكن تدريس العلوم الاختبارية ، في لبنان ومصر خاصة ، لم يعمّ مختلف قطاعات التعليم ودرجاته عن طريق المختبرات الحديثة إلاّ في النصف الثاني من هذا القرن ، بحيث كاد يتغلّب على تدريس العلوم الانسانية من حيث الانتشار والأهمية التي أُوليها ، لا سيما والعصر يوشك ان يمسي ، أكثر فاكثر ، علميًّا ، وأبواب الرزق راحت تتوافر بطرق أسهل ، لحملة شهادات المواد العلميّة ، وأقسام العلم وفروعه شهدت تطوراً في العالم لم تشهده مواد علوم الانسان ، وأدّت الى فوائد عملية ، وعملت على جمع ثروات في مختلف مرافق الاقتصاد والعمران . والأمر نفسه يمكن ان يقال في العلوم المهنيـة والتقنية . فهذه المهارات عرفت صنائع وفنوناً وشعَباً علمية وعملية

جديدة لم تكن من قبل ، وذلك في مختلف مجالات الصناعة والحرَف ، التي بُنيت على الآلة والرياضيات ، فكان الاقتصاد في الوقت وفي النفقات ، ومضاعفة الإنتاج وجودته ، وتكثيف الحضارة الحديثة وغناها .

* نظراً لضيق المجال . ارتأت ادارة المجلة عدم ذكر مراجع ومصادر البحث التي تبلغ نحو السبع صفحات . فبامكان كل باحث ان يعود الى وحدة المجلة التربوية او الى صاحب البحث للحصول على المصادر والمراجع المطلوبة .

■■

تتمة مقالة جورج أبي صالح

« على كل مدرسة مهنية خاصة ان ترسل الى المديرية العامة العامة للتعليم المهني والتقني ، قبل آخر شهر كانون الاول من كل سنة ، بيانات عن تلاميذها وفق النماذج التي تعدّها هذه المديرية العامة » . اما بخصوص الشهادات الرسمية فحددت المهل كالتالي :

- « على كل مدرسة تمارس التعليم في **حقل التأهيل المهني** وتعتمد المناهج الرسمية ان تودع مديرية التعليم المهني والتقني ، **قبل نهاية شهر تشرين الثاني** من كل سنة ، بياناً بأسماء التلاميذ المسجلين لديها في مختلف صفوف الدراسة ، بحسب فروع الاختصاص . ويفرض في هذا البيان ان يكون مطابقاً لمضمون « سجل الطلاب » المنصوص عنه في المادة الثالثة عشرة من المرسوم رقم ٤٨١٥ ، تاريخ ١٩٦٦/٦/٢٥ ، المتعلق بتنظيم اصول الترخيص وشروطه لفتح مدارس مهنية خاصة . لا يقبل في الامتحان بصفة « مرشح مدرسي » المرشح الذي لا يثبت من البيانات المشار اليها في الفقرة السابقة انه تابع مدة الدراسة المفروضة في المناهج الرسمية (المادة ٦ من المرسوم رقم ١٤٧٠٦ ، تاريخ ١٥/٦/١٩٧٠) .
- « على كل مدرسة تمارس **التعليم الفني** وتعتمد المناهج الرسمية ، ان تودع مديرية التعليم المهني والتقني ، **قبل نهاية شهر كانون الثاني** من كل سنة ، بياناً باسماء التلاميذ المسجلين لديها في مختلف صفوف الدراسة ، بحسب فروع الاختصاص . ويفرض في هذا البيان ان يكون مطابقاً لمضمون « سجل الطلاب » المنصوص عنه في المادة الثالثة عشرة من المرسوم رقم ٤٨١٥ ، تاريخ ١٩٦٦/٦/٢٥ ، المتعلق بتنظيم اصول الترخيص وشروطه لفتح مدارس مهنية خاصة » .

« لا يقبل في الامتحان بصفة « مرشح مدرسة » او بصفة « مرشح طالب منفرد » المرشح الذي لا يثبت من البيانات المشار اليها في الفقرة السابقة انه تابع ، في خلال سنة ايداع البيانات ، او في خلال السنوات السابقة ، سني الدراسة المفروضة في المناهج الرسمية » . (المادة ٥ من المرسوم رقم ١٤٦٣٠ ، تاريخ ٩ / ٦ / ١٩٧٠) .

أما تقديم بيانات افراد الهيئة التعليمية فتدخل في نطاق تطبيق المناهج النافذة وإتاحة مراقبتها ، ولمصلحة افراد الهيئة التعليمية ، بغية إثبات خبراتهم التعليمية ولحاجات اخرى تطلبها الادارة .

ان جميع المعلومات الواردة في هذه الدراسة ، نظمت على نماذج خاصة ومطبوعات توزَّع لكل طالب رخصة ، وكل صاحب او مدير مدرسة ، ومنظمة بشكل يسهّل العمل ويني بالغاية المطلوبة ، وذلك لدى دائرة المراقبة التربوية في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني .

■■

التَدريبُ المهَني :
وَاقِعهُ وَمُستقبَلُه

الياس سليم رياشي

مقدمة عامة

ان البلدان التي هي في طريق النمو – ولبنان أحد أبرز هذه البلدان – تسعى جاهدة لتطوير التدريب المهني ، الذي من اهدافه إقامة التوازن بين حاجات سوق العمل من جهة ، واليد العاملة الماهرة والمتخصصة من جهة اخرى . فإنشاء مراكز للتدريب المهني السريع له أهمية كبرى ، لما يحققه على صعيد تنمية الموارد البشرية ، التي تعتبر ركيزة لكل تطور صناعي واقتصادي .

وسنحصر بحثنا في الجهود التي بذلتها وما تزال تبذلها الدولة في سبيل تطوير هذا النوع من التدريب . ان وجود مركز وحيد للتدريب المهني في مجمّع الدكوانة لا يفي بالحاجة ، أمام التزايد واندفاع الشباب اللبناني نحو التدرّب المهني ، وخصوصًا بعد الاحداث الاخيرة ، حيث نشهد نزفًا متواصلاً من العمّال المهرة الى الخارج . فإنشاء مراكز للتدريب المهني السريع في المحافظات ، وإعادة النظر في وسائل التدريب التقليدية ، عن طريق التعرّف والإفادة من إمكانات التدريب المتوافرة ، إنْ في المراكز المهنية او في المصانع ، يساعد على انتشار رقعة التدريب في لبنان ، ويضاعف عدد الخرّيجين سنة بعد سنة ، وذلك من اجل تأمين حاجات البلد الملحّة الى يد عاملة ماهرة .

كل هذه الأمور لا يمكن ان تتحقق من خلال المساعدة المالية الوحيدة التي تقدمها الدولة ، عن طريق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، الى جمعية المركز الوطني للتدريب المهني ، وقيمتها ٣٠٠ الف ل.ل. سنويًا ، بل تتطلب مساعدات مالية إضافية ، سواء من الدولة او من مؤسسات اقليمية ودولية تُعنى بأمور التدريب المهني .

أولاً – واقع التعليم المهني في لبنان :

قبل التحدث عن التدريب المهني في لبنان ، علينا ان نلقي نظرة ولو سريعة على واقع التعليم المهنيّ والتقني بشكل عام ، لنعرف أين يقع لبنان في خريطة العالم المتقدم والمتطور ، تقنيًا وصناعيًا .

١ – لقد دلّت آخر الاحصاءات في لبنان على ان نسبة المسجلين في المدارس الرسمية التقنية لنيل شهادتي البكالوريا (B.T.1) و (B.T.2)) تشكل ٩٪ فقط بالنسبة الى الذين تسجلوا في المدارس الرسمية التي يغلب عليها الطابع الاكاديمي .

٢ – لقد دلت احصاءات الامم المتحدة على أنّ نسبة التعليم المهني والتقني الى التعليم العام الاكاديمي ، في بعض البلدان ، هي كالآتي :

تشيكوسلوفاكيا	٧٤٪
بلجيكا	٦١٪
فرنسا	٤٨٪
اسرائيل	٤٣٪

أما في لبنان فلا تتجاوز هذه النسبة الـ٩٪ .

ثانياً – مدى اهتمام الدولة اللبنانية بالتدريب المهني :

١ – مركز التدريب المهني : نشأته ، مجلس ادارته ، طاقته الحالية

أ – نشأته :

ان المساعي التي بُذلت لانشاء مركز للتدريب المهني تعود الى عام ١٩٥٧ ، حينما طلبت الحكومة اللبنانية من مكتب العمل الدولي مساعدة تقنية لدراسة اوضاع اليد العاملة في لبنان وتقديم الاقتراحات لرفع مستواها . بعدما تبين ان البلدان ، وخصوصاً النامية منها ، وعت أهمية التدريب المهني السريع ، الذي من اهدافه سدّ حاجات سوق العمل بالايدي العاملة المتخصصة ، كما تأكد لهذه البلدان ايضاً ان رفع مستويات المهارة التقنية عند العمّال ، عامل اساسي في إنماء الصناعة ، ووسيلة أكيدة لمضاعفة انتاجية العامل وزيادة دخله ، وبالتالي رفع مستواه المعيشي وتأمين رفاهيته ، التي هي حق من حقوق الانسان .

وبعد ان أوفدت منظمة العمل الدولية خبيراً لدراسة اوضاع اليد العاملة ، كلفت الحكومة جمعية الصناعيين اللبنانيين انشاء المركز في ١٩٦٠/٢/٢٩ ، بموجب عقد تضمن إنشاء لجنة مشتركة للإشراف على ادارته . وفتح المركز أبوابه رسمياً في ٤ نيسان من عام ١٩٦١ . هذا وقد عقدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية اتفاقاً مع اتحاد صانعي الساعات السويسرية ، عام ١٩٦٢ ، كلفت بموجبه جمعية الصناعيين اللبنانيين انشاء فرع للتدريب على اصلاح الساعات .

استمر المركز في عمله كمشروع رائد ، بادارة جمعية الصناعيين ، حتى تاريخ ٢٦ تشرين الثاني من عام ١٩٦٤ ، وهو تاريخ انشاء جمعية المركز الوطني للتدريب المهني .

ب – جمعية المركز الوطني للتدريب المهني – مجلس الادارة :

أُنشئت هذه الجمعية بموجب علم وخبر رقم ١/٥٤٤ د ، تاريخ ١٩٦٤/١١/٢٦ ، وهي ممثلة بمجلس ادارة . ومن اجل تأمين المشاركة الفعلية بين القطاع العام من جهة ، والصناعيين والعمال من جهة أخرى ، فقد ضم مجلس الادارة مدير عام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، الذي هو رئيس مجلس الادارة ، ومدير عام التعليم المهني والتقني ، ومدير عام الصناعة ، وكذلك رئيس جمعية الصناعيين وامين سر جمعية الصناعيين ، ورئيس الاتحاد العمالي العام ومندوباً عن الاتحادات العمالية . وبذلك اشترك العمال مع مع الصناعيين والادارات العامة المعنية بقضايا العمال والصناعة ، بحيث أصبح مجلس الادارة مثلث التركيب ، والوسيلة الرسمية الصالحة التي ترعى شؤون التدريب المهني .

ج – طاقته الحالية :

كلنا يعلم ان طاقة التدريب المهني تتحدّد بتأمين المال اللازم لشراء المعدات والتجهيزات ، وخصوصاً مواد التدريب ، من عيدان لحام واوكسجين وكهرباء وشريط كهربائي وقطع للكهرباء والخراطة وقضبان حديد ونحاس .

وقد ضمّ المركز ، الى جانب فرع الساعات ، الذي توقف العمل فيه بسبب الاحداث الاخيرة ، فرعي الكهرباء العامة والصناعية وفرع الميكانيك وفرع اللحام .

لقد جاء في الفصل الرابع من النظام الحالي للمركز (المادة ٢١) انّ واردات المركز المالية الاساسية تتكوّن من مساعدة الحكومة اللبنانية ومن مساهمة تقدمها جمعية الصناعيين اللبنانيين للمركز .

ولأسباب بقيت مجهولة حتى الآن ، اقتصرت المساعدة المالية على الحكومة اللبنانية ، بواسطة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، التي بقيت تقدم مساعدة مالية سنوية بقيمة ٢٠٠ ألف ل.ل. حتى عام ١٩٧٨ ؛ ثم ارتفعت هذه المنحة الى ٣٠٠ ألف ل.ل. فقط ، عام ١٩٧٩ .

أمام هذا الواقع ، لم يكن باستطاعة المركز الوطني للتدريب المهني زيادة طاقته على التدريب . بحيث لم يتجاوز المعدل الوسطي للتدريب ١٠٠ متدرّب سنوياً . فيكون مجموع ما خرّجه المركز ، منذ انشائه وفي أقل من عشرين عاماً ، لا يزيد على ٢٠٠٠ متدرّب .

٢ – حاجات الصناعة اللبنانية الى عمّال مهرة وطموحات مجلس ادارة المركز في السنوات الخمس المقبلة

أ – حاجات الصناعة اللبنانية الى عمّال مهرة :

ان الاحصاءات شبه مفقودة ، عن اوضاع اليد العاملة الماهرة ، في خلال الاحداث ، وذلك بسبب النزف المتزايد سنوياً من العمال المهرة الى الخارج .

ولكن المديرية العامة للتعليم المهني والتقني قامت بدراسة ترقّبية ، عام ١٩٧٥ ، عن أوضاع اليد العاملة على جميع المستويات في لبنان ، وحاجات مختلف القطاعات اليها .

قدّرت هذه الدراسة عدد العمال في لبنان في حدود ٥٤٠,٠٠٠ عامل ، بحيث ارتفع الى ما يزيد على ٦٠٠,٠٠٠ عامل عام ١٩٧٨ ، واعتبرت ان هناك فقط ٢٥٪ من اليد العاملة حصلت على التدريب

المهني ؛ كما قدرت عدد الذين يجب تدريبهم سنوياً بـ ٢٧٠٠٠ عامل ، من بينهم ٢١٧٠٠ عامل يجب تدريبهم تدريباً سريعاً ، في خلال ٤ أو ٦ أشهر فقط . وهم يتوزعون كما يلي :

- فنيون من الاطر المتوسطة : ٨٠٠
- فنيون ٤٥٠٠
- عمّال مهرة ٢١٧٠٠

لقد سبق واشرنا الى انّ مركز الدكوانة قد خرّج ، في ما يقارب العشرين سنة ، ما لا يزيد على ٢٠٠٠ متدرّب ، اي بنسبة ١٠٠ متدرّب سنوياً .

من هنا تظهر الهوّة العميقة بين حاجات الصناعة اللبنانية الى يد عاملة ماهرة وما يخرّجه المركز الرئيسي في الدكوانة .

ب – طموحات مجلس ادارة المركز على المدى البعيد ، وفي السنوات الخمس المقبلة :

– بناء مركز للتدريب المهني في القلمون

سعى مجلس الادارة لتطوير المركز من مشروع رائد الى مشروع في حجم تطور الصناعة اللبنانية وحاجات لبنان لليد العاملة الماهرة ، فاشترى ، بمنحة قدمتها جمعية الصناعيين اللبنانيين ، عقاراً مساحته ١٠٨٥٣ م٢ في خراج بلدة القلمون ، المعروف بمشروع الافراز رقم ٢ ، وقد تمّ التسجيل بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٧ ، باسم جمعية المركز .

ولكن نتائج هذا المشروع تبدو بعيدة المدى ، لأن الانتهاء من بناء مركز القلمون سوف يستغرق سنوات عدّة .

– مسح امكانات التدريب المتوافرة في لبنان

ان الحاجة الملحة للتدريب المهني السريع ، وخصوصاً بعد الاحداث التي تعرّض لها لبنان وما رافقها من تهجير وهجرة ، قد سببت نقصاناً جسيماً في اليد العاملة الماهرة ، وفي وسائل التدريب التقليدية ، مما دفع مجلس الادارة الى التفكير بخطة سريعة ، تتلاءم مع الحاجات الملحّة للصناعة اللبنانية ، بحيث ترتكز على الإفادة من جميع امكانات التدريب المهني السريع ، المتوافرة في لبنان ، سواء في المراكز المهنية او في المصانع ، وتقديم العون لها عن طريق المناهج والمطبوعات والمدرّبين والمعدّات ، فتتوسع والحالة هذه رقعة التدريب المهني السريع ، لتعمّ المناطق ولتشمل لبنان كله .

– رفع ارقام مشروع موازنة المركز لعام ١٩٨٠

لقد قُدّرت تكاليف المتدرّب ، سنوياً ، في حدود الـ ٢٠٠٠ ل.ل ، كحدّ أدنى . ان الارقام التي طلبها مجلس الادارة في مشروع موازنة عام ١٩٨٠ ، والتي بلغت ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل ، لا تمكّن مجلس ادارة المركز من ان يخرّج اكثر من ٢٥٠ متدرّباً ، سنوياً ، في فرع الدكوانة والفرع الثاني المنويّ انشاؤه في بيروت . ولكن ، الى حد الآن ، لم توافق وزارة المالية على هذه الارقام المتواضعة ، متذرعة بعجز الموازنة ، بينما تهدر الاموال على التعليم الاكاديمي الذي يخرّج كل سنة مجموعات لا بأس بها من العاطلين عن العمل .

ثالثاً – المساعدة المالية المطلوبة من برنامج الامم المتحدة الانمائي :

سبق لنا ان قلنا انّ المديرية العامة للتعليم المهني والتقني قد قدّرت عدد الذين يجب تدريبهم ، سنوياً ، تدريباً سريعاً في لبنان ، بـ ٢١٧٠٠ عامل ، وذلك للتمكّن من سد حاجات الصناعة اللبنانية الى يد عاملة ماهرة .

- ان المركز الوطني للتدريب المهني ، اذا ما وافقت الحكومة اللبنانية على الاعتمادات التي سيطلبها مجلس الادارة في السنوات الخمس المقبلة ، لن يتمكن من تدريب أكثر من ٣٠٠ متدرّب سنوياً ، في فرع الدكوانة والفرع الثاني المنويّ إنشاؤه في بيروت .
- ان المديرية العامة للتعليم المهني والتقني ، اذا نفّذت مشروع فتح عشرين فرعاً للتدريب المهني السريع في عشرين مدرسة مهنية تابعة لها ، من ضمن مساعدة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، لن تتمكن من تدريب اكثر من ٤٠٠٠ متدرب سنوياً فقط .

كل هذه الامكانات والاعتمادات ، المتوافرة للقيام بالتدريب المهني السريع ، لن تؤمّن تدريب اكثر من ٤٣٠٠ متدرب سنوياً ، من أصل ٢١٧٠٠ عامل هم بحاجة الى تدريب مهني سريع ، للنهوض بالاقتصاد اللبناني والصناعة اللبنانية التي دمّرت الاحداث قسماً كبيراً منها .

وأخيرا ، اذا كان حامل الاجازة الجامعية في التعليم الاكاديمي لا تعرض عليه وظيفة ، إنْ توصّل اليها ، بأكثر من ٦٠٠ أو ٧٠٠ ل.ل في الشهر ، بينما عامل الرصاص والبناء لا يقبل أقل من ١٠٠ ل.ل يومياً ، أفلا يجدر بالمسؤولين ، انطلاقاً من هذا الواقع ، ان يعيدوا النظر في المفاهيم التربية الموروثة ، بحيث يركّزون ، اكثر فأكثر ، حاضراً ومستقبلاً ، على تطوير التدريب المهني الذي هو عامل اساسي من عوامل النهوض بالإنسان والاقتصاد اللبناني ؟؟!

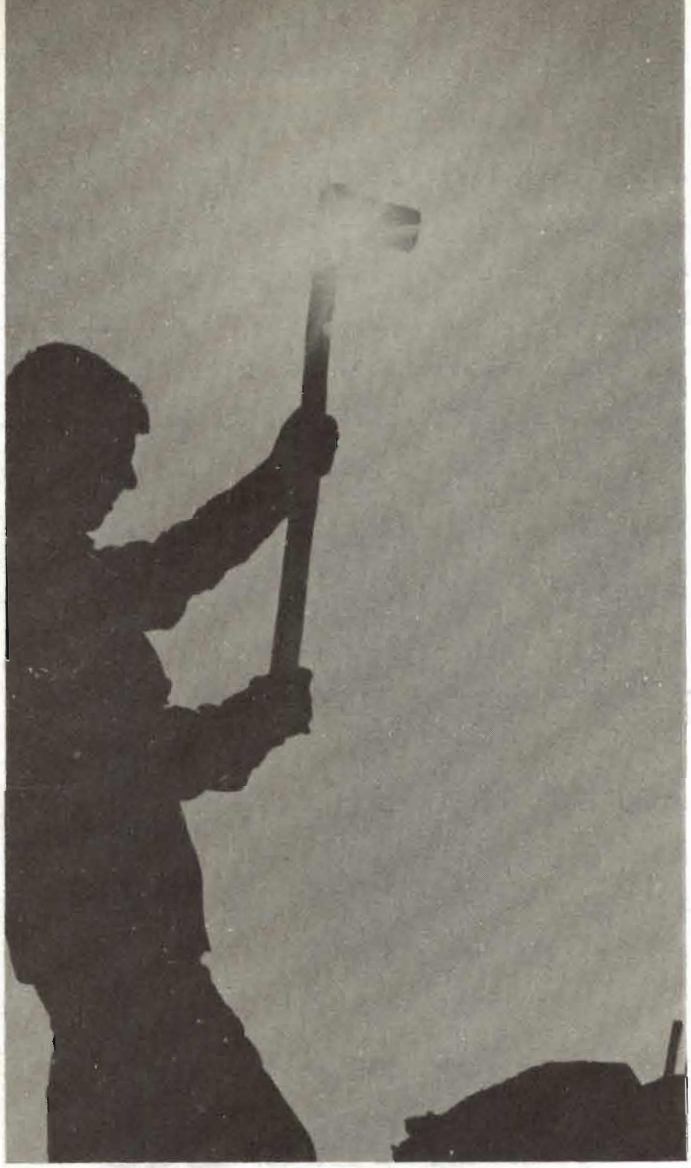

الإنسان والآلة

الدكتور وليم الخازن

قصة : مهداة الى الدكتور السعد يونس

روفائيل فلّاح، أباً عن جدّ. لم يبدّل حِرفته مثلما بدّلها كثيرون من أهل الجبل. يعيش مع زوجته وأولاده السبعة مما تجود عليه الأرض. ما كان يطمح لغير قوت يومه. عديدون من سكّان قريته «برج الصنوبر» هدموا بيوتهم القديمة، وبنوا أبنية حديثة تتطاول سطوحها المتفاوتة الارتفاع كأعمدة الأرغن بين إسمنت جامد، وقرميد يلمع مع أول قطرات المطر. أمّا روفائيل، فأبى أن يعدل عن علّيّته الزاهية النوافذ بأُصُص الفلّ والورد والحبق، والتي يصلها بقبو المواشي، الذي طالما اكتست جدرانه بعارشات القزّ، «الكِتْرَخْتْ»، السلّم الخشبي المنفتح على العلّيّة بباب يداني أرضها. وما كان صاحبنا يقايض تينته الشتويّة، الشامخة أمام بيته، بقصر من قصور السراسقة. وما كانت عِشْرَة أو أُلفة تأسره وتبعده عن بقراته ودجاجاته.

كان روفائيل يعمل بفرح وانشراح في رزقه الواسع، الذي أبى أن يبيع منه جَلًّا واحداً، محافظة على كرامته. أولاده يتعلّمون في المدرسة الرسمية، وحرمه قنوع يهمّها راحته ورضاه.

ذات مساءٍ من آخر الأسبوع جاءت سوسة من بيروت، المدينة المتغرّبة، تنخر في رأس القروي ليغيّر منهاج حياته. إنّه جميل ابن عمّه، المحسود في القرية لتوصُّله الى مركز مدير في معمل نسيج ضخم بضواحي بيروت. قال جميل:

– أرجوك يا ابن عمي أن تفهمني جيّداً. ما أسعى اليه هو مصلحتك ومستقبل أولادك. أنت اليوم فلّاح تغلّ لك الأرض ما يكفيك، ولكنّ مستقبل البلاد للصناعة. لن يبقى مجال للزراعة اليدويّة الضيّقة مع الآلات الصناعيّة المتطوّرة التي تأكل، في وقت قصير، مساحات شاسعة من الأرض. مستقبل الزراعة للكميّات الكبيرة التي تغرق السوق وتقضي على صغار الفلّاحين. هل يمكنك أن تنافس ما ينتجه سهل البقاع وسهول الساحل؟ ثم، ألم تقل لي إن الجيل الجديد يصبو الى حياة أفضل؟ ألم تسرّ إليَّ يوماً قلقك من أن تبور الأرض بعد غروب شمسك؟ الأولاد يساعدونك ما دمت تُكرههم على ذلك، أمّا بعدك، فإنهم يتطلّعون الى عمل أيسر وأدرّ ربحاً. والعمل السهل الرابح في المدن، حيث المناجع الزاهرة والتجارة الواسعة. فاذا نزلت الى المدينة، هيّأت لأولادك مستقبلًا لائقاً. أما في القرية، فإنّك تقضي حياتك بين الزروع والمواشي، ولا تتقدّم قيد شعرة. مَعْملنا يحتاج الى عامل. إنتهز الفرصة قبل فواتها...

وبعد أخذٍ وردّ، واعتراض وإقناع، وبعد أن أعطى جميل نفسه مثلًا على النجاح في الحياة، رأى روفائيل أن يجرّب حياة

المدينة والصناعة.

في مطلع الأسبوع، دخل الفلّاح مع ابن عمّه معمل النسيج. رافقه المدير الى الداخل ليعرّفه بمختلف الآلات. علّق روفائيل، وهو ينظر الى أبنية المعمل الكثيرة المتباعدة، بأنّها تشكّل قرية بحدّ ذاتها، وغمرت نفسه نشوة عارمة، وإحساس بالكبر والاعتزاز، وهو يرى العمّال جميعاً يتهافتون لتحيّته وتحيّة ابن عمّه.

كلّ بناء من الأبنية مخصّص لنوع معيّن من الآلات: في البناء الأول شاهد روفائيل آلات المَنْدَف حيث يُحمل القطن بالاتٍ، ويُندف، ويَتهلهل. وابتدأت شهقته مع هذه الآلات الضخمة المنتظمة في صفوف متوازية، ولم تنتهِ إلا مع آخر الآلات الفولاذية اللامعة. الضجّة شديدة، أزعجته برهةً، ثم غابت عنه في غمرة الدهشة.

في البناء الثاني، أعجبته مكنات «الكَرْدَسْ» التي تجمع القطن في شِلل طويلة صالحة للّف. وفي البناء الثالث، مكنات «التيراج»، أي السَحْب، وهي تسحب الشِلَل من براميلها، وتدلكها، وتلفّها. ويتبع ذلك، في سائر الأبنية، مكنات التمشيط التي تنقّي شِلَل القطن وتنظّفها، و «البوبين» التي تلفّها على مكبّات أو بكرات، فتصبح جاهزة لدخول قسم الغَزْل.

في قسم الغَزْل تحوّل مكنات «الكُونْ»، أي المخروط، شِلل القطن الى خيوط دقيقة صالحة للنسيج. وتليها أنوال النَّسج التي تحوّل الخيوط إلى أنسجة من كل صنف ولون. وبعدها الآلات النشّافة التي تعدّ الأنسجة للصباغ في المصبغة الكبيرة الهادرة. وأخيراً تمرّ الأقمشة على مكنات «الرام» التي تضبط القماش وتسوّيه قبل تحويله الى لفائف صالحة للاستهلاك.

تعب روفائيل الفلّاح من كثرة التجوال، ودار رأسه، وأكلت أعصابه الضجّة، وهو مأخوذ بهذا العالم الجديد المدهش. أين المنجّد، والمغزل، والنول اليدوي الصغير من كل هذه المحرّكات الهائلة التي يتعذّر على العين اتّباعها؟... سأله ابن عمه:

– أعجبك المعمل؟

لم يجب. لم يسمع. لقد ران عليه المصنع، وسلبه عقله وقلبه...

دخلا المكتب، فكان من خير ما شاهد الفلّاح في حياته نظافةً، وأناقةً، وحداثة أثاث. لم ينتظر جميل سؤاله ليعلمه أن عمله سيكون على ثلاثةٍ من أنوال المعمل الكثيرة. أما طريقة العمل فهي سهلة، يدرّبه عليها زميله القديم الحاذق. ثم أخرج من دِرْج مكتبه ساعةَ يدٍ ذهبيّة لفّها حول معصم ابن عمّه، غير عابئ باعتراضه ورفضه.

مرّت الأيام بطيئةً، وروفائيل يتنقّل يوماً بعد يوم، من نول الى نول، يراقب السَّدَى طالعةً نازلةً، والمكّوك يمدّها باللحمة خيطاً بعد خيط، والنسيج يطلع مثل المارد من قنّينته ليلتفّ على بكراته الخشبيّة المديدة. وكثيراً ما كان الحنين يجمّد القروّي أمام نولٍ فيُشغله بصور عن عيلته، وعلّيته، ورزقه الذي سلّمه الى شريك يقاسمه عليه. ويحنّ الى تينته وبقراته ودجاجاته. وكان يتحدّث، بصوتٍ عالٍ، الى أصدقائه القرويّين الذين يتخيّلهم جلساءَه على الحجارَة، وهم ينتظرون دورهم في سقاية أرزاقهم، أو يشاركونه الطعام فارشين «الزواويد» على بساط من العشب اليابس، أو قاعدين على عتبات علاليهم عند المساء. وكم تدخّل مُصلحاً بين صديقين أو مؤاسياً مصاب قريب، أو معزّياً في فقد عزيز! ولكن، ما عتّمت الأنوال أن غلبته، فأخذ يشعر كأنّه يشكّل وحدة مع هذه الآلات اللعينة التي لا تتيح له نَفَساً في تحرّكها كرّاً وفرّاً. هدير... هدير دائم رتيب يُصمّ الآذان ويُفسد العقول...

مضى ما يقارب الشهر، وروفائيل يتخبّط بين الأنوال من الثامنة صباحاً حتى الخامسة مساءً لا يرتاح إلّا ساعة عند الظهر لازدراد غدائه. وبدت له الساعة الجديدة، التي أهداها اليه ابن عمه يوم الدخول، كالقيد الحار في يد المجرم. وشدّ ما كانت تؤلمه الرتابة في النهوض والنوم، ودخول بناء الأنوال والخروج منه. وفعل به الإرهاق فعله، فأصبح يثور لأدنى علّة. وقد سهّل له ابن عمه الإقامة بأن أمّن له غرفة داخل سور المعمل لكي يقضي فيها لياليه. وبغير أن يدري، جعله أسير هواجسه...

جاء من يدعوه الى مكتب المدير الذي هنّأه على جودة عمله، ووضع أمامه مبلغاً من المال يساوي جنى موسم من مواسم القرية. شكره روفائيل ببرودة، خافياً المبلغ في جيب سرواله المرقّش بنديف القطن ونثير الخيوط. ثم قال بصوت لا يكاد يُسمع، وهو ينزع الساعة من معصمه، ويضعها على المكتب:

– أنا عائد الى الضيعة.

تعجّب جميل، وسأله عن السبب. قال:

– اشتقت يا ابن عمّي الى «برج الصنوبر». اشتقت الى العيلة، الى البيت، الى الأرض والأصحاب، الى التينة الشتويّة، الى البقرات والدجاجات. وبغير أن يلتفت الى جميل وابتسامته الصفراء، لفظ لفظة وداع، وانصرف مسرعاً نحو «بوسطة» القرية.

المعهد الفني السياحي ودوره في السياحة وقطاع الخدمات

١ – لمحة تاريخية عن المعهد :

تكوّنت فكرة انشاء المعهد الفني السياحي بموجب طلب تقدمت به الحكومة اللبنانية من الامم المتحدة ، في عام ١٩٦٩ ، بشأن القيام بمشروع للتدريب المهني في حقل الفنادق والعلوم السياحية ، تقوم منظمة العمل الدولية بدور الوكالة التنفيذية فيه . وكان الهدف الرئيسي من المشروع هو تأسيس معهد فني سياحي في بيروت ، والجهة التي تقدم عونها للمشروع هي المديرية العامة للتعليم المهني والتقني ، فصدر المرسوم رقم ١٢٨٨٢ ، تاريخ ١٨ أيلول ١٩٦٩ ، بانشاء هذا المعهد ، ثم بوشرت فيه الدروس في مطلع العام الدراسي ١٩٧٠ – ١٩٧١ .

وجاء هذا المعهد تلبية لحاجة ملحّة . فالسياحة في لبنان من أهمّ ركائز الاقتصاد ، اذ ان ١٧ ٪ من الدخل العام للبنان ، سنة ١٩٧١ ، كان حصيلة السياحة ؛ وكانت كل التوقعات تبشّر بانطلاقة واسعة ، لما يتمتع به لبنان من مركز جغرافي فريد من نوعه ، ومن ثروات أثرية وتاريخية ، في عالم تتفتح فيه المجالات على آفاق جديدة لمدنية هي في اوج ازدهارها .

والتعليم المهني والتقني هو في اساس كل سياسة واعية ، فهو يقوم بدور المنظّم لسوق اليد العاملة ، فيؤمّن لها المهارة والدم الجديد ، الذي يتطلبه التطور العلمي والتقني .

والتعليم المهني والتقني يؤمّن للشباب امكانات جديدة ، تلائم معطيات الحياة في النصف الثاني من القرن العشرين ، فيصبحون بذلك اكثر تفاعلاً مع مجتمع الانتاج والاستهلاك والخدمات ، واكثر وعياً لما يمكن ان يؤدّوا من خدمات لوطنهم وللانسانية .

وهكذا يبرز دور المعهد الفني السياحي في بناء مستقبل سياحي للبنان ، لبنان الحضارة العريقة والعلم والثقافة والتكنولوجيا .

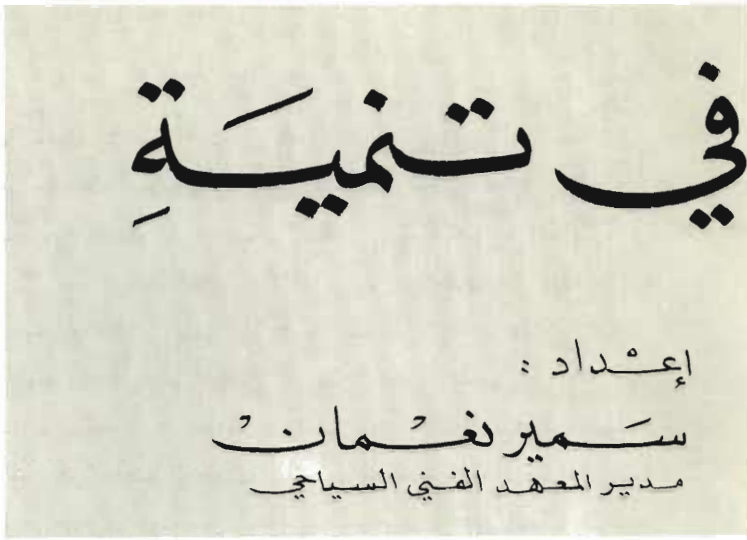

٢ – نشاطات المعهد الفني السياحي :

يستقبل المعهد الفني السياحي الطلاب لمستوى الامتياز الفني والبكالوريا الفنية ، في قسميها الاول والثاني .

أ – الامتياز الفني

وهي شهادة للتعليم الفني العالي لإعداد الأطر الوسطى ، مدة دراستها سنتان لحملة البكالوريا الفنية – القسم الثاني في الاختصاص المطلوب ، وثلاث سنوات لحملة البكالوريا الاكاديمية .

ويعدّ المعهد الفني لمستوى هذه الشهادة في الاختصاصات التالية :

- العلوم السياحية ،
- الترجمة والترجمة الفورية

وأضيف للسنة الدراسية ١٩٧٩ – ١٩٨٠ اختصاصان جديدان هما :

- المراجعة والخبرة في المحاسبة ،
- المعلوماتية الادارية .

ب – البكالوريا الفنية في قسميها الأول والثاني

وهي شهادة للتعليم الفني ، مدة دراستها سنتان لحملة الشهادة الابتدائية العالية ، تنتهي بالبكالوريا الفنية – القسم الاول ، التي تليها دراسة سنتين لنيل البكالوريا الفنية – القسم الثاني ، في الاختصاصات التالية :

- الفنون السياحية ،
- العلوم التجارية .

وقد أضيف ، في السنة الدراسية ١٩٧٩ – ١٩٨٠ ، اختصاصان جديدان هما :

- امانة السرّ ،
- ادارة المحفوظات .

ونشاط المعهد لا يقتصر ، في الاساس ، على منح هذه الشهادات . فقد أنشئ ليكون ايضاً مركزاً للدراسات والابحاث والتخطيط ، لتنمية السياحة وقطاع الخدمات في لبنان وتطويرها . ففي نطاق المعهد وحدة مستقلة هي وحدة « الأبحاث والتوثيق السياحي » ، مهمتها القيام بهذه الدراسات والابحاث ، لتضعها بتصرف المؤسسات السياحية العاملة في لبنان .

وقد أصدر « مركز الأبحاث والتوثيق السياحي » في المعهد الفني السياحي ، على سبيل المثال لا الحصر، المستندات التالية :

- جدول بمصادر المعلومات السياحية في بيروت (٢٦ صفحة) .
- المراكز الثقافية في بيروت (٤٠ صفحة) .
- أين تتعلم اللغات في بيروت (١٦ صفحة) .
- جدول لمواضيع ابحاث فندقية وسياحية في لبنان (٢٠ صفحة).

ونشاطات المعهد تشمل ايضاً :

- تنظيم دورات تدريبية للعاملين في حقل الفنادق والسياحة (الشرطة السياحية ، مثلاً ، وموظفي شركات السفر ، وحتى سائقي سيارات الاجرة (تاكسي) .
- تنظيم حلقات دراسية واجتماعية ومؤتمرات تدور حول السياحة العالمية والوطنية والاقليمية .
- اعداد مترجمين للمؤتمرات الدولية .
- تدريب المعلّمين وتوفير المساعدة التربوية والفنية لهم (وقد ينتقل هذا الدور ، في ما بعد ، الى المعهد التربوي الفني ، الذي استأنف نشاطه في هذه السنة) .

٣ – أهمّ المواد التي يدرّسها المعهد :

تقسم هذه المواد الى مواد نظرية ومواد فنية وتقنية .

أ – المواد النظرية

- اللغات : العربية – الفرنسية – الانكليزية – الألمانية ،
- التاريخ والجغرافيا وتاريخ الفن ،
- الرياضيات العامة والتطبيقية والمالية ،
- القانون ،
- الاقتصاد السياسي والسياسة الاقتصادية ،
- الاحصاء ،
- فنون الالقاء ،

- الأحـداث ،
- العلوم السياسية ،
- الديانات ،
- التربية ،
- العلاقات الانسانية ،
- الفيزياء والكيمياء والطبيعيات ،
- علم الاجتماع والتربية المدنية ، الخ .

ب – المواد الفنية والتقنية

- النقليات ،
- السعر المقطوع والبيع ،
- تنظيم وكالات السفر وبيع التذاكر ،
- التنظيم السياحي ،
- التنظيم الفندقي وعلم الفنادق ،
- تقنيات الترويج ،
- المشوِّقات السياحية ،
- العلاقات العامة وآداب التصرف ،
- علم الاجتماع السياحي ،
- الرحلات والزيارات ،
- ادارة الوكالات ،
- السياسة السياحية ،
- التسويق والتسويق السياحي ،
- الدعاية السياحية ،
- التوثيق والمعلوماتية ،
- المحاسبة والتجارة ،
- التنظيم الآلي ،
- المراسلات التجارية ،
- الاستكتاب والاختزال ،
- الحسابات التجارية ،
- تنظيم المكاتب وتجهيزهـا ،
- المكتبات والمحفوظات ،
- الفهرسة والتصنيف ،
- تنظيم ادارة المكتبات ومراكز التوثيق ،
- مراجع الكتب ،
- التنسيق والترتيب ، الخ .

٤ – الدورات التدريبية وأهميتها :

لا يكون الاعداد السياحي مجدياً الاّ اذا تدرّب الطلاب بشكل طبيعي ومنتظم ، وعاشوا حياة المؤسسات وشاركوا فعليًّا في العمل . لذلك يقوم المعهد الفني السياحي بتنظيم دورات تدريبية لطلابه ، في آخر كل سنة دراسية او في خلالها ، يتوزعون فيها على المؤسسات السياحية ووكالات السفر وشركات الطيران ، يتدربون على العمل ويعاملون معاملة سائر الموظفين ، من ناحية التقيّد بالتوقيت وسائر الأعمال الادارية ، بدون ان يتقاضوا أيّ بدل لقاء هذا العمل . وهكذا يكون اتصال الطالب بالمؤسسة السياحية وثيقاً ، فيعيش حياة العمل الصحيح ويتحمل المسؤوليات ، ويضع على محك الواقع المعلومات التي درسها فيختبرها ويستوعبها بشكل اجدى وافعل . وكثيراً ما توظف بعض المؤسسات الطلاب الذين يتدربون عندها ، فيكون التدريب مدخلاً لحياة العمل .

ويستفيد المعهد من هذا الاتصال المباشر بسوق العمل ، فتتوثق علاقاته بالمؤسسات السياحية ، رسمية كانت او خاصة ، ويعيد النظر ببعض المواد التي يدرّسها وطرائق تدريسها ، وكذلك بملاءمتها لواقع العمل والمهنة .

وتجدر الاشارة هنا الى الدور الايجابي الذي تقوم به هذه المؤسسات من ناحية استقبالها الطلاب والعناية بهم ، والتجاوب مع نقابة اصحاب وكالات السفر والسياحة التي ترعى هذا التدريب وتسهر عليه .

٥ – مجالات العمل لخرّيجي المعهد :

في امكان المتخرجين من المعهد ، الذين حصلوا على شهادات ، ان يعملوا كموظفين في وكالات السفر ، او أدلاّء سياحيين ، او موظفين في شركات الطيران ، او مترجمين في المؤتمرات المحلية والاقليمية والدولية ، او في الدوائر الرسمية ، او في شركات خاصة تعمل في الاستثمار السياحي وتنمية السياحة . وبوجه عام ، يكون مجال العمل في حقل السياحة مفتوحاً امام المتخرجين من المعهد . وكذلك في حقل المصارف والشركات الخاصة والمؤسسات الرسمية والمكتبات ودور النشر والصحافة ، لحملة شهادات المراجعة والخبرة في المحاسبة والمعلوماتية الادارية والعلوم التجارية وامانة السر وادارة المحفوظات .

٦ – الخلاصة :

وهكذا ، ومن خلال هذا النشاط والاسهام الجدّي ، يتبين لنا الدور الذي يقوم به المعهد الفني السياحي في تنمية السياحة وقطاع الخدمات في لبنان .

■ ■